www.kassioun.org

1131

الاثنين 17 تموز 2023

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

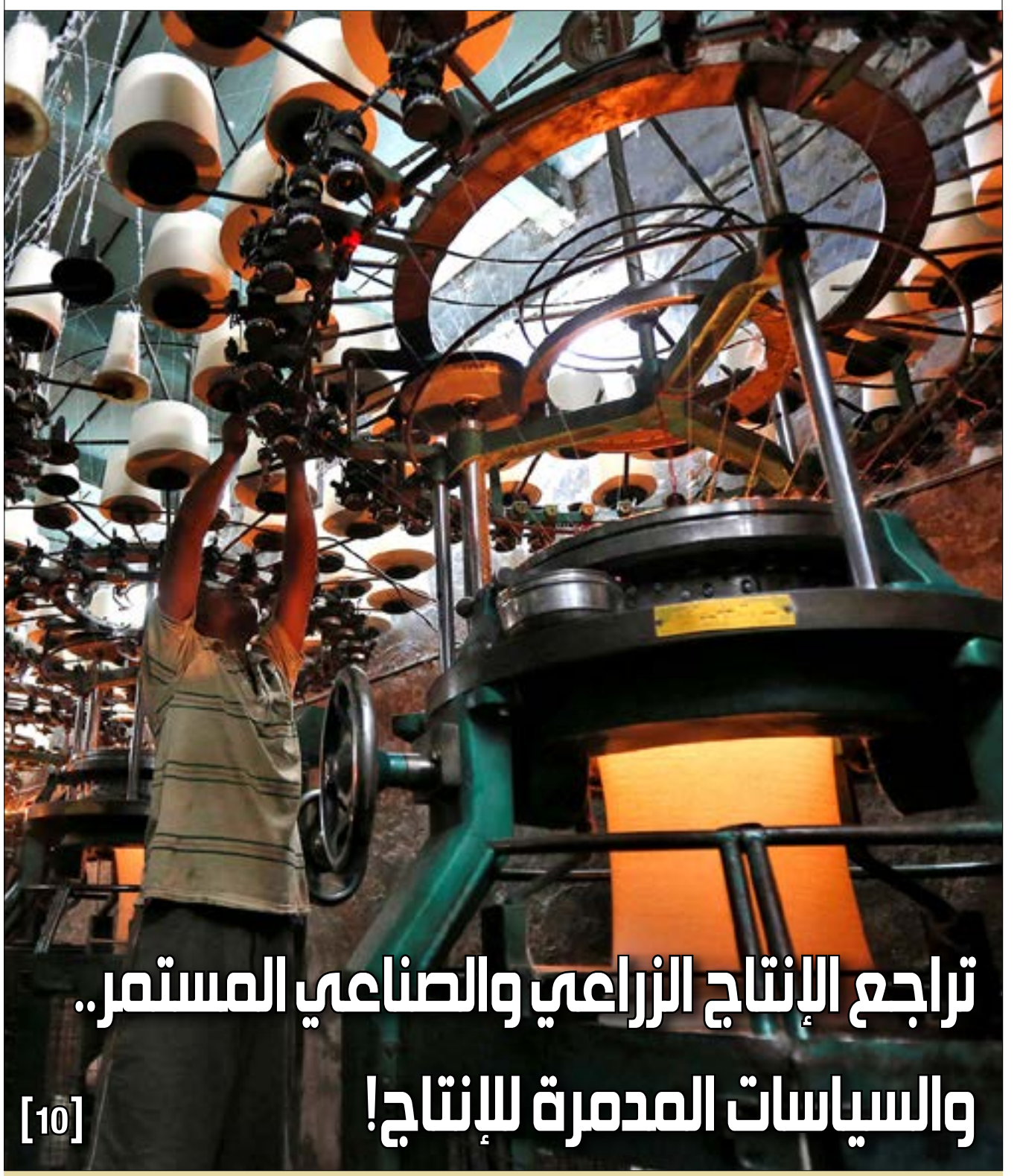

تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي المستمر.. والسياسات المدمرة للإنتاج!

[10]

الافتتاحية

في سورية: تكميم الأفواه جوعاً!

تم رفع الحد الأدنى للأجور في سورية في تموز 2021 إلى 71 ألف ليرة سورية، والآن وبعد سنتين من هذا التاريخ، بلغ 93 ألف ليرة سورية. فلننظر إلى هذه «الزيادة» من منظور القيمة الشرائية للعملة، ومن منظور سعر صرف الدولار.

في تموز 2021، ووفقاً لمؤشر قاسيون الربعي، بلغت تكاليف سلة الاستهلاك الأساسية لأسرة من 5 أفراد: مليون و240 ألف ليرة سورية. أما في تموز من العام الحالي، 2023، فقد بلغت 4 مليون و100 ألف.

في تموز 2021، كان سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، حوالي 3200 ليرة سورية للدولار الواحد. تموز 2023، سعر الصرف هو قرابة 10000 ليرة سورية للدولار الواحد.

إذا افترضنا نسبة إعالة 2 لكل خمسة أفراد، فإنّ الحد الأدنى الرسمي للأجر في سورية، لعائلة من خمسة أفراد، قد «زاد» من تموز 2021 إلى تموز 2023، من 142 ألف إلى 186 ألف ليرة سورية.

أما من وجهة نظر تكاليف المعيشة، فقد كان الحد الأدنى للأجر بالنسبة لعائلة من خمسة أفراد بمعيلين، يغطي عام 2021، 11,4% من التكاليف الأساسية للمعيشة، وبات يغطي الآن 4,5% من التكاليف الأساسية للمعيشة؛ أي أنّ الأجر قد انخفض فعلياً بنسبة 60%.

من وجهة نظر سعر الصرف، كان الحد الأدنى للأجر يساوي 22 دولاراً، وبات يساوي 9,3 دولار. وهنا أيضاً، تظهر نسبة الانخفاض نفسها تقريباً؛ أي قرابة 60% من الأجر.

بين أهم الأسباب التي تقف وراء هذا التدهور الكارثي المستمر في معيشة السوريين، ما يلي:

أولاً: حجم الفساد الكبير الذي لم يتوقف عن التضخم طوال العقود الماضية، والذي ربما قد تكون قيمته المطلقة انخفضت خلال السنوات الأخيرة، لكن قيمته النسبية، أي حجم النهب الذي يقوم به من الناتج المحلي الإجمالي، قد ارتفعت بالتأكيد.

ثانياً: استمرار تقطّع أوصال البلاد، وتباطؤ وحتى شلل وتوقف العجلة الاقتصادية، في ظل تعطيل الحل السياسي.

ثالثاً: العقوبات والحصار الغربي، واللذان يصبان في مصلحة النخب المتنفذة الرافضة لتحويل هذه العقوبات إلى فرصة لاستقلال اقتصاد البلاد عن علاقات التبادل اللامتكافئ الناهبة مع الغرب.

رابعاً: السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة، والتي تجمعها «اللبرلة» وبأسوأ أشكالها وأكثرها نهباً؛ بما في ذلك من خصخصة «من الشباك»، أي بالاستيلاء على الأصول الثابتة لقطاع الدولة. إضافة إلى مواصلة عمليات رفع الدعم التي اقتربت من ختامها الذي ستنهي معه الدولة، أي دعم من أي نوع على الإطلاق. وطبعاً، يضاف إلى ذلك ربط الليرة السورية بالدولار المتراجع عالمياً، وبالملموس، دولرة الاقتصاد والسوق السوريين، وهو الأمر الذي يسمح للنخب بمراكمة مزيد من النهب عبر الليرة السورية، وباتجاه الدولار، وصوب الأرصدة في الخارج، وعلى أساس أسبوعي وربما نصف أسبوعي.

إنّ سياسة الأجور المتبعة في سورية، هي جزء من سلة متكاملة، ليس فيها شيء عفويّ أو «أخطاء بريئة»، بل الأمر كله مقصود ويصب في الغايات الأساسية التالية:

أولاً: هي عملية نهب إضافية من أصحاب الأجور لمصلحة أصحاب الأرباح، وخاصة غير المشروعة منها. مع ذلك، فليست هذه هي الغاية العليا لهذه السياسات...

ثانياً: إنّ هذه السياسات تصب عملياً في تثبيت التقسيم، وفي تثبيت عملية تجريف الشعب السوري من أرضه.

ثالثاً: الحد الأدنى الذي تخدمه هذه السياسات، هي إنهاك المجتمع السوري إلى الحدود القصوى، بحيث لا يتمكن من رفع رأسه للمطالبة بأي شيء، لا سياسياً ولا اقتصادياً.

إنّ كل يوم إضافي يمر على السوريين في كارثتهم المتواصلة، يثبت أنه لا مخرج اقتصادياً من الأزمة الاقتصادية، بل المخرج سياسي وعبر الحل السياسي المستند إلى القرار 2254، فقط لا غير؛ لأنّ إعادة توحيد البلاد واستعادة كرامتها وقدرتها على الإنتاج وعلى الحياة، باتت تمر بالضرورة بتشكيل الإرادة السياسية اللازمة لذلك؛ وهذه الإرادة ليست موجودة قطعاً لدى النخب المتشددة من الأطراف السورية، بل لدى الشعب السوري المنهوب نفسه، والذي يشكل الحل السياسي، بدعم من مجموعة أستانا والصين والدول العربية الأساسية، وبالضد من الإرادة الأمريكية- الصهيونية، مدخله الأساسي نحو بلورة تلك الإرادة وتحويلها إلى واقع ملموس...

شؤون عمالية

فتات الفتات للعمال

02

شؤون محلية

السير نحو استكمال تعويم الليرة بخطا متسارعة كارثية النتائج!

08

شؤون اقتصادية

مشروع الغفلة: التخلي عن «الخطوط السورية» 20 عاماً.. بثمن طائرة وثلث!

12

شؤون عربية ودولية

قمّة الناتو والضرائب الباهظة على «أصدقاء واشنطن»!

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الشمس لا يغطيها غربال

حال العمال لم يعد خافياً على أحد، ولم تعد تنفع أنواع المسكنات التي توصف لهم كلها من أجل أن يصبروا على وجعهم ... وجعهم المزمن الذي وصل إلى أدق خلاياهم ولم يجدوا له دواءً شافياً.

كيف سيوجد الدواء؟ ومسببات الداء ما زالت قائمة! وتفعل فعلها في جسد هدّه التعب والشقاء وطول الحرمان، يُضاف إليها، مع الأزمة، التهجير واحتمالات الموت المفاجئ لأسباب عدة من هنا أو هناك، أي «فوق الموته عصة قبر».

في كل مره يلتقي العمال مع بعضهم، في ذهابهم إلى العمل وفي إيابهم، يكون القاسم المشترك لحديثهم حول الأسعار وارتفاعاتها المستمرة، وحول أجورهم التي لا تكفي للأيام الأولى من الشهر، كما عبرت إحدى العاملات عن ذلك؛ مطالبة الحكومة أن تأخذ أجرها وهي تصرف على العمال، كناية عن ضعف تلك الأجور التي سببها موقف الحكومة وسياساتها من تلك الأجور، حيث يسود ويجري الترويج عبر وسائل الإعلام عن زيادة محتملة للأجور ستجري تغطية تكاليفها برفع أسعار المشتقات النفطية وأسعار الكهرباء وهذا يؤشر إلى أن الحكومة عازمة على سحب ما ستقدمه من رفع للأجور باليد اليمنى وتعود لسحبه بيدها اليسرى عبر ارتفاع متوال للأسعار التي لا تتوقف عند حد وتقولً كما تقول النار هل من مزيد ولكن من جيوب الفقراء والعاملين بأجر بينما أصحاب الأرباح وقوى النهب يعيشون بنعيم ولا تثريب عليهم لنهبهم وتجويع الآخرين وهم الأغلبية الساحقة من شعبنا العنيد.

لا يمكن التسليم بحجة الحكومة ومبرراتها التي تسوقها مراراً وتكراراً وهي معروفة ،أمام النقابات والعمال في مؤتمراتهم واجتماعاتهم، وهي حجة لا تصمد أمام الواقع المر الذي يعيشه العمال وما يقدمه العمال من تضحيات في معاملهم، من أجل أن يستمر الإنتاج إذا كان ذلك ممكناً من حيث توفر المواد والطاقة وخلافه، وكي تبقى المكنات تدور دون توقف، والتي في كل الأحيان تكون الحكومة هي من يعيق استمرارية الإنتاج وتطوره في العديد من المراكز الإنتاجية، التي فيها إمكانية عالية لزيادة إنتاجيتها، وبالتالي إمكانية تحسين الوضع المعيشي لعمالها من خلال التعويضات المختلفة، مثل الحوافز الإنتاجية وطبيعة العمل والوجبة الوقائية وغيرها من القضايا التي يحرم منها العمال وهم على رأس عملهم.

بعد تلك الأحاديث التي يتداولها العمال عن أوجاعهم، يكون السؤال الأساسي لديهم، إلى متى سيبقى حالنا هذا دون تغيير؟

إنّ طرح السؤال، رغم بساطته، يعني أن العمال بدأوا يفكرون بشكل التغيير المطلوب من أجل حقوقهم، التي حرمتهم إياها تلك السياسات الحكومية المنحازة كلياً للأغنياء، الذين اغتنوا من لقمة العمال وجوعهم.

فتات الفتات للعمال

عشر ساعات عمل يومياً يقضيها العمال خلف آلاتهم ومكناتهم وفي ظروف وشروط عمل قاسية، حيث أغلب المعامل والمنشآت ليس فيها تكييف أو تدفئة ولا توجد مواصلات مؤمنة لمكان العمل ويعمل هؤلاء العمال على مدار أسبوع كامل دون إجازة أو مكافأة أو تعويض وفي نهاية الأسبوع يتقاضون أجوراً لا تتجاوز مئة وخمسين ألفاً، وفي أحسن الأحوال مئتا ألف ليرة سورية فقط لا غير، هذا إذا لم يكن البعض قد سحب سلفة من راتبه ليتم اقتطاعها من أجره الهزيل هذا، حيث لا يبقى للعامل إلا فتات الفتات رغم الأرباح التي يراكمها أرباب العمل من جرّاء عمل العمال.

■ اديب خالد

وحين يطالب هؤلاء العمال بزيادة رواتبهم تبعاً لزيادة الأسعار ولو زيادة بسيطة يتم تهديدهم بالفصل من عملهم واستبدالهم بغيرهم، حيث تكون الفرصة مناسبة لرب العمل لتسريح عماله دون رحمة أو شفقة، ودائماً عبارة واحدة تدور على ألسنة أرباب العمل «نحن عم نعطي رواتب أكتر من الدولة» وكأن الأجور في المؤسسات الحكومية هي المعيار في تحديد الأجور وليست الأسعار وتدني قيمة العملة، وغالباً ما يتعمد أرباب العمل في البحث عن عمال شباب غير متزوجين، وذلك لأن متطلباتهم صغيرة وليسوا مسؤولين عن عائلات، ولا يطالبون بزيادات، أي إنهم لا يزعجون رب العمل بحجة عدم كفاية أجورهم لمتطلبات المعيشة.

أمام هذه الأجور يتحتم على العامل ترك عمله عند فقدانه الأمل في زيادة أجره ويتم البحث عن عمل آخر ليصدم برب عمل آخر وبالأجور ذاتها وبمعاناة لا تفترق أبداً عن سابقاتها، لتبدأ رحلة البحث عن عمل من خلال الهجرة.

فأغلب العمال باتت الهجرة ملاذهم الوحيد وخاصة إلى الدول المجاورة والتي يتعرضون فيها لاستغلال مضاعف حيث بات استغلال حاجة العامل السوري ومنحه أجوراً هزيلة ميّزة لدول الجوار ولكن يرى العمال أنه بالرغم من هذا الاستغلال فإن الأجور هناك أفضل مئة مرة من الأجور داخل الوطن، حيث يبحث العامل السوري عن إقامة في مكان العمل ومنهم من يضطر للنوم في الشوارع والحدائق ريثما يؤمن فرصة عمل مع منامة، وغالباً فرص العمل تفرض عليهم العمل لا ثنتي عشرة ساعة أو خمس عشرة ساعة يومياً، حيث لا يشعرون بحياتهم ولا بأيامهم كيف تمر وجل همهم تأمين مبلغ بسيط يرسلونه إلى عائلاتهم في الوطن، فقد بات العامل السوري موضع استغلال أينما ذهب رغم أنه يتمتع بخبرة فنية تميزه عن غيره، وقدرة على العمل وتحمل لصعوباته إضافة إلى مصاعب الغربة وظروفها، ولكن تبقى الغربة أهون عليهم من البقاء في الوطن وفقدانهم للحيلة وهم لا يستطيعون تأمين خبز لعائلاتهم وغير قادرين على وقف هذه المأساة.

والحكومة مع كل ما سبق ذكره لا ترى مشكلة بالأجور والرواتب ولا تسعى إلى وقف معاناة العمال الذين يشكلون غالبية الشعب، بل جل همها متابعة سياساتها برفع الدعم ورفع الأسعار المستمر وخاصة حوامل الطاقة من كهرباء ومحروقات وخصخصة القطاع العام وبيع مؤسساته ومعامله بأبخس الأثمان ولشركات حديثة العهد وغير معروفة ومن دون التقيد بالشروط الفنية والقانونية التي عادة ما تتم مراعاتها عند التعاقد مع شركات القطاع الخاص وكأنها في سباق مع الزمن لزيادة معاناة المواطنين وممارسة مزيد من الضغوط المعيشية عليهم، حتى باتت الحكومة بنظر المواطن معادية له ولمصالحه وهي وجهة نظر محقة، لأن الحكومة تمثل مصالح قوى الفساد المعادية للوطن والشعب والتي تستغل فرصة تعطل الحل السياسي وتتعمد إطالة عمر الأزمة لتمارس مزيداً من النهب للدولة والمجتمع وكل هذا يتم تحت شعار مواجهة المؤامرة الكونية وحماية السيادة الوطنية.

تمثل الحكومة مصالح قوى الفساد المعادية للوطن والشعب والتي تستغل فرصة تعطل الحل السياسي وتتعمد إطالة عمر الأزمة لتمارس مزيداً من النهب للدولة والمجتمع

حماية الحق في العمل

تتطلب المرحلة القادمة من حياة البلاد الاستخدام الأمثل والكامل لعناصر الإنتاج واستخدام كافة الموارد البشرية والاقتصادية للوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاج وذلك من حيث الكم والنوع، وبحدود التكاليف الطبيعية، ولا بد أن يكون ذلك أولاً بعيداً عن مخالب وأعين قوى الفساد والنهب. وذلك بزيادة الاستثمار في أصول المعامل والشركات الوطنية، وخاصة في القطاعات الإنتاجية في الدولة.

■ نبيل عكام

يجب على الدولة أن تحمي فرص العمل من الدمار على أيدي القوى التي تعمل بالفساد والنهب الكبير في الدولة وخارج الدولة

فهذا الاستثمار يشكل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية، وقدرة الاقتصاد الوطني على التخلص من التخلف والركود، وزيادة الدخل الوطني بما يحقق رفع متوسط الدخل للعاملين بأجر يتناسب مع الوضع المعيشي. وهنا لا بد للتنظيم النقابي أن يكون لديه ذلك البرنامج الذي ينطلق بشكل أساسي من مصلحة الطبقة العاملة في حماية حقوقها كافة، وخاصة ذلك الأجر المجزي الذي يوازي تكاليف معيشتها متسلحة بكل الأدوات التي ضمنها وكفلها الدستور. فالحكومة بسياستها الاقتصادية والاجتماعية هي فريق عمل واحد مع قوى السوق والمال، والسياسات التي تتفذها الحكومة هي تلك السياسات التي تلبي مصالحهم المباشرة وغير المباشرة، وهي تصدر كافة التشريعات والقرارات التي تخدم هذه القوى. أما فيما يتعلق بالطبقة العاملة فهي تعمل على عكس مصالحها وحقوقها، ولا توفر لها البيئة القانونية للدفاع عن حقوقها التي تتناقص يوماً بعد يوم من خلال زيادة سطوة قوى المال المختلفة.

إن التزام الدولة بموجب الدستور بالحق بالعمل الذي يقع على عاتقها يتطلب ليس فقط ضمان إمكانية كل فرد في سوق العمل بتأمين الكسب، بل حمايته واحترامه، وبمعنى آخر يجب عليها أن تحمي فرص العمل من الدمار على أيدي القوى التي تعمل بالفساد والنهب الكبير في الدولة وخارج الدولة. مما أدى ويؤدي إلى إغلاق العديد من المعامل والمنشآت الإنتاجية المختلفة، سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة. وذلك بتوفير كافة حاجات سوق العمل من الأعمال الضرورية والمواد الأولية التي تساهم في نهوض المجتمع وتعمل على استيعاب كافة قوى العمل الموجودة بالسوق من خلال خططها وبرامجها العامة سواء لقطاع الدولة أو القطاع الخاص.

هناك العديد من الحقوق المرتبطة بحق العمل وهي مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً، وتكفل حماية العامل بالعمل، ولا بد من توفيرها وضمانها أيضاً وهي:

– صون وحماية كرامة العامل في العمل، وذلك بإزاحة كل أشكال الظلم والحرمان عن العامل وذلك بتوفير الشروط الإنسانية للعمل ومنع التسلط بكل أشكاله.

– حق الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي، إن حماية التنظيم تعني حمايته من خلال القوانين وتسهيل عمله في التنظيم والمفاوضات الجماعية واستقلاليته في قراراته وأشكال الدفاع عن حقوق العمال.

– الحق في الأجر الكافي، وهو الحد الأدنى للأجر الذي لا يقل عن مستوى متوسط المعيشي، وعندما يطالب بزيادة الأجور يجب أن يطالب بها وفق النسبة التي تحقق كرامة العامل في الأجر الكافي له ولأفراد أسرته، لذلك لا بد من إيجاد تلك المعايير الضرورية التي يتم على أساسها احتساب هذا الأجر والتي منها: 1– السعرات الحرارية التي يحتاجها العامل يومياً له ولأفراد أسرته، وبالتالي يجب احتساب معدل الإعالة في المجتمع. 2– حاجة العامل من استهلاك الملابس.3– قيمة الوقود والطاقة التي يحتاجها أيضاً من إضاءة وتدفئة وغير ذلك. 4– تكاليف السكن وتعليم الأطفال والطبابة وغير ذلك من متطلبات الحياة الضرورية.

– حق اختيار العامل العمل الذي يريده بحرية من خلال إمكاناته الفنية والتعليمية.

– الحق في ساعات عمل محددة يكفلها القانون.

– الحق في الراحة الضرورية والإجازة السنوية مدفوعة الأجر.

– حق تأمين ظروف العمل الآمنة والصحية مستوفية عناصر الأمن الصناعي والسلامة المهنية.

– حق العمال بالإضراب. وهو من أهم الحقوق الضامنة للحق بالعمل التي انتزعها العمال في تاريخ نضالهم في الكثير من الدول وما زال العمال يناضلون لانتزاعه في كل البلدان المحرومة منه.

– حق العامل في التأمين الاجتماعي.

هذه بعض الحقوق المرتبطة بحق العمل التي يجب أن تتوفر وتصان في الدستور والقوانين النافذة الخاصة بالعمل. ومن واجب الدولة تأمينها وتقديم كافة المستلزمات الضرورية لأجلها، الفنية منها والتشريعية. كذلك أيضاً واجب النقابات الدفاع عنها باستمرار وتحسين شروط وظروف العمل.

الطبقة العاملة

أمريكا قد تشهد أكبر إضراب عُمَّالي

صوّت ما يناهز عن 340 ألف عامل في شركة «يو بي إس» لصالح تنظيم إضراب عام عن العمل إذا لم يتمكنوا من الوصول إلى شروط عقد جديد مع الشركة خلال شهر تموز الجاري، ويعتبر هذا الإضراب في حال تنفيذه من قبل العمال من أكبر الإضرابات العمالية منذ أواسط القرن الماضي. حذَّر وزير العمل الأمريكي السابق من استمرارية النهج الذي يتبعه الاقتصاد الأمريكي خلال العقود الماضية، وخاصة فيما يتعلق بأجور العمال وموقف الشركات تجاه النقابات العمالية. وأشار إلى أن الحكومات تسعى إلى تخريب النقابات، وتعمل لجعل الأغنياء يزدادون ثراءً، بينما يسلبون حقوق الطبقة العاملة. وشركة «يو بي إس» هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات تعمل في توصيل الطرود وإدارة سلاسل التوريد .

تونس إلغاء إضراب عمال محطة سيتاب البرمة بعد الاتفاق على الزيادة في الأجور

قام الاتحاد العام للشغل في تونس بإلغاء الإضراب المزمع تنفيذه يومي11 و12 تموز 2023 الجاري، في حقل البرمة بالقصرين التابع للشركة التونسية الإيطالية التي تعمل في مجال النفط، وذلك عقب المفاوضات الجماعية التي جرت في مقر الهيئة العامة للشغل والمصالحة بتونس، بعد إعلان الاتحاد العام للشغل عن القيام بالإضراب العام عن العمل بالشركة التونسية الإيطالية التي تعمل في مجال النفط. وحضر المفاوضات ممثلون عن الاتحاد المهني لعمال النفط والمواد الكيمياوية واتحاد الشغل بتطاوين إلى جانب ممثلي الإدارة للشركة. ومن الجدير ذكره أن المفاوضات قد أفضت إلى اتفاق يضمن الزيادات في الأجور لسنوات 2022 و2023 و2024.

عمال هيونداي موتور ينظمون إضراباً احتجاجياً

أفادت نقابة العمال لشركة هيونداي موتور، أكبر شركة لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية أن العمال النقابيين في الشركة ينظمون إضراباً عن العمل يوم الأربعاء 12 من الشهر الجاري في المصانع المحلية احتجاجاً على الحكومة المناهضة للنقابة. وقال متحدث باسم النقابة، إن عمال الوردية النهارية والوردية الليلية في هيونداي سيضربون لمدة ساعتين في اليوم بحسب توجهات الاتحاد الكوري لعمال المعادن. هذا وقد دعا الاتحاد الكوري لعمال المعادن الحكومة إلى الكف عن إجراءات القمع النقابي التي تمارسها الحكومة اتجاه النقابات. وتعتبر هيونداي موتور عضواً أساسياً في الاتحاد الكوري لعمال المعادن وهو جزء من الاتحاد الكوري لنقابات العمال. ويقدر عدد العمال فيها بـ 44 ألف عامل.

جورجيا إضراب عمال UPS

يستعد عمال UPS في جورجيا للإضراب من أجل المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل حيث وصلت المفاوضات بين UPS والعمال في جميع أنحاء الولايات المتحدة إلى طريق مسدود. قال عمال UPS في مترو أتلانتا إنهم مستعدون للإضراب إذا لم يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق بحلول الموعد النهائي في الأول من آب. وسوف يشارك في الإضراب مئات الآلاف من العمال في جميع أنحاء الولايات المتحدة. في حالة عدم توصل المفاوضات إلى تلبية مطالبنا. قال أحد العاملين في جورجيا، إن الشيء الأساسي الذي يناضل العديد من العمال من أجله هو ظروف عمل أفضل وأجور أفضل. وأضاف، إننا نحصل على أجور فقر مقابل القيام بعمل شاق. نحن نحقق أرباحاً فلكية لهذه الشركة، ونعلم أن المال موجود. نحن نعلم قيمة عملنا ونطالب بإعادته إلينا.

عندما يكون سوق العمل رمالاً متحركة

ولدت وولد معها قدرها الممزوج بالقهر والفقر والبؤس، حنان سيدة بالخامسة والثلاثين من عمرها، هذه السنوات التي قضتها في فرامات سوق العمل منذ أن كانت طفلة، منذ نعومة أظفارها التي لا تتناسب وشدة خشونة هذه الفرامات التي لا توفر كبيراً أو صغيراً، هذه المطحنة التي تطحن كل من يدخل ضمنها سواء كانت امرأة أو رجلاً، سواء كان طفلاً أو مسناً. فبدلاً من استكمال تعليمها وممارسة طفولتها بالشكل السليم، بدأت حنان خوض معارك سوق العمل القاسية وعمرها لا يتجاوز عشر سنوات من أجل مساعدة أسرتها وإعانتها على تأمين لقمة عيشهم.

■ مراسلة قاسيون

استمرار البؤس

تزوجت حنان وهي في الثامنة عشر من عمرها، لعل وعسى أن يؤمن لها زوجها حياة كريمة بعيداً عن قذارة سوق العمل وحقارته وذكوريته، إلا أن قدرها البائس لا يريد مفارقتها طالما هي على قيد الحياة، فالظروف الاقتصادية أخذت بالسوء أكثر وأكثر وسنة وراء أخرى كانت نسبة المفقرين تتزايد وتتضاعف، مما اضطرها إلى العودة إلى كابوسها، العودة إلى مكان لا ينتمي إليها، العودة إلى سوق العمل ولكن هذه المرة بوتيرة بؤس وشقاء أشد وأشد. هذه المرة ليست كسابقتها هي الآن سيدة متزوجة لديها طفلان، مسؤوليتها في تزايد مستمر، وبالتالي الضغط الذي تتعرض له في تزايد هو الآخر، «أجار البيت، مصاريف الأطفال، وتكاليف العائلة المرهقة» ما اضطرها إلى الوقوف مع زوجها يداً بيد متعاونين ويساند أحدهما الآخر في مواجهة التكاليف المعيشية المتزايدة.

القهر المستدام

كغيرهم من جل الشعب السوري الذي عانى ما عاناه جرّاء سنوات الأزمة ورعبها، تعرضت هذه العائلة الصغيرة المتألفة من أربعة أفراد، لمعظم أنواع الكوارث الإنسانية التي أصابت السوريين، فالبداية تمثلت برحلة النزوح من مكان إلى آخر، بحثاً عن الأمان وهروباً من قذيفة تخترق نومهم، أو رصاصة طائشة تفتك بأحدهم، أو انضمام أحد أفراد العائلة إلى قائمة المفقودين «هذا الفقد غير منتهي المدة»، وإضافة إلى كل هذه الظروف والضغوط المختلفة التي تعرضوا لها، كانت ظروفهم الاقتصادية وأمنهم المعيشي يزداد سوءاً وتشوهاً. ففي ظل الأوضاع التي كانت سائدة في بدايات الأزمة فإن تأمين لقمة العيش يعني رحلة بين شظية أو رصاصة. ولا خيار أمامهم سوى خوض هذه الرحلة محفوفة المخاطر ويبدو أن تأمين تكاليف عيش أولادهم أشد ألماً وأشد خطورةً من تعرض الأب أو الأم للموت أو الفقد.

الكارثة التي لا حل لها

جرّاء سنوات الرعب والفقد والتدمير، يكاد لا يوجد سوري إلا ولديه ذكرى قاسية، تاريخ يذكّر أماً بموت ابنها، أو يذكر زوجاً بتاريخ فقد زوجته، أو يذكر أباً بفقدان وحيده، هذا التقليد الذي ضرب السوريين بشكل عام والاختلاف فقط هو بالتاريخ، هذا التقليد الذي يضرب قلوبهم ومشاعرهم ويسيل دمعهم في كل سنة يتكرر بها. وحنان أيضاً لها تاريخ لا يمكن لها أن تنساه لا يمكن أن يمر بالنسبة لها مرور الكرام. في العاشر من نيسان لعام 2014 وقع المحظور، وقعت الكارثة التي لا يمكن التعايش معها ولا حل لها، هذا التاريخ القاتل الذي يقتحم هدوء الأم وطفليها ليذكرهم بتاريخ اختفاء من كان يخفف عنهم سوء حياتهم ورعبها، في هذا التاريخ فُقد زوج السيدة حنان فقداً يبدو أنه لا نهاية له، في كل مرة يتكرر هذا التاريخ يفتح جراحها ويجدد أملها بعودة زوجها، يجدد أملاً هي على يقين أنه غير موجود هي على يقين أن زوجها لن يعود ولن تراه مرة أخرى إلا أن هذا الأمل الوحيد الذي يجعلها متمسكة بحياتها، كذبها على أطفالها بأن أباهم مسافر وأن عودته هي مسألة وقت، هذه الكذبة السوداء تطمئن قلبها ولو للحظة، في كل مرة تقول لأولادها بأن أباهم مسافر تتمنى لو أنها طفلة من أطفاله تمارس حياتها وهي متأكدة من أن عودته هي مسألة وقت فقط.

هذا الفقر والبؤس المستدام هو نتيجة للسياسات الليبرالية المتوحشة المنتهجة من قبل الحكومة منذ أكثر من عشرين عاماً هذه السياسات التي لا تؤمن أياً من شروط تأمينية للعمال والكادحين

فقد من نوع آخر

على مدار حياتها وبمختلف مراحلها منذ طفولتها أو بعد زواجها، أو حتى بعد فقدانها لزوجها فإن الشيء الثابت الوحيد هو نضالها المعيشي وكفاحها اليومي واللحظي في سبيل تأمين ما تيسر من أكل وشرب لها ولأطفالها، أو حتى لأطفالها فقط.

بعد خوضها أكثر من عشرين عاماً بالعمل في مهنة صناعة الألبسة وبمختلف مراحلها وأقسامها بدءاً من الأمبلاج مروراً بالعمل على مكنات الخياطة، وصولاً إلى وظيفة المقصدار المسؤول عن تصميم الموديلات وقصها وتجهيزها للخياطة، هذه الوظيفة التي وصلت إليها حنان أخيراً نظراً لخبراتها المتراكمة ولما تحمله هذه الوظيفة من أجر متميز وبالتالي وضع معيشي أقل بؤساً. ولكن مقابل هذه الميزات المعيشية توجد مخاطر بسبب التعامل مع المقص الكهربائي الذي يمكن أن يخطف إصبعاً أو حتى يداً كاملة في لحظة شرود ذهني أو عدم انتباه لا تتجاوز ثوانيَ معدودة. وللأسف هذا ما تعرضت له السيدة حنان.

في الذكرى الثامنة لفقدان زوجها وفي التاريخ ذاته ونتيجة لحجم الرعب النفسي والعاطفي والفكري الذي تجلبه هذه الذكرى للسيدة حنان، أثناء ممارستها لعملها بشكل طبيعي داهمتها لحظة شرود لعلها كانت تتذكر ضحكته، أو صوته، أو أنها تتذكر طبيعة مشاعرها عندما عرفت بذاك الخبر قبل ثماني سنوات، لعل ما خطر لها في تلك اللحظة هو أن زوجها لن يعود وأنه توفي، هذه الأفكار التي جعلتها تسهو لبضع ثوانٍ وكانت النتيجة أن فقد ثلاثة أصابع من يدها، وكأن المقص في جوف عقلها، كأنه تكلم بحزم وقال لها «خلص افقدي الأمل زوجك لن يعود»، لتزداد قائمة المفقودين بالنسبة لها في هذا التاريخ ولكن هذه المرة فقدت جزءاً منها، طرفاً من أطرافها، هذه المرة فقد من نوع آخر.

الخلاصة:

هذا القدر الذي ولد مع السيدة حنان، هو قدر يتشاركه أبناء الطبقة العاملة، هذا الفقر والبؤس المستدام هو نتيجة للسياسات الليبرالية المتوحشة المنتهجة من قبل الحكومة منذ أكثر من عشرين عاماً، هذه السياسات التي لا تؤمن أياً من شروط تأمينية للعمال والكادحين، هذه السياسات التي حررت القطاع الخاص من معايير السلامة المهنية والالتزام بها، وعرضت المكافحين من أجل لقمتهم وعيشهم «العمال» إلى فقدان حياتهم وتعرضهم لأمراض وإصابات العمل بدون أي تعويض أو مقابل

الأحزاب السياسية الصينية والعربية تعلن عن «تبادل حضاري جديد»

تحت عنوان «التبادل الحضاري بين الصين والدول العربية: من طريق الحرير القديم إلى مجتمع المستقبل المشترك في العصر الجديد» اقتتحت في 13 تموز الدورة الرابعة لمؤتمر الحوار بين الحزب الشيوعي الصيني وعدد من الأحزاب في الدول العربية «بينها أحزاب شيوعية من عدة دول عربية»، والذي تمّت استضافته من دائرة العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ومدرسة الحزب المركزية «المدرسة الوطنية للإدارة» ولجنة الحزب في منطقة «نينغشيا» ذاتية الحكم لقومية «هوي» في «ينتشوان».

■ لُجين سليمان

أجرى ممثلو الأحزاب السياسية الصينية والعربية عقب الجلسة الافتتاحية مناقشات معمقة حول عدة مواضيع، مثل «تاريخ ومستقبل التبادلات الحضارية الصينية العربية»، «استكشاف طرق التحديث المستقلة»، و«الفرص والتحديات التي تواجهها الصين والدول العربية في البناء المشترك لـ «الحزام والطريق»».

استمرّ المؤتمر مدة يومين أبدى خلالهما معظم الرؤساء العرب الحاضرين تقديراً لمواقف الصين من القضايا العربية العادلة، مؤكدين على مبدأ «الصين الواحدة»، إذ أشادوا بالإنجازات الكبيرة التي حققها الشعب الصيني تحت قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، خاصة وأن الصين حافظت على زخم التنمية القوي، وهو ما أهلّها إلى لعب دور أكبر على الساحة الدولية، وهو ما مكّنها أيضا في الوقت ذاته من تحقيق المصالحة بين دول الشرق الأوسط، مما يجلب الأمل إلى الدول العربية التي تتوق إلى السلام والازدهار.

وكذلك فقد أبدى الجانب الصيني استعداده للعمل المستمر مع الدول العربية من أجل التنفيذ المشترك لمبادرة «الحزام والطريق»، ومبادرات «التنمية العالمية، الأمن العالمي، الحضارة العالمية»، وتعزيز تبادل الأفكار والتواصل السياسي والفكري، وكذلك التعاون المحلي، تمهيداً لبناء جوانب أكثر انفتاحاً، بما يفضي إلى بناء منصة التبادلات المشتركة بين الجانبين الصيني والعربي، ويدفع بالمزيد من التآزر لتعزيز التبادلات والتعاون بين الصين والدول العربية في مختلف المجالات.

وهنا تم التأكيد من قبل المسؤولين العرب على أهمية الاستفادة من «التحديث الصيني النمط»، لا سيما وأنه سيوفّر فرصاً تنموية جديدة للبلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول العربية، وكذلك ضرورة الاستجابة بفاعلية لمفهوم مجتمع المصير المشترك للبشرية، الذي اقترحه الرئيس الصيني «شي جين بينغ». وقد صدر «إعلان ينتشوان» للدورة الرابعة لمؤتمر الحوار بين الحزب الشيوعي الصيني وأحزاب الدول العربية من أجل تنفيذ مبادرة الحضارة العالمية، والذي يتضمّن النقاط التالية:

أولاً: من فتح طريق الحرير القديم إلى التشارك في بناء الحزام والطريق، يرجع التبادل الحضاري بين الصين والدول العربية إلى ما قبل آلاف السنين، وعلى الرغم من أنه لكل من الحضارتين الصينية والعربية خصائص مختلفة، إلا أنهما تتشاركان في الوقت ذاته بالقيم والتطلّعات المشتركة التي تراكمت في مسيرة التنمية والتقدم البشري.

ثانياً: في 9 كانون الأول عام 2022، انعقدت القمة الصينية العربية الأولى في الرياض في المملكة العربية السعودية، التي تعتبر علامة فارقة في تاريخ تطور العلاقات بين الصين والدول العربية، إذ اتفق الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني رئيس جمهورية الصين الشعبية «شي جين بينغ» وقادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإجماع على بذل كل الجهود لبناء المجتمع الصيني العربي، الذي يُمهّد للمستقبل المشترك في العصر الجديد.

ثالثاً: يدعم ويقدّر الجانب العربي تقديراً عالياً مبادرة الحضارة العالمية التي طرحها الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني «شي جين بينغ»، ويرى أن المبادرة تهدف إلى حماية التنوع الحضاري للعالم، وتعزيز التواصل والتعلّم المتبادل بين مختلف الحضارات، وتساهم في توظيف الحكمة الصينية في مواجهة التحديات العالمية المشتركة يداً بيد، وتقدّم دعماً قوياً لدفع بناء مجتمع مستقبلي مشترك، وتوفّر قوة محركة مستمرة لتنمية الحضارة البشرية وتقدمها، وهي تُعدّ منفعة عامة تقدمها الصين للمجتمع الدولي في العصر الجديد. هذا بالإضافة إلى أنّ «التحديث الصيني النمط» يعدّ شكلاً جديداً للحضارة البشرية، وخياراً جديداً للدول والأمم التي تأمل في تسريع وتيرة التنمية والحفاظ على الاستقلالية في آن واحد.

رابعاً: يدعو الجانبان الصيني والعربي سوية إلى احترام التنوع الحضاري للعالم، ورفض ربط الإرهاب والتطرف بدولة معينة أو قومية معينة أو دين معين، ورفض تشويه المعتقدات الدينية والقيم والتقاليد الثقافية للدول الأخرى بحجة حرية التعبير، ورفض «نظرية الصراع الحضاري» والـ «إسلاموفوبيا». ويدعو الجانبان سوية إلى تكريس القيم المشتركة للبشرية جمعاء، ورفض فرض القيم والأنماط على الغير وإثارة المجابهة الأيديولوجية. ويدعو الجانبان أيضاً إلى التوارث والابتكار الحضاريين، ودفع الحضارة الصينية وحضارة الدول العربية لتحقيق تحول إبداعي، وتطور ابتكاري في مسيرة التحديث، كما يدعو الجانبان سوياً إلى تعزيز التبادل والتعاون الإنساني والثقافي للمجتمع الدولي، بما يقدم مساهمة إيجابية في بناء الشبكة الدولية للحوار والتعاون بين الحضارات.

خامساً: يعمل الجانبان على تعزيز الحوار السياسي والحضاري، وتعميق تبادل تجربة الحكم والإدارة والتباحث حول سبل تعزيز الحوكمة العالمية، لاستكشاف الطرق المتوافقة مع الظروف الوطنية لدفع التنمية والتقدم للحضارة السياسية في بلداننا، ودفع بناء نمط جديد من العلاقات الدولية القائمة على نظام دولي أكثر عدالة وإنصافاً. وسيتم العمل على حشد التوافقات الحزبية لتعزيز تشارك الصين والدول العربية في بناء «الحزام والطريق» بجودة عالية، وتعزيز التواصل والتعاون بين الحكومات المحلية والمؤسسات الفكرية والجامعات والمنظمات الشعبية ووسائل الإعلام للجانبين، لترسيخ الأسس الشعبية للتواصل الودي بين الصين والدول العربية. وسيواصل الجانبان مد جسور التواصل لتدعيم التبادل والتعاون بين الجانبين في مجالات حماية التراث الثقافي وتقاسم المعارف الابتكارية، والتعليم اللغوي والثقافة والفنون والسياحة عبر الحدود والرياضة وغيرها. ويستعدّ الحزب الشيوعي الصيني لدعوة 200 قائد من الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية وممثلي المؤسسات الفكرية ووسائل الإعلام من الدول العربية لزيارة الصين كل سنة.

سادساً: يرفض الجانبان الصيني والعربي الهيمنة وسياسة القوة بأشكالها كافة، وفرض العقوبات الأحادية الجانب، والضغوط القصوى، واتخاذ الأدوات الاقتصادية والمالية كسلاح. يدعم الحزب الشيوعي الصيني جهود الدول العربية لاستكشاف الطرق التنموية التي تتوافق مع ظروفها الوطنية، وتقرير مستقبلها ومصيرها بإرادة مستقلة، وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي، والتضامن والتقوية الذاتية للدول العربية، للحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتحقيق التنمية والازدهار لحضارتها. يقدر الجانب العربي تقديراً عالياً ما طرحه الرئيس الصيني «شي جين بينغ» في المبادرة ذات النقاط الثلاث لحل القضية الفلسطينية، والدور البنّاء الذي يلعبه الجانب الصيني لدفع المصالحة بين دول المنطقة وإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ويقدر تقديرا عاليا نجاح الحزب الشيوعي الصيني في قيادة الشعب الصيني لاستكشاف طريق «التحديث الصيني النمط»، ويدعم بثبات مواقف الصين من القضايا المتعلقة بتايوان وهونغ كونغ وشينجيانغ وبحر الصين الجنوبي. يؤكد الجانبان الصيني والعربي مرة أخرى ضرورة إقامة دولة فلسطين المستقلة، ذات السيادة الكاملة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية على أساس «حل الدولتين»، ووقف النشاطات الاستيطانية وجميع الأعمال الأحادية الجانب، واحترام الوضع التاريخي القائم للقدس ومقدساتها، لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

سابعاً: نسجّل ارتياحنا للنتائج الإيجابية التي تحققت منذ إقامة الحوار بين الحزب الشيوعي الصيني، وأحزاب الدول العربية في عام 2016، ونحرص على مواصلة تفعيل دور مؤتمر الحوار بين الحزب الشيوعي الصيني وأحزاب الدول العربية باعتباره منبراً مهماً، لتنفيذ التوافقات التي توصل إليها قادة الصين والدول العربية، وتعميق التواصل الاستراتيجي.

يُشار إلى أنه قد ارتفعت مؤخراً وتيرة التعاون بين الجانبين العربي والصيني، لا سيما بعد زيارة الرئيس الصيني «شي جين بينغ» إلى المملكة وعقد القمم الثلاث هناك.

ارتفعت مؤخراً وتيرة التعاون بين الجانبين العربي والصيني لا سيما بعد زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى المملكة وعقد القمم الثلاث هناك

أوهام «الاستدارة التركية نحو الغرب».. بين الرغبات والوقائع!

منذ انتهت الانتخابات التركية الشهر الماضي بفوز أردوغان، رئاسياً وبرلمانياً، بدأت تنتشر تحليلات تقول: إنّ أردوغان، وبعد أن ضمن 5 سنوات إضافية في السلطة، قد تحرر من أعباءٍ كبرى كانت تثقل كاهله قبل الانتخابات، وأنه بات الآن جاهزاً لانتهاج سياسة جديدة بالكامل، محورها الأساسي هو «الانقلاب» على روسيا، وإصلاح علاقته بالغرب وبالأمريكان خاصة.

■ عماد طحان

وقد وجد أصحاب هذا التحليل في السلوك العملي التركي ما يدعم افتراضهم هذا، وبالدرجة الأولى تتم الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: تراجع أردوغان عن السياسة المالية المتعلقة بتثبيت وتخفيض أسعار الفائدة، والتي كانت مرفوضة من منظومة الفيدرالي الأميركي؛ حيث جاء بمسؤولين ماليين جدد ينتمون إلى المدرسة الغربية، ويعلنون صراحة قربهم من النهج المالي الغربي، وجرى تحت إشرافهم تحرير سعر الفائدة نسبياً باتجاه الصعود.

ثانياً: موافقة أردوغان على نقل هاربي «آزوف» في تركيا إلى أوكرانيا، وتسليمهم للرئيس الأوكراني زيلينسكي، وهي المجموعة النازية المعروفة التي تلقت هزيمة كبرى خلال العام الماضي.

ثالثاً: مضي تركيا في موضوع انضمام السويد إلى الناتو، رغم معارضتها السابقة، علماً أنّ عملية الانضمام لم تنته بعد، وما تزال بحاجة إلى مراحل إضافية قد لا تخلو من عراقيل وصعوبات.

رابعاً: عودة الحديث بشكل مكثف عن برامج عسكرية مشتركة مع الأمريكان، بما فيها F16 وF35 والتي كان جرى إيقافها منذ عقدت تركيا صفقة S400 مع روسيا، وجرى في حينه اشتراط استكمال تلك البرامج والصفقات بتراجع تركيا عن الصفقة مع روسيا «وهو ما لم يتم، ورغم ذلك يعود الغرب الآن للحديث عن إمكانية استئناف البرامج المشتركة مع تركيا».

خامساً: عودة الحديث المكثف عن إمكانية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي... الحديث فقط، دون أي بوادر ملموسة لكيفية الوصول إلى ذلك، أو آجال الوصول إليه.

«الاستدارة نحو الغرب»

قبل أي نقاش لمعنى النقاط السالفة الذكر وآفاقها، ربما من المفيد أن نشير إلى مسألة ربما تمر مرور الكرام، ودون الانتباه الذي تستحقه؛ نقصد بالضبط استخدام «المحللين» إياهم، تعبير «الاستدارة التركية نحو الغرب». هؤلاء المحللون، في السياق السوري، هم من الناطقين بأشكال رسمية وغير رسمية وشبه رسمية، باسم المتشددين في الطرفين، والذين أنكروا خلال أكثر من 7 سنوات «منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016» أنّ تركيا شرعت في حينه في الطور المكشوف من استدارتها نحو الشرق، أي بالضد من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، واتجاه روسيا والصين... وها هم الآن، أنفسهم، وفجأة، يتحدثون عن «استدارة تركية نحو الغرب»؛ أي أنهم يقرون ضمناً، أنّ تركيا باتت في الشرق، والآن تستدير نحو الغرب!

الانتباه لهذه المسألة أمر مهم لأنّه يعكس مدى «موضوعية» هؤلاء المحللين في قراءاتهم السياسية، وبالأحرى مدى عدم موضوعيتهم وتغليبهم للخطاب المسيس القائم على الرغبات والأحلام النابعة من مصالحهم، وليس من الواقع... وهذا يساعد أيضاً في تبين سلوكهم الحالي في قراءة السياسة التركية وتوجهاتها.

مرة أخرى، ينبغي التذكير بأنّ هؤلاء المحللين لا يجدون أنفسهم ملزمين بأن يفسروا لقرائهم ومتابعيهم أنهم كانوا مخطئين طوال سنوات في الحديث عن كون تركيا جزءاً لا يتجزأ من السياسة الأمريكية في منطقتنا؛ وهو ما يدل على استهتارهم بعقول الناس واعتمادهم على الذاكرة القصيرة علّها تغطي عورة أخطاء خطابهم السياسي.

ينبغي التذكير بأنّ هؤلاء المحللين لا يجدون أنفسهم ملزمين بأن يفسروا لقرائهم ومتابعيهم أنهم كانوا مخطئين طوال سنوات

هل هنالك استدارة فعلاً؟

بعيداً عن التحليلات الرغبوية، فإنّ المؤشرات التي ذكرناها أعلاه تحتاج إلى قراءة لتبين ما تعنيه من توجهات تركية، وهل تعكس فعلاً توجهاً جذرياً جديداً؟

لا شك في أنّ السياسة التركية خلال العقدين الماضيين، أي فترة حكم أردوغان، قد تميزت بقدر هائل من البراغماتية، وقل حتى الانتهازية؛ فخلال العقدين الماضيين دخلت تركيا في ثلاث نوبات على الأقل من طبيعة علاقاتها مع الجوار ومع العالم: في العقد الأول من هذا القرن: كان السائد هو «سياسة صفر مشاكل»، وكانت علاقات تركيا تسير في تحسن متسارع مع كل محيطها تقريباً، بل وحتى مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومع الصين وروسيا من الجهة المقابلة، مستفيدة من موقعها الحساس جيوسياسياً واقتصادياً.

في العقد الثاني، أو حتى 2016 على أقل تقدير: السائد كان العكس تماماً، حيث تدهورت علاقة تركيا مع كل جوارها، القريب والبعيد... والنقطة العلام التي كشفت انتقال تركيا نحو سياسة جديدة بالكامل، وتموضع جديد بالكامل دولياً، هي محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016. منذ تلك اللحظة اتخذ تطور السياسات التركية اتجاهاً ثابتاً تقريباً، وهو التحسن المضطرد للعلاقات التركية الروسية خصوصاً، والتركية الصينية بالدرجة الثانية. وكان انطلاق مسار أستانا عام 2017 نقطة علام في الافتراق التدريجي عن الغرب، ليس اتجاه سورية فحسب، بل اتجاه كل ملفات المنطقة... وصولاً إلى سلسلة التسويات الإقليمية التي انخرطت فيها تركيا خلال العامين الأخيرين مع السعودية ومصر وغيرهما.

السنوات العشر الماضية، أي منذ 2014 تقريباً، حملت انتقالات جيوسياسية، وإنْ تدريجية، في تموضع تركيا الدولي. ليس أقلها بطبيعة الحال الانضمام القريب لتركيا إلى بريكس. ولكن أبرزها: هو التعاون مع روسيا في مشاريع كبرى ذات طابع جيوسياسي: محطات الطاقة النووية، مشاريع البنية التحتية الضخمة، تحويل تركيا إلى نقطة توزيع عالمية للغاز بديلاً عن خطوط الغاز عبر ألمانيا وقربها، التعاون العسكري الذي لم تعد منظومة S400 إلا واحدة من عناوينه الكثيرة، إضافة إلى التعاون المتعاظم في المجال التجاري والسياحي وغيرهما، وكذا في جوانب سياسية عديدة بما فيها ما يتعلق بالشأن السوري.

هل يعني ذلك أنّه لا خلافات ولا تناقضات بين تركيا من جانب وبين روسيا والصين وإيران والدول العربية من جانب آخر؟ قطعاً لا، الخلافات والتناقضات هي من طبيعة الأمور، ولكنّ نوعية هذه التناقضات مختلفة اختلافاً جذرياً عن نوعية التناقضات بين تركيا والغرب...

جوهر المسألة يكمن في التالي: ليس لدى الغرب أي شيء إيجابي ليقدمه لأحد؛ ما لدى الغرب هو الابتزاز بالعقوبات والتخريب والحصار الاقتصادي، بالمقابل، فإنّ روسيا والصين وبريكس عموماً، تبني علاقاتها كلها على مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من جهة، وعلى المنفعة المتبادلة من جهة أخرى، والتي تعد نظرياً وعملياً بآفاق كبرى للتطور والتنمية.

ما يقوم به أردوغان هذه الأيام، ليس أكثر من مناورة إضافية معتادة، نابعة بالأساس من المخاطر الاقتصادية والسياسية الداخلية التي يساهم الغرب في تعميقها. ويمكن أن نسمي ذلك انتهازية أو براغماتية أو أياً يكن، ولكن ينبغي تمييزها عن الاتجاه الموضوعي الأساسي الحاكم لسير تركيا المستقبلي، بأردوغان ودونه.

التسوية السورية- التركية

كلمة السر في الاتفاق بين المتشددين من الطرفين السوريين في تشخيص ما يجري في تركيا بأنه «استدارة نحو الغرب»، رغبتهما في عرقلة ومنع سير التسوية السورية التركية، وحشد الذرائع والحجج في ذلك السبيل... وهذا ما لن يتمكنوا من القيام به، فالتسوية ماضية على قدم وساق، وباتت في مراحلها النهائية، وغياب الزخم الإعلامي حولها مؤشر إيجابي بعكس ما قد يظن البعض...

إسهام الغرب في إعادة الإعمار: شرٌّ يجب تجنبه!

في الخطاب السياسي السائد في أوساط كل من النظام والمعارضة على حد سواء، يجري التعامل مع «دور مُنتظر للغرب في إعادة الإعمار» بوصفه أمراً إيجابياً؛ من جهة أوساط النظام، تجري المطالبة بأن يمارس الغرب هذا الدور دون اشتراطات سياسية مسبقة، أي دون ربطه بالحل السياسي، ومن جهة أوساط المعارضة، تجري أيضاً المطالبة بأن يمارس الغرب هذا الدور «في إعادة الإعمار»، ولكن بعد الحل السياسي.

■ مهند دليقان

أي أنّ جوهر الرأي السائد على الضفتين، هو أنّ مساهمة غربية في إعادة الإعمار، وربما تولي الغرب منفرداً عملية إعادة الإعمار، هي أمرٌ إيجابي، ولكنه ينبغي إما أن يكون دون شروط، أو ألا يكون إلا بتحقيق شروط معينة.

تقاطع متكرر!

ينبغي ألا يكون مفاجئاً هذا التقاطع بين المتشددين في الطرفين، في النظر إلى الدور الغربي، وخاصة في المجال الاقتصادي؛ فالبرنامج الاقتصادي- السياسي المطبق فعلياً في سورية، وذلك الذي تعد به أوساط المعارضة المدعومة غربياً، هو بالجوهر نفسه: الليبرلة الاقتصادية الشاملة، والمبنية على العلاقة مع الغرب، والتي تواصل سورية ضمنها وضعها كبلد مستعمر اقتصادياً؛ أي كبلد تقوم علاقاته الخارجية الاقتصادية على أساس التبادل اللامتكافئ «هجرة العقول، التبعية التكنولوجية، مقص الأسعار، القروض».

المصلحة الوطنية السورية

إذا حاولنا النظر إلى المسألة من زاوية مصلحة سورية والشعب السوري، أي مصلحة أكثر من 90% من السوريين، وليس من زاوية مصالح النخب الضيقة في هذا الطرف أو ذاك، لوجدنا الأمر مختلفاً تماماً...

تجارب إعادة الإعمار التي تولاها الغرب خلال أكثر من 70 سنة مضت، وخاصة تلك التي جرت بعد أزمات عنيفة وطويلة داخلية، تشترك بما يلي:

أولاً: موارد العملية لم تكن في يوم من الأيام من الجيوب الأوروبية، بل من موارد البلدان نفسها التي تجري «إعادة إعمارها»، ومن مساهمات دول «غنية» في جوار الدولة المعنية، من مصلحتها إنهاء الأزمة، إضافة إلى قروض من المؤسسات الدولية «صندوق النقد والبنك الدولي بشكل أساسي».

ثانياً: موارد العملية بأسرها، بما فيها القروض التي كانت المؤسسات الدولية المسيطر عليها غربياً تعطيها للدول المعنية، كانت تسلك دائماً الطريق نفسه: قسم مهم من هذه القروض يتحول إلى أداة لشراء ومن ثم تمكين تجار الحرب التابعين مباشرة للغرب، وعبرهم تكريس سياسات تخدم الغرب وتحول سطوة تجار الحروب هؤلاء في أوقات الحرب إلى سطوة مستمرة في أوقات «السلم»، ولكن طبعاً قابلة للتفجير في أي وقت. قسم آخر يذهب إلى إعادة الإعمار، ولكن على أن تقوم به شركات غربية؛ وهذه- وبالتعاون مع تجار الحرب- تقوم بإعادة القسم الأكبر من الأموال الافتراضية لعملية إعادة الإعمار باتجاه الغرب، كأرباح وكسرقات، في حين تبقى تلك الأموال دفترياً ديوناً على الدولة والشعب المعنيين، لا يطول بها المطال حتى تغرق ذلك البلد وتتحول إلى صاعق لأزمات جديدة أعنف من تلك التي «تجاوزها».

ثالثاً: لا تقترب «إعادة الإعمار» المدارة غربياً من القطاعات الحيوية، وضمناً البنى التحتية والكهرباء والأساس اللازم للتنمية والصناعة، بل تكتفي بتقديم بضع «فاترينات» عرض لأبنية شاهقة، و«وسط تجاري» وما شابه... وتضع بذلك أساساً لتحلل الدولة المعنية وانفجارها اللاحق، وبطبيعة الحال لمزيد من الإفقار والتخلف والتبعية... وهذا يمكن رؤيته عياناً، في تجارب لبنان والعراق وكوسوفو وغيرها.

إضافة إلى كل ما سبق، فإنّ حديث الغرب عن إعادة إعمار سورية اليوم، يعني بالملموس: أموالاً خليجية يتم أخذها لتشغيل الشركات الغربية، بحيث تساهم ولو جزئياً في التنفيس عن أزماتها المتعاظمة، وفوق ذلك هيمنة سياسية واقتصادية طويلة الأمد، مع اقتصاد ضعيف أو حتى عديم الإنتاجية، يمسك بمفاصله الداخلية الفساد الكبير وتجار الحروب... هل هنالك ما هو شرٌّ من هذا؟؟

وإذاً، فإنّ المصلحة الوطنية السورية لا تقول فقط بعدم الرضوخ لشروط سياسية «منافقة بطبيعة الحال» يفرضها الغربُ، بل تقول بفضح وتعرية عملية سرقة واحتيال علنية يقوم بها الغرب، وفوق ذلك يريد أن «يحملنا منيتها»!

ملاحظات على مشروع البرنامج.. ملاحظات من السويداء

مشروع البرنامج بصفة عامة، قبل الإضافات وبعدها، يمثل مرجعاً مكثفاً جداً وغنياً بالأفكار. ويتضح من خلال الإضافات الجديدة على مشروع البرنامج السابق، الجهد الكبير المبذول لتقديم رؤية علمية صحيحة للمتغيرات واستشراف مسار تطور الأحداث. وبين الاقتراحات التي سبق أن طرحت على صفحات قاسيون، فصل الرؤية عن البرنامج، واعتبارها وثيقة مستقلة، وهو اقتراح وجيه فيما نعتقد.

بالإضافة لذلك، هنالك عدد من الملاحظات على المشروع تتمثل بما يلي:

هل ما يزال خطر «الإخوان المسلمين» بعد كل التطورات الإقليمية والمحلية، قائماً كنموذج للإسلام السياسي؟ أم أن خطر الإسلام السياسي كأيديولوجيا جديدة قد تضاءل لتحل محله مخاطر أخرى أشد؟ أو مثلاً: إن تنظيم الإخوان المسلمين كتنظيم سياسي، تلقى العديد من الهزائم بينما بقي الإسلام السياسي خطراً؟ وإنْ كان الأمر كذلك، فما هي القوى التي تمثل هذا التوجه وتعبر عنه؟

لم يذكر البرنامج خطر المنظمات غير الحكومية؛ حيث من المعروف أنها أداة في تمرير الأجندة النيوليبرالية، كما أنها أداة فعالة ونشطة في الثنائيات الوهمية، كذلك الأمر في تذرير المجتمع وتفريغ العمل السياسي من محتواه، ولم يتم ذكر وجهة نظر الحزب في أنشطتها من وجهة النظر القانونية والتشريعية.

البنود رقم 3-4-19 في الرؤية والمرتبطة بطبيعة ومآلات الصراع العالمي تبدو كأنها متناقضة، وهي بحاجة لصياغة أو توضيح أكثر؛ فالحديث يدور حول الانتقال من عالم أحادي القطبية نحو عالم ثنائي القطبية مؤقتاً «بريكس/ المركز الإمبريالي الأمريكي الأوربي» هذا الاستقطاب سينزاح لثنائية قطبية حقيقية «رأسمالية- شعوب» «البند رقم 3».

وفي البند رقم 4، يجري الحديث عن عالم متعدد الأقطاب، وورد فيه ما يلي: «وهو انتقالٌ نحو نمط جديد من العلاقات الدوليّة، انتقالٌ مِن الأحاديّة القطبيّة نَعَم، ولكنْ عبرَ ثنائيّة قطبيّة مؤقّتة هي ما نعيشُه الآن، وصَوبَ اللاقطبيّة، حيث يكون التكافؤُ بين الدُول والشعوب هو الأساسَ الفعليّ للعلاقات الدوليّة بأسْرِها».

الثنائية القطبية الواردة هنا لم تحدد بكونها أساسية أم ثانوية، ويبدو من النص السابق أن نهاية الصراع بين الشعوب والرأسمالية هو عالم تسوده علاقات بين الدول بحالة اللاقطبية... هل هذا صحيح؟

ملاحظات جانبية

هناك حاجة لتزويد القارئ بمراجع ودراسات لجزء مهم من نقاط البرنامج خاصة الجانب الاقتصادي، ليس المطلوب وضع الدراسات ضمن البرنامج ولكن لمعرفة «من أين أتت الأرقام».

مثال آخر على الحاجة للدراسات كمرجع: لماذا مثلاً، حين الحديث عن مشاريع الطاقة المتجددة، تم تفضيل مشاريع الطاقة البديلة الصغيرة والمتوسطة وليس الضخمة؟ بمقابل المشاريع الضخمة في الطاقات التقليدية؟

الفساد الكبير كمصطلح يبدو أنه يدل على «كم» بمعنى الفساد المالي الذي له حصة كبيرة من السرقة والنهب، والاقتراح هو أن يتم تعريف الفساد الكبير وغيره من المصطلحات التي تم ذكرها بالبرنامج.

ورد في البرنامج في الجانب الاقتصادي- الاجتماعي ما يلي: « مطالبة الدول التي لعبت أدواراً في تعميق الأزمة السورية بالتعويضات»

هل ما زال هذا المصدر في أعمال إعادة الإعمار صالحاً كون هذه الصياغة تعود لعام 2013 والآن جزء كبير من الدول التي لعبت دوراً في تعميق الأزمة، هي نفسها تدفع باتجاه الحل السياسي لأسباب تطرقت لها قاسيون مرات عديدة، أي من وجهة نظر طبيعة علاقة هذه الدول بالحل السياسي وبالدفع باتجاه تنفيذ القرار الدولي 2254، هل سيكون من الصحيح مطالبتها بالتعويضات؟

السير نحو استكمال تعويم الليرة بخطا متسارعة كارثية النتائج!

العتبات السعرية التي تجاوزها المصرف المركزي تباعاً بسعر صرف الليرة مقابل الدولار مؤخراً، وبهوامش زمنية ضئيلة بين العتبة والأخرى، وصولاً إلى سعر 9500 ليرة مقابل الدولار بتاريخ 2023/7/16، تُظهر وكأن العملية «التحكم بسعر الصرف» مدارة من قبله وهو الفاعل فيها، بينما واقع الحال يؤكد أن السوق الموازي هو الفاعل الرئيسي بهذه العملية، والمركزي منفعل ويعمل بردود الفعل التي تحقق المزيد من المكاسب للمتحكمين بالسوق الموازي ليس إلا!

■ عاصي اسماعيل

فدور المصرف المركزي ينحصر عملياً بالمشاركة بشكل مباشر وغير مباشر بإدارة عملية تعويم الليرة مع المتحكمين بالسوق الموازي، هذه العملية التي تسير على قدم وساق تباعاً باتجاه تحرير سعر الصرف بشكل نهائي، لترك التحكم فيه كلياً للسوق وفق آليات العرض والطلب، التي يتغنى بها منظرو ومتبنو السياسات الليبرالية، وذلك استكمالاً لعمليات تحرير السلع والأسعار التي تم إنجازها سابقاً توافقاً مع هذه السياسات، وبما يضمن مصالح المستفيدين منها من كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير!

التعويم الموجه بمهب الريح أيضاً!

تعويم العملة هو أن يترك سعر صرفها محرراً بشكل كامل دون تدخل من قبل الحكومة أو المصرف المركزي، والفاعل بتحديد هذا السعر هي آليات العرض والطلب في سوق العملات، حيث يتغير وفقاً لمتغيرات عمل هذه السوق!

وهناك ما يسمى التعويم الخالص الذي يترك فيه تحديد السعر لقوى السوق دون أي تدخل للدولة لا بشكل مباشر ولا بشكل غير مباشر!

وهناك ما يسمى التعويم الموجه الذي يترك فيه تحديد السعر لقوى السوق مع تدخل الدولة حسب الحاجة لتوجيه أسعار الصرف في اتجاهات معينة من خلال التأثير بحجم العرض والطلب على العملات!

ويظهر دور المصرف المركزي على أنه تدخل في سوق العملات، وبحيث تبدو العملية وكأنها موجهة من قبله، لكن مع تسجيل غياب الاتجاهات التي من المفترض أن يسعى إليها المركزي بوضوح!

فتعامل الحكومة والمصرف المركزي مع سعر الصرف هو شكلاً وفق النموذج الموجه للتعويم، لكن مضموناً وفق النموذج الخالص لهذا التعويم، وهذا وذاك يعني تخلي عن أحد الأدوار والمهام المفترضة بالدولة، وتفريط إضافي بعامل اقتصادي هام رسمياً، مع كل ما يتبع ذلك من سلبيات وكوارث على الإنتاج والاستهلاك والمستوى المعيشي والاقتصاد الوطني ككل!

فكل العتبات السعرية التي تم كسرها من قبل المركزي لم تصل إلى عتبة سعر السوق الموازي، فالقائمون عليه يستمرون بالدفع نحو عتبات سعرية أعلى لمصلحتهم ووفق قانون العرض والطلب على القطع المتحكم به من قبلهم، مستحوذين على الكتلة الأكبر من القطع وأرباحه الناجمة عن عمليات المضاربة بالعملة!

والأكثر من ذلك أن قوى السوق هي المتحكم بسعر الصرف، والتدخل الحكومي تابع دون تحديد توجهات واضحة، بل أصبحت هذه القوى هي من تحدد كل التوجهات الاقتصادية عملياً، وبما يضمن استمرار مصالحها، ومهما كانت النتائج الكارثية لذلك، ليس على المستوى المعيشي للمواطنين أو على المستوى الاقتصادي فقط، بل على المستوى الوطني أيضاً!

الواقع الكارثي!

عملية التعويم المستمرة على قدم وساق وصلت حالياً لتجاوز سعر الصرف في السوق الموازي عتبة 10500 ليرة مقابل الدولار، مقابل عتبة المصرف المركزي التي تم تثبيتها بـ9500 ليرة حالياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسعار السوق للسلع والخدمات يتم تسعيرها بعتبة أعلى من 15000 ليرة تحوّطاً، مع توقع الاستمرار بكسر هذه العتبات السعرية تباعاً لسبب بسيط ومعروف يتمثل بضعف حوامل قوة ودعم الليرة نفسها، سواء في سوق العملات، أو في سوق الاستهلاك للسلع والخدمات!

والكارثة لا تقف عند حدود كسر العتبات السعرية الثلاث أعلاه فقط، بل بالهوامش الزمنية الضيقة بالانتقال من عتبة إلى أخرى!

فتذبذب سعر الصرف ينعكس سلباً على كل الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وخاصة في القطاعات الإنتاجية «الزراعي والصناعي»، ما يدفع بداية إلى زيادة الهوامش التحوطية من قبل الفعاليات والأنشطة الاقتصادية، وصولاً إلى مزيد من الارتفاعات السعرية ومعدلات التضخم، وليس انتهاءً بتوقف وخروج الكثير من الفعاليات من السوق، وخاصة بعض المنشآت من بعض القطاعات الإنتاجية في البلاد، وهو ما يجري تباعاً أيضاً!

والترجمة العملية لكل ما سبق هي ما نشهده يومياً من تراجع كارثي وسريع على كافة المستويات، وخاصة على المستوى المعيشي والخدمي للغالبية المفقرة!

فإذا كانت هذه الكوارث هي نتيجة لآليات التعويم الموجهة من قبل الحكومة والمركزي كتدخل بسوق العملات، فكيف ستكون عليه الحال مع التعويم الخالص، وصولاً إلى تحرير سعر الصرف كلياً في هذه السوق استكمالاً لعمليات التحرير الاقتصادي وفق السياسات الليبرالية التوحشية المطبقة؟!

فالسلبيات الناجمة عن تدهور قيمة الليرة وصولاً إلى تحريرها، وارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي زيادة الأسعار وزيادة معدلات التضخم، بالتوازي مع زيادة فاتورة المستوردات، وصولاً إلى الإنهاك الاقتصادي الذي نحن فيه، كبيرة وخطيرة بنتائجها، ليس على المستوى المعيشي للسوريين ولغالبيتهم المفقرة فقط، بل وعلى المستوى الوطني ككل!

فما يتم حصاده من الناحية العملية من جملة السياسات الليبرالية الظالمة والمجحفة أصبح أكبر من سلبيات تحرير الأسعار والسلع، وأضخم من كارثة الدولرة وتعويم الليرة، وصولاً إلى الموات الاقتصادي العام!

ما يتم حصاده من جملة السياسات الليبرالية الظالمة والمجحفة أصبح أكبر من سلبيات تحرير الأسعار والسلع وأضخم من كارثة الدولرة وتعويم الليرة وصولاً إلى الموات الاقتصادي العام!

هل من حلول؟!

من المسلمات الاقتصادية أن عملية دعم القوة الشرائية لليرة في السوق المحلية، وقيمتها مقابل بقية العملات في الأسواق الداخلية والخارجية يرتكز على النقاط الأساسية التالية اختصاراً:

استعادة دور الدولة على مستوى مهامها وواجباتها، وعلى كافة المستويات، وخاصة على مستوى مساهمتها المباشرة بالاستثمار في القطاعات المنتجة «زراعة- صناعة- إنشاءات- بنى تحتية..».

زيادة الإنتاج «الزراعي والصناعي» وتنويعه وتحسين مواصفاته وجودته.

تخفيض فاتورة تكاليف الإنتاج المحلي من خلال آليات الدعم المباشر وغير المباشر، كسلال دعم موجهة لقطاعات بعينها، أو لسلع ومواد محددة.

زيادة صادرات المواد والسلع من الإنتاج المحلي للأسواق الخارجية، وخاصة التي تحمل قيمة مضافة، مع توسيع هذه الأسواق عبر فتح أسواق جديدة، مع تقديم محفزات تصديرية جدية وموجهة.

تقليص سلة المستوردات وفاتورتها، وخاصة للسلع والمواد الترفية، والتركيز الجدي على بدائل الإنتاج والتصنيع المحلي منها، وفق آليات دعم واضحة للاستثمار في إنتاج هذه البدائل.

رفع معدلات الاستهلاك، وخاصة للسلع والمواد المنتجة محلياً، مقابل تخفيض معدلات استهلاك السلع والمواد المستوردة، ويبدأ ذلك بزيادة الأجور بما يتناسب مع الحد الأدنى لتأمين متطلبات المعيشة.

وبعمق وعلى هامش كل ما سبق فإن كل ذلك يتطلب جهاز دولة قوي ومتحكم، مع خطة اقتصادية واضحة المعالم والغايات على مستوى معدلات النمو المطلوبة، وأوجه التنمية المستهدفة.

أي وبكل اختصار تغيير جملة السياسات الليبرالية المتبعة، بأهدافها وغاياتها، جملة وتفصيلاً، مع تقويض إمكانات القلة القليلة من كبار أصحاب الأرباح المستفيدين من هذه السياسات، والمتحكمين والمستقوين بها، نفوذاً وفساداً واستغلالاً، على حساب البلاد والعباد!

الجو حار والمسؤوليات باردة!

اشتدت درجات الحرارة، وهذا أمر طبيعي في هذا الوقت كما كل عام، ومن المفترض ألا يكون ذلك مفاجئاً لمؤسسة الكهرباء ومؤسسة المياه، كي لا تتذرع كل منها بزيادة معدلات الاستهلاك بهذا الحر!

■ سوسن عجيب

فمن غير الطبيعي أنه مع هذا الاشتداد أن تنخفض ساعات التزود بالكهرباء لدرجة الانعدام، والأسوأ أن تزيد المعاناة من عدم توفر المياه لدرجة الغياب!

فمن يسلم نسبياً من انقطاع الكهرباء بهذا الحر، لن يسلم من غياب المياه، وكلاهما كارثي بالنسبة للمواطنين بالنتيجة، وخاصة على المستوى الصحي!

ولا مسؤولية أو واجبات متابعة ومراقبة بهذا الصدد رسمياً، فمؤسسة الكهرباء تتذرع بزيادة الأحمال التي تؤدي إلى الانقطاعات، بالإضافة إلى ذريعة نقص التوريدات لتشغيل محطات التوليد، ومؤسسة المياه تتذرع بغياب الكهرباء التي تشغل مضخاتها لتزويد الشبكات وبالتالي باحتياجات المواطنين!

فكيف سيتعامل المواطنون مع درجات الحرارة المرتفعة في ظل غياب أبسط مقومات تلافي نتائجها وسلبياتها، فلا كهرباء لتشغيل المكيفات والمراوح، ولا مياه يعتمد عليها لتخفيف حرارة الجسم من خلال غسيل الوجه والأيدي والأرجل بين الحين والآخر بالحد الأدنى، وخاصة لكبار السن والأطفال!

فالكثير من المدن والبلدات تعاني سلفاً من مشكلة مياه خانقة يلجؤون مقابلها إلى تأمين احتياجاتهم من خلال الصهاريج بتكاليفها الباهظة، مع مخاطر ذلك تبعاً لمصدرها المجهول بالنسبة إليهم طبعاً، حيث يتم استعمالها للغسيل والتغسيل والتنظيف، بينما يتم تأمين مياه الشرب بتكاليف أعلى من مصادر أخرى يفترض أنها سليمة وصالحة للاستهلاك، مع عدم اليقين من ذلك بكل الأحوال أيضاً!

ففي هذا الجو الحار ازدادت المعاناة بالحصول على المياه في ظل زيادة ساعات القطع الكهربائي، وحتى من خلال الصهاريج، حيث ارتفعت معدلات الاستغلال من قبل أصحابها ومشغليها!

فساعات التزود الكهربائي انخفضت بشكل كبير خلال الأيام القليلة الماضية، وصولاً إلى التعتيم العام الذي حدث لمرتين متتاليتين خلال يومين فقط!

ولأن التزود بالمياه مرتبط بوجود التيار الكهربائي فقد حرمت الكثير من البلدات والمدن من المياه خلال الأيام الماضية بشكل كلي، ما زاد من معاناة أهلها!

فالكثير من المنازل استنفدت مخازين مياهها، بما في ذلك الاحتياطية منها، ولم تستطع تعبئتها مجدداً بسب ندرة وغياب الكهرباء، التي وإن وجدت فهي لفترة محدودة وقصيرة غير كافية لإعادة ملء هذه الخزانات، وبسبب زيادة الضغط والطلب على الصهاريج في هذا الحر أيضاً!

وما يفقأ العين بهذا الحريق واللهيب أنه في بعض المدن والبلدات يتم لحظ بعض الأحياء، التي يقطن فيها بعض أصحاب النفوذ أو المحسوبين، بساعات تزود مياه أكثر من غيرها وبما يكفي لملء الخزانات المنزلية فيها، بل مع غياب تزويد غيرها من الأحياء.. هكذا!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن غياب المياه لا يعني حصاد النتائج السلبية على مستوى تلبية الاحتياجات الضرورية من غسيل وتغسيل وغيرها، بل مع ارتفاع درجات الحرارة يعني حصاد النتائج على المستوى الصحي، بسبب تراجع النظافة العامة والشخصية اضطراراً وغصباً، وبالتالي زيادة الأمراض مع ظرف يساعد على انتشار الأوبئة والآفات المرضية الأخرى أيضاً، وبسبب العطش والجفاف وهو الأخطر، وخاصة بالنسبة للأطفال!

والخلاصة أن الجو الحار مستمر، والتعاطي الرسمي مع معاناة المواطنين يتسيّده البرود مع عوامل اللامبالاة والاستهتار، بالإضافة طبعاً إلى استمرار عوامل الفساد والمحسوبية والوساطة!

قضم مستحقات 5 أشهر رز وسكر حتى تاريخه!

تم توزيع دفعة المواد التموينية المقننة المدعومة «سكر- رز» خلال شهر كانون الثاني في بداية العام الحالي، وعن شهرين فقط، ولم يتم توزيع أية دفعة بعد ذلك حتى تاريخه!

■ سمير علي

وبغض النظر عن الكميات المستحقة للمخصصين من مستحقي الدعم عن السنين الماضية التي ذهبت أدراج الرياح، فإن التأخر بتوزيع الدفعة التالية لهذا العام حتى الآن يعني هدر المزيد من الحقوق بكل لا مبالاة واستهتار!

فإذا غطت الدفعة المستلمة مطلع العام مخصصات شهري كانون الثاني وشباط، فإن المتبقي من حقوق لم يتم تسليمها حتى تاريخه هي مخصصات 5 أشهر، أي 5 كيلو سكر و5 كيلو رز لكل مستحق بموجب البطاقة الذكية!

اعتمادات مخصصة وكميات مستلمة!

على الرغم من الإعلان عن تخصيص اعتمادات مليارية من قبل الحكومة لتأمين مخصصات البطاقة الذكية من السكر والرز لصالح السورية للتجارة، إلا أنها لم تقم بتوزيع مخصصات المستحقين، بل ولم تعلن حتى تاريخه عن موعد افتتاح الدورة الجديدة لهذه الغاية!

وكذلك تم الإعلان الرسمي عن فرض تسليم نسبة من السلع والمواد الأساسية المستوردة من قبل المستوردين للسورية للتجارة «سكر ورز وغيرها من السلع»، إلا أن ذلك لم ينعكس على مستوى توفير هذه السلع والمواد في صالاتها!

90 ألف ليرة خسارة الأسرة المستحقة شهرياً!

المواطنون المنكوبون بحياتهم ومعاشهم وخدماتهم لا ينقصهم المزيد من أوجه المعاناة من خلال هذا النمط من اللامبالاة والاستهتار بحقوقهم من خلال قضم المزيد منها تباعاً!

فعدم انتظام توزيع المخصصات من السكر والرز، على قلتها وعدم كفايتها، يعني الاضطرار لتأمين الاحتياجات من السوق وبأسعاره الاستغلالية المرتفعة، فسعر كيلو السكر تجاوز 9500 ليرة، وسعر كيلو الرز من النوع دون الوسط تجاوز 10 آلاف ليرة!

فكسر 5 أشهر حتى الآن يعني أن الأسرة المكونة من 5 أفراد اضطرت بالحد الأدنى لتكبد تكاليف قيمة 5 كيلو رز و5 كيلو سكر بأسعار السوق شهرياً بالحد الأدنى، أي ما يقارب 100 ألف ليرة، وذلك فقط للسكر والرز، بينما من المفترض ألا يتكبدوا إلا 10 آلاف ليرة بحال انتظام توزيع المخصصات شهرياً من قبل السورية للتجارة!

على ذلك فإن خسارة الأسرة من مستحقي الدعم لا تقل عن 90 ألف ليرة شهرياً بسبب تقاعس السورية للتجارة، مع التغطية الرسمية على هذا التقاعس عملياً!

أسئلة مشروعة!

ماذا فعلت السورية للتجارة بالاعتمادات المليارية المخصصة من الحكومة لتأمين المواد المقننة، وبالكميات من المواد الأساسية المستلمة من المستوردين؟!

ومتى ستعلن عن دورة تسليم جديدة؟

وهل ستغطي الدورة الجديدة «عند إعلانها» مخصصات 5 أشهر كسر لم يتم تسليمها للمستحقين حتى تاريخه؟!

أم سيتم قضم هذه المخصصات كحقوق كما جرى خلال السنين الماضية، وبما يتوافق مع سياسات تخفيض الدعم الجائرة والظالمة المستمرة؟!

وأين هي الحكومة من كل ذلك؟!

أسئلة جدية ومحقة على ألسنة المواطنين من أصحاب الحقوق المستلبة تباعاً، برسم السورية للتجارة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والحكومة ككل!

تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي المستمر..

للأرقام سحرها في توضيح الكثير من القضايا الملتبسة أو العصية على الفهم، والأهم توضيح ما يتم السعي إلى إغفاله أو تغييبه عمداً في بعض جوانبها أحياناً!

■ قاسيون

فمن خلال المجموعة الإحصائية لعام 2022 الصادرة مؤخراً عن المكتب المركزي للإحصاء سنستعرض ما ورد من أرقام عن مساهمة كل من قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تبين حجم التراجع الكبير في هذه القطاعات الإنتاجية الحيوية والهامة، والمستمر حتى تاريخه!

وليتبين بالتالي زيف الادعاء الرسمي عن دعم الإنتاج، بل لتتوضح مسيرة تقويض هذا الإنتاج بشكل رسمي وعاماً بعد آخر، مع انعكاساته الكارثية على البلاد والعباد!

مقدمة لا بد منها!

حسابات الدخل القومي تعطي صورة واضحة نوعاً ما عن الاقتصاد في البلد المعني، مع إبراز أهمية القطاعات الإنتاجية النسبية فيه، وهو ما يفترض أن يساعد الدولة المعنية على كشف وتوضيح نقاط القوة والضعف في اقتصادها، كي تتمكن من وضع السياسات المناسبة والملائمة، مرحلياً وإستراتيجياً، وبما يحقق معدلات النمو والتنمية المطلوبة.

وعند الحديث عن القطاعات الإنتاجية تجدر الإشارة إلى أن الهام منها هي قطاعا الزراعة والصناعة، باعتبارها قطاعات موردة ومولدة للثروة، بالإضافة طبعاً إلى أهمية القطاع الإنشائي وقطاع البنى التحتية، حيث جميعها وبحال تبني سياسات اقتصادية تنموية فعلية، فستحقق المطلوب منها نمواً وتنميةً، بالتوازي مع الأدوار المفترضة لبقية القطاعات الخدمية المالية والتجارية والنقل والإعلام و.. لتحقيق هذه الغاية.

وكذلك تجدر الإشارة الى أهمية الاستثمار بالنسبة للاقتصاد، ليس لدوره على مستوى قدرته على خلق المزيد من فرص العمل، بل وعلى زيادة قدرة الدولة الإنتاجية، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي المغذي للأنشطة الاقتصادية تزداد أهميته على مستوى التوظيف الاستثماري من أجل دفع العجلة الاقتصادية، وتبرز هذه الأهمية أكثر عند تراجع حركة الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

فمن المعروف أن تزايد المكاسب الإنتاجية لدولة ما تؤدي إلى زيادة في الدخل الفردي «بحال توفر نوع من العدالة النسبية في توزيع الثروة» وبالتالي زيادة معدلات الإنفاق لشراء المزيد من السلع والحصول على المزيد من الخدمات، والتي تنعكس إيجاباً على المستوى المعيشي، وجودة الحياة نفسها بالنتيجة.

فماذا تقول بعض أرقام الاقتصاد السوري بما يخص الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي فيه؟!

أرقام وبيانات رسمية!

فيما يلي جدول تكثيفي يوضح تطور وتغير حجم مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة بالدخل القومي بسعر السوق من عام 2000 وحتى عام 2021، بالليرة السورية بحسب ما وردت في بيانات المكتب المركزي للإحصاء، وبما يعادلها بالدولار بحسب سعر الصرف الرسمي في السنوات المرصودة، الذي كان 45 ليرة في عام 2000، ووصل الى 1256 ليرة في عام 2021، علماً أنه لا يمثل القيمة الحقيقية بل يقاربها نسبياً:

العام	الناتج المحلي لقطاع الزراعة / ألف ليرة	الناتج المحلي لقطاع الصناعة / ألف ليرة	الناتج المحلي لقطاع الزراعة بالدولار/ألف دولار	الناتج المحلي لقطاع الصناعة بالدولار/ألف دولار
2000	223,749,000	272,514,000	4,972,200	6,055,867
2005	265,409,000	280,581,000	5,897,978	6,235,133
2010	240,351,000	355,042,000	5,341,133	7,889,822
2011	281,732,000	307,508,000	5,832,961	6,366,625
2015	111,701,000	72,957,000	471,312	307,835
2020	106,128,000	77,144,000	120,641	87,694
2021	95,290,000	65,842,000	75,868	52,422

الأرقام أعلاه توضح تماماً حجم التراجع في قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي بالليرة، ويتبين هذا التراجع ذلك بشكل أوضح محسوباً بالدولار!

ومع ذلك وعلى الرغم من أن الأرقام المبينة أعلاه هي أرقام رسمية إلا أن الحكومة آخر من يعنيها هذه الأرقام بدلالاتها الكارثية!

حسابات معدلات التغيّر!

ولمزيد من التوضيح نورد الجدول التالي، الذي يبين حساب معدلات التغير بالنسبة لقيم الناتج المحلي لقطاعي الزراعة والصناعة بسعر الدولار الرسمي، وذلك من خلال حساب معدل التغيّر بالنسبة لسنة الأساس «عام 2000»، إضافة إلى معدل التغير السنوي، حسب التالي:

العام	معدل التغير من سنة الأساس «زراعة»	معدل التغير السنوي «زراعة»	معدل التغير من سنة الاساس «صناعة»	معدل التغير السنوي «صناعة»
2000	---	---	---	---
2005	%18,6	%18,62	%3,0	%3,0
2010	%7,4	%9,44-	%30,3	%26,5
2015	%90,5-	%29,94-	%94,9-	%23,2-
2020	%97,6-	%48,99-	%98,6-	%54,4-
2021	%98,5-	%37,11-	%99,1-	%40,2-

والسياسات المدمرة للإنتاج!

البيانات في الجدول أعلاه توضح حجم التدهور الحاصل بقطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي خلال السنوات المذكورة، سواء تم حساب معدل التغير من سنة الأساس أو معدل التغير السنوي من عام لآخر!

فخط الاتجاه العام لكلا القطاعين الإنتاجيّين آخذ بالانخفاض، وبنسب كبيرة ومرعبة كما هو واضح!

حجم المساهمة كان أعلى من 50% ووصل إلى أقل من 25%!

أخيراً ربما لا بد من توضيح نسبة مساهمة هذين القطاعين الإنتاجيين في جمالي الدخل المحلي خلال السنوات المذكورة، والجدول التالي يوضح ذلك:

العام	الناتج المحلي الاجمالي / ألف ليرة	الناتج المحلي الاجمالي بالدولار / ألف دولار	نسبة مساهمة القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي
2000	904,623,000	20,102,733	%25	%30
2005	1,156,713,000	25,704,733	%23	%24
2010	1,494,595,000	33,213,222	%16	%24
2015	717,187,000	3,026,105	%16	%10
2020	682,677,000	775,769	%16	%11
2021	691,547,000	550,595	%14	%10

الأرقام أعلاه توضح تماماً ما أصاب هذين القطاعين الإنتاجيين من تراجع على مستوى نسبة مساهمتهما بالناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات المدروسة أعلاه!

فمساهمة الإنتاج الزراعي كانت 25% ووصلت إلى 14% فقط، ومساهمة الإنتاج الصناعي كانت 30% ووصلت إلى 10% فقط، وكلاهما كانا 55% ووصلا إلى 24%!

فهل من جريمة أكبر من ذلك بحق الإنتاج والمنتجين والبلد؟!

بعض الاستنتاجات!

طيلة السنوات المدروسة أعلاه كانت الحكومة تتحدث عن أهمية الإنتاج «الزراعي والصناعي» ودعمه، مقابل استمرارها بسياساتها المضرة بالإنتاج وتقويضه وبالاقتصاد الوطني عموماً!

فالأرقام أعلاه تبين التالي:

تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي «عام وخاص» بدأ منذ ما قبل عام 2000، واستمر حتى عام 2011 بخطا تراجعية ثابتة نسبياً، وذلك تنفيذاً للسياسات الليبرالية الظالمة المطبقة!

التراجع في الإنتاج الزراعي أدى إلى مزيد من التراجع في الإنتاج الصناعي، باعتبار أن الكثير من الصناعات المحلية مرتبطة بالإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى السياسات كسبب طبعاً!

تراجع دور الدولة وقطاعها العام «لقلة الدعم ولمسيرة الخصخصة المباشرة وغير المباشرة فيه» كان له دور على مستوى تسجيل المزيد من التراجع في الإنتاج!

التراجع الرقمي الكبير المبين أعلاه يعني أن الكثير من المنشآت الإنتاجية، الزراعية والصناعية، تعطلت أو توقفت كلاً أو جزءاً، أي مزيداً من العاطلين عن العمل والمفقرين!

استمرار تراجع إنتاج المواد والسلع محلياً يعني تعويض نقص الحاجات عبر بوابات الاستيراد، أي مزيداً من الارتفاعات السعرية، ومزيداً من تراجع معدلات الاستهلاك، والمزيد من التضخم، وبالتالي المزيد من التراجع الاقتصادي العام!

الانعكاسات السلبية لهذا التراجع والتوقف دفع ضريبته المنتجون والمستهلكون على السواء، بالإضافة إلى الاقتصاد الوطني!

هذا التراجع الكبير خلال السنوات العشر أعلاه بانعكاساته السلبية الكارثية على حياة السوريين كان أحد الأسباب الرئيسية لانفجار الأزمة!

سنوات الحرب والأزمة ساهمت بمزيد من التراجع، لكن السبب الرئيسي باستمرار التراجع بهذه الأرقام الفاقعة هو الاستمرار بنفس النهج والسياسات التدميرية للإنتاج!

فقد استمر التدهور حتى بعد استعادة سيطرة الدولة على الكثير من المناطق والأراضي، وبعد انخفاض مستوى التوتر العسكري والأمني في البلاد بشكل كبير، وما زال مستمراً حتى تاريخه!

ما زالت الحكومة مستمرة بالتذرع بالحرب والأزمة والعقوبات لتبرير موبقات سياساتها الظالمة المقوّضة للإنتاج وللاقتصاد الوطني!

المستفيد من كل ما سبق هم القلة القليلة من كبار أصحاب الأرباح، الذين أصبحوا متحكمين بالاقتصاد الوطني بشكل كلي!

هذه القلة ليس من مصلحتها استعادة الإنتاج والعملية الإنتاجية، بل على العكس تسعى إلى إنهاء كل ما هو منتج!

لا يمكن للإنتاج «الزراعي- الصناعي، العام- الخاص» أن يستعيد عافيته في ظل الاستمرار بنفس النهج والسياسات التدميرية والظالمة، وفي ظل استمرار تحكم القلة من حيتان أصحاب الأرباح بالاقتصاد الوطني وقراره!

طيلة السنوات المدروسة أعلاه كانت الحكومة تتحدث عن أهمية الإنتاج «الزراعي والصناعي» ودعمه، مقابل استمرارها بسياساتها المضرة بالإنتاج وتقويضه وبالاقتصاد الوطني عموماً!

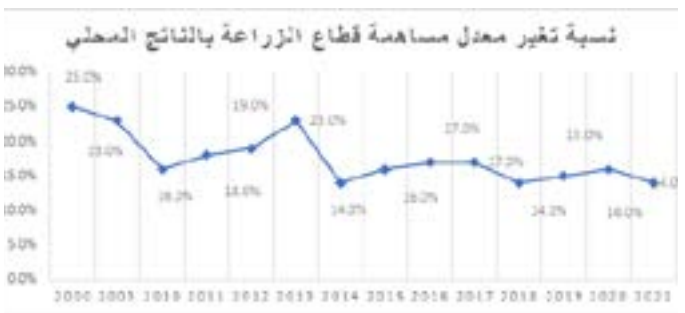

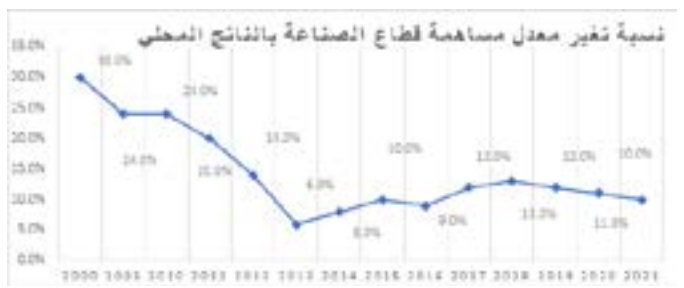

مشروع الغفلة: التخلي عن «الخطوط

في أحد صباحات حزيران 1947، تجمهر حشدٌ من السوريين الذين أخذتهم الحماسة كي يشاهدوا انطلاق أولى الطائرات السورية العاملة لدى شركة الطيران السورية التي تأسّست بالتزامن مع انتزاع البلاد استقلالها عن الاحتلال الفرنسي. آنذاك، كان نَبض الناس عالياً، وكذلك تصوراتهم عن مستقبل بلادهم التي انتشلوها من أنياب الاستعمار. ربما لم يخطر في بال أحد منهم أن يوماً سيأتي وسيعمل «سوريون» مثلهم على انتزاع مؤسسات الدولة الناشئة من يد الناس بالاستناد إلى ذرائع وحجج كاذبة وعناوين زائفة مثل «التشاركية» وغيرها من العبارات الموارِبة التي تحاول عبثاً أن تخفي جوهر عملية المصادرة.

■ قاسيون

منذ بداية هذا الشهر، أثير غبار إعلامي كثيف حول عملية جديدة تستهدف مفصلاً آخراً من مفاصل جهاز الدولة السوري بسلاح الخصخصة، هو مؤسسة «الخطوط الجوية السورية»، حيث أثارت التفاصيل المحيطة بعملية الاستهداف هذه ومستوى «الاستخفاف» الذي شعر به الكثير من الناس إزاءها ردود أفعال متفاوتة في حدتها، تتفق غالبيتها الساحقة في أن العملية تستهدف من أساسها مصالح السوريين وتنتزع منهم واحدةً من مؤسساتهم التي دفعوا ثمن تشييدها وتشغيلها لتعود عليهم بالمنفعة.

كتمان وسرية.. وجوهر عملية الخصخصة واحد

وفقاً للمعلومات المتوافرة في الإعلام المحلي حتى الآن، فإنه في يوم 22 كانون الأول 2022، تقدّمت شركة تحمل اسم «إيلوما» بطلب إلى وزارة النقل أبدت فيه «رغبتها» باستثمار وتطوير وإدارة وتشغيل مؤسسة الخطوط الجوية السورية. وذلك وفق الحيثيات التالية:

لم تعلن الحكومة عن هذا الاستثمار في الإعلام سابقاً. ولم ترد في الصحف والإذاعات والتلفزيون أية تصريحات حكومية عن طرح مؤسسة الطيران للاستثمار. كما لا يعلم أحد على وجه اليقين أي شيء عن شركة «إيلوما للمساهمة المغفلة الخاصة»، حيث لا تاريخ سابق لها في هذا المجال ولا غيره، ولا يعرف أحد سابقاً من هم مجلس إدارتها أو رئيسه. ولم يجد قرار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك القاضي بالتصديق على النظام الأساسي لشركة «إيلوما» طريقه للانتشار في الإعلام إلا بعد انتشار خبر عرض الاستثمار. كما أكدت مصادر محلية أن وزارة النقل أحالت الموضوع إلى هيئة تخطيط الدولة لدراسة الجدوى الاقتصادية من المشروع ليتم تقديمه إلى مجلس التشاركية لاتخاذ القرار بشأنه من قبل الدولة ذلك رغم أن القوانين تؤكد أنه لا يجب أن يقل عدد الجهات المقدّمة على أي عرض استثمار تعلنه الدولة عن 3 جهات، ويجب أن يعاد الإعلان أكثر من مرة حتى يتحقق ذلك.

باختصار، فإننا أمام حالة خبرناها سابقاً، حيث يتم التفريط بمؤسسات الدولة تحت ستار من الكتمان وبأقل قدر من المعلومات «المسرّبة» للإعلام.

لهذا السبب، لن نقف كثيراً عند هوية الجهة المستثمِرة، فهذا – على أهميته– ليس لبّ الموضوع، بل عند طرح الشركة للاستثمار بحد ذاته، وضروراته، ومفارقاته التي تفقأ العين.

عن أية مؤسسة نتحدث؟ وما هي المبررات؟

يتطلب الحفاظ على مصالح الناس في أية دولة تطويراً دائماً لمؤسساتها العامة الرابحة والأخذ بيد القطاعات المحتمل خسارتها ومنعها من التوقف بأية طريقة، ذلك لأن إنتاجها هو أهم مصدر من مصادر إيراد الدولة. فكيف الحال وأننا نتحدث عن مؤسسات رابحة؟

رغم أسطول الطائرات القليل، بلغت تقديرات أرباح مؤسسة الخطوط الجوية السورية في عام 2021 حوالي 129 مليون دولار من عمليات النقل داخل سورية فقط دون حساب عائدات عمليات النقل الخارجية وعائدات تموين الطائرات واستقبال الركاب وجميع الخدمات الأرضية!

مقابل ماذا تسحب الحكومة يدها من المؤسسة؟ وفق المعلومات، سيكون المقابل هو حصول المؤسسة على ما نسبته 20% «خلال السنوات العشر الأولى» إلى 25% «في السنوات العشر التالية» من إجمالي الإيرادات وستعاد أصول المشروع إلى المؤسسة بعد نهاية مدة الاستثمار المقدرة بـ20 عاماً. وستضخ الشركة خلال هذه الفترة استثمارات قدرها 300 مليون دولار من أجل شراء وصيانة الطائرات والمحركات وقطع التبديل والوصول بأسطول الطائرات إلى 20 طائرة، ورفع عدد الركاب إلى أكثر من 3 ملايين راكب سنوياً.

المؤسسات تغدو رابحة بقدرة قادر بمجرد خصخصتها رغم أن من استولى عليها لم يقم بشيء فعلي يعجز عنه جهاز الدولة لو ثمة قرار سياسي بأن يكون فاعلاً

استثمار «إيلوما» خلال عشرين عاماً: مقابل ثمن طائرة وثلث!

إذا أمسكت شركة «إيلوما» بالمؤسسة، فهذا يعني أنها ستأخذ 80% من الإيرادات في السنوات العشر الأولى و75% في السنوات العشر التالية، مقابل أن تضخ سنوياً 15 مليون دولار وسطياً فقط. على سبيل المقاربة، يبلغ وسطي السعر العالمي لطائرة Airbus A340–300 الموجودة لدى أسطول الطائرات السوري 219 مليون دولار. بكلام آخر، إذا حدث هذا الاستثمار، فستكون شركة «إيلوما» استثمرت وربحت مبالغ هائلة خلال عشرين عاماً مقابل ثمن طائرة وثلث..

السؤال البديهي هو لماذا لا تقوم المؤسسة نفسها التي تبين أنها تستطيع أن تربح حوالي 129 مليون دولار «على أقل تقدير، ومن العمليات الداخلية فقط، وفي عام واحد فحسب» بذلك؟ ما الذي يمنعها من ضخ 11,6% من ربحها من أجل عمليات التطوير والصيانة والشراء؟ ما الذي يمنعها من استثمار أكثر من ذلك إن كانت رابحة والاستثمار فيها سيؤدي إلى مزيد من الإيرادات لخزينة الدولة؟ ومن ثم تستطيع أن تجني – وحدها – ثمار الأرباح الآتية من عمليات التطوير؟ هذا إذا أهملنا أصلاً أن ثمة بعض الاقتصاديين الذين يقدرون أرباح مطار دمشق الدولي فقط بحوالي 450 مليون دولار سنوياً!

والحال هذه، فإننا نستنتج – استناداً إلى أدنى التقديرات التي لا تعبر عن حجم الربح الحقيقي– أن أرباح المؤسسة خلال 20 عاماً ستكون ما بين 2,5 مليار دولار «إذا اعتمدنا تقديرات ربح المؤسسة خلال

يبلغ وسطي السعر العالمي لطائرة AirBus A340-400 الموجودة لدى أسطول الطائرات السوري 219 مليون دولار، بينما لن تتجاوز استثمارات «إيلوما» خلال عشرين عاماً حاجز 300 مليون دولار

السورية» 20 عاماً.. بثمن طائرة وثلث!

3

القوانين تؤكد أنه لا يجب أن يقل عدد الجهات المقدّمة على أي عرض استثمار تعلنه الدولة عن 3 جهات، ويجب أن يعاد الإعلان أكثر من مرة حتى يتحقق ذلك

129 مليون $

بلغت تقديرات أرباح مؤسسة الخطوط الجوية السورية في عام 2021 حوالي 129 مليون دولار من عمليات النقل داخل سورية فقط

9.0 \ 2.5

استناداً إلى أدنى التقديرات، فإن أرباح مؤسسة الخطوط الجوية السورية على وضعها الحالي خلال 20 عاماً ستكون ما بين 2,5 مليار دولار و9 مليارات دولار.

مغلف بريدي تذكاري صدر بمناسبة أول اتصال جوي بين العاصمة السورية دمشق ومدينة نيويورك الأمريكية في 16 تموز 1947

تقديرات ربح مؤسسة الخطوط الجوية السورية مقابل الاستثمارات التي ستضخها «إيلوما» خلال عشرين عاماً

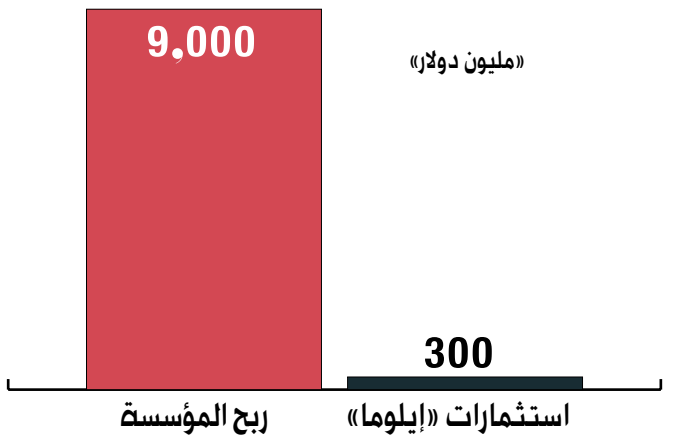

المبلغ الافتراضي الذي ستستثمره شركة «إيلوما» سنوياً، وهو 15 مليون دولار، يعادل 11.6% فقط من تقديرات ربح مؤسسة الخطوط الجوية السورية من العمليات الداخلية خلال 2021

2021» و9 مليارات دولار «إذا اعتمدنا تقديرات ربح مطار دمشق الدولي فقط». وهي الأرباح التي ستتخلى عنها مقابل نسب ضئيلة من الإيرادات السنوية ومبلغ هزيل للاستثمار.

في السابق، كانت عمليات خصخصة مؤسسات الدولة تمرّ عبر سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى ترك انطباع كاذب بأن ما يجري هو عملية «قانونية» و«شفافة» بما في ذلك اختلاق العديد من المصطلحات التي تهدف إلى التعمية عن جوهر عملية الخصخصة هذه. في حالة «إيلوما» لم يتكبد المعنيون حتى عبء محاولة المواربة هذه، فغاب مصطلح «التشاركية» عن تفاصيلها بما يفتح إمكانية وضع يد الشركة الخاصة على المؤسسة دون أن تلتزم بمعايير عقود «التشاركية» التي تلزم المعنيين بسلسلة من الإجراءات التي ينظمها القانون رقم 5 لعام 2016، والذي يمنع وضوحاً أي مؤسسة عامة أن توقع استثماراً مع القطاع الخاص دون استدراج عروض من شركات أخرى للانتقاء من بينها.

ليست المرة الأولى.. تجارب الماضي حاضرة أمامنا

هذه أسطوانة مشروخة اعتداها الشعب السوري: يسحب أصحاب القرار المتحكمين أيديهم من مؤسسات الدولة لدفعها نحو الفشل، وحين تقتضي الضرورة يتدخلون لإفشال هذه المؤسسات قسراً. حين يحدث ويعتاد الناس أن هذه المؤسسات

«فاشلة» تكون قد أوجدت الأرضية لتمرير خصخصة هذه المؤسسات، وهي المؤسسات ذاتها التي تغدو رابحة بقدرة قادر بمجرد خصخصتها رغم أن من استولى عليها لم يقم بشيء فعلي يعجز عنه جهاز الدولة لو ثمة قرار سياسي بأن يكون فاعلاً. تقدّم لنا تجربة الاتصالات مثالاً حيّاً على النهج المتّبع في البلاد، ذلك عندما تخلت الدولة «طوعاً» عن أرباح هائلة حصدتها شركتا الاتصالات الوحيدتين في البلاد منذ انطلاقهما مطلع الألفية الحالية، حيث فاقت أرباحهما لسنوات أرباح أية شركة موجودة في الإقليم. وبعد 15 عاماً، أي عندما حان موعد عودة الشركتين إلى ملكية الدولة كاملاً وفقاً لعقود الـB.O.T في عام 2015، ما الذي جرى؟ كان القرار السياسي ببساطة يقضي أن تتحول عقود الـB.O.T إلى عقود ملكية خاصة، وأن تقلص الدولة السورية حصتها إلى 30% ثم 20% وهكذا..

لا إيرادات = لا دعم.. حول افتعال الحجة والتسبب بها

النتيجة المباشرة لانسحاب الدولة من لعب دورها الواجب في حماية المؤسسات الرابحة ودفع الخاسر منها للنهوض هو تخليها فعلياً عن مواضع الإيرادات التي تحتاجها كي تستطيع الإنفاق. هذه الحجة ذاتها التي سيجبر السوريون على سماعها عندما يخطو أصحاب القرار في البلاد خطوة جديدة في مسيرة رفع الدعم. ففي جميع عمليات رفع الدعم التي تمت خلال السنوات الماضية، لم يكد يخلو تصريح حكومي من اجترار الفكرة القائلة إن رفع الدعم «تحت مسميات عقلنته أو إعادة هيكلته... إلخ» تهدف إلى تأمين موارد إضافية في خزينة الدولة، و«التمنين» المتواصل للسوريين بارتفاع فاتورة الدعم، وكأن ذنبهم هم أن الدولة لا تعطيهم أجوراً تكفيهم تكاليف الحياة الضرورية، وكأن ذنبهم أيضاً أن اليد القصيرة للدولة التي لم تمسّ جيوب كبار الناهبين / أحد أهم المصادر الحقيقية لإيرادات الدولة قد تسبّبت في تفاقم عجز الموازنة العامة.

«تضخّم» الأرباح حقيقي!

تثير الزيادات غير المسبوقة في أرباح «الشركات» خلال 2020 و2023 مناقشات في الصحف ودوائر السياسة وعالم المدوّنات. ويمرّ «تضخم الأرباح» أو «تضخّم الجشع» بالعاميّة، بلحظة كبيرة، باعتبار أنّ أرباح الشركات ساهمت بشكل كبير في اللحظة التضخمية العامة التي نعيشها. حتّى مسؤولو النظام الاقتصادي الحالي لم يعودوا قادرين على إنكار هذا الأمر.

■ سيرفاس ستورم
ترجمة: أوديت الحسين

صرّحت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد في 4 أيار 2023 كمثال: «استفادت القطاعات من دفع التكاليف بالكامل دون الضغط على الهوامش، وبالنسبة لبعضها دفعت الأسعار أعلى من التكلفة... العديد من الشركات كانت قادرة على زيادة هوامش ربحها في القطاعات التي تواجه قيود العرض والطلب المتنامي». يضيف فيليب لين، كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي قائلًا: «كان للأجور تأثير محدود جداً على التضخم خلال العامين الماضيين... وكانت الزيادة في الأرباح أكثر ديناميكية بشكل ملحوظ».

لسوء الحظ، فإنّ الجدل حول «تضخم الربح» غارق في الغموض المفاهيمي، وخصوصيات التعريف، ومشكلات البيانات. في مداخلة أثارت جدلاً كبيراً حاول مارك لافو توضيح النقاش حول «تضخم الأرباح». كان تدخله مفيداً في توضيح سبب زيادة حصّة الأرباح في أوقات ارتفاع أسعار الطاقة والمواد، حتى لو حافظت الشركات على معدلات ربحيّتها ثابتةً، ولا تستفيد من «عدم اليقين الناجم عن التضخم المرتفع والمتقلب». يعتقد لافوي أنّ هذا هو الحال: فمعظم الأدلة في رأيه تُظهر أنّ الزيادة في التضخم يمكن تفسيرها بارتفاع نمو حصة الأرباح، والذي كان مدفوعاً بحد ذاته بارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة «الطاقة على وجه الخصوص». لكن إن كان هذا صحيحاً فالشركات لم تزد من هوامش ربحها! ورغم أنّ جوانب من حديث لافوي مهمّة وتستحق أخذها بعين الاعتبار، فمن الناحية التجريبية يصبح ادّعائه بأنّه يمكن بشكل عام تفسير الزيادة في الأرباح، وحصة الأرباح دون اللجوء إلى تفسير يستند إلى استغلال الشركات للموقف ورفع معدّلات الربح، لا قيمة كبيرة له.

دعونا نعرّف «تضخّم الربح» بشكل صارم، بأنّه زيادة في سعر الإنتاج الإجمالي ناتجة عن زيادة في هامش الربح «مع الحفاظ على ثبات جميع بنود تكلفة الوحدة الأخرى». عند التطبيق التجريبي لفرضية لافوي بأنّ الشركات لم ترفع هامش الربح، سنصل إلى نتيجة مضلّلة، حيث يتبيّن بأنّ حصّة الأرباح المتزايدة نسبة إلى التضخم لم ترتفع، ولكن أيضاً الأسعار لم ترتفع! عندما نأخذ الأدلة التجريبية لمساهمة تكلفة وحدة العمل، وتكلفة الوحدات غير العاملة، وأرباح الشركات في نمو مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي، سنرى بأنّ هناك ارتفاعاً في السعر والأرباح لكل وحدة من إجمالي القيمة المضافة الحقيقية، وبأنّ رفع هامش الربح مسؤول عن أكثر من 40% من الزيادة في مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي ما بين الربع الأول من 2020 والربع الأول من عام 2022.

إذا ما أخذنا نتائج تحليل اقتصادي أجرته منذ فترة قصيرة أنجيلا كابولونغو ومايكل كويل وفلاد سكوفورودف، وهم ثلاثة خبراء اقتصاديين يعملون في آلية الاستقرار الأوروبية ESM، سنرى بأنّ ارتفاع مكاسب الأرباح هو المحرّك الرئيسي للتضخّم في منطقة اليورو، حيث أشار البحث إلى حقيقة تجريبية: «ارتفاع قوة تسعير الشركات وقدرتها على تمرير التغييرات في التكاليف إلى المستهلك دون الإضرار بالمبيعات. على الصعيدين المحلي والخارجي، أصبح هذا العام هو أهمّ محرّك لهوامش الربح منذ بداية عام 2022». يمكن التشكيك في بعض هذه النتائج لأنّها تهمل أحياناً ارتفاع أسعار المُدخلات الوسيطة، ما يجعل المدافعين عن كون الشركات لم ترفع هوامش الربح يُمسكون هذه النقطة. لكن في بحث آخر من 2023 صادر عن اقتصاديّين في البنك المركزي الأوروبي، يجادل الباحثون بأنّ هوامش الربح ارتفعت، ودفعت مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو. لكن بالرغم من ذلك تبقى هذه الأبحاث ناقصة، وفيها الكثير من مواضع الخلل، ويبقى الجدال ضدها قائماً بأبحاث أخرى تؤيد رأي لافوي.

> **لعب ارتفاع هامش الأرباح دور المحرّك الرئيسي للتضخّم في منطقة اليورو بينما لم توثر الأجور سوى بشكلٍ محدود جداً على التضخّم**

هامش الربح حاضر دائماً

دون معلومات إضافية عن سعر المدخلات الوسيطة، لا يمكننا عزل تأثير زيادة هوامش الربح على التضخم. النبأ السار هو: أنّ مكتب التحليل الاقتصادي يُقدّم البيانات الضرورية عن الناتج الإجمالي والمُدخلات الوسيطة والقيمة المضافة الإجمالية التي نحتاجها. لذلك من الممكن تقدير مكونات سعر الإنتاج المحدد في المعادلة.

يتضح من البيانات أنّ مؤشر متوسط هامش الربح المُستخدم من قبل «الصناعات الخاصة» في الولايات المتحدة قد ارتفع من 0,247 نقطة في الربع الثاني من عام 2020 إلى 0,285 نقطة في الربع الرابع من 2022. تعني هذه النقاط بأنّ هامش الربح شهد زيادة بمقدار 15,7%. الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في زيادة الأسعار، ناهيك عن علاوات الربح المرتفعة أساساً. ساهم رفع معدلات هامش الربح في الارتفاع الأخير في التضخم العام في الولايات المتحدة، واستغلت الشركات الأمريكية الكبرى الوضع.

في الحقيقة، هذه ليست مفاجأة كبيرة، فبعض الرؤساء التنفيذيين اعترفوا بذلك في توضيحاتهم للمساهمين بأنّهم استغلوا التضخّم لرفع هوامش الربح وزيادة الأسعار بما يتجاوز ما هو مطلوب لتعويض أيّ زيادة في تكاليف المُدخلات.

بالعودة إلى لافوي والادّعاء بأنّ ارتفاع تكاليف المُدخلات الوسيطة هو الذي أدّى إلى ارتفاع الأسعار، وليس رفع هوامش الربح. عند التطبيق التجريبي للفرضية سنرى بأنّها تفسر نسبة صغيرة جداً من ارتفاع متوسط السعر في الولايات المتحدة «10% فقط». وقد ساهم ارتفاع تكاليف العمالة بحوالي 25% من الزيادة في متوسط الأسعار خلال الفترة ما بين 2020 و2022. أمّا ما تبقى من الثلثين تقريباً، فالسبب فيه هو رفع هامش الربح ليساهم بذلك في 65% من متوسط الأسعار خلال الفترة المذكورة ذاتها. في الحقيقة، يستحيل تفسير الازدياد المطرد في الأسعار إذا ما تجاهلنا الزيادة في متوسط هامش الربح.

تحت شعار «لا تدع الأزمة تذهب سدى» استغلّت الشركات الكبيرة– في مختلف القطاعات– الفرصة لزيادة هوامش الربح والأرباح لصالح المساهمين، وتكاليف تضخمية على حساب بقية المجتمع، لأنّهم ببساطة كانوا قادرين على فعل ذلك. ما حدث وما يزال يحدث بشكل أساسي، هو أنّ الشركات المهيمنة تستخدم البيئة التضخمية كذريعة لرفع الأسعار أكثر من اللازم، لأنّهم يعرفون أنّ منافسيهم سيفعلون الشيء نفسه. كتب جون سيندرو في وول ستريت جورنال نفسها منذ فترة وجيزة: «يبدو أنّ الشركات التي تتخوّف في الأوقات العادية من إغضاب العملاء بالتغييرات الكبيرة في الأسعار، قد استغلت ذريعة التضخّم المعمَّم لحماية هوامشها الربحية». لكن سيندرو لم ينتبه إلى أنّ الشركات لم تحمِ هوامشها وحسب، بل كما أثبتنا زادتها بنسبة وسطية 65%. وهذا الهامش الوسطي ليس بعيداً عن الهوامش الفعلية التي تحصدها الشركات، فشركات إكسون موبيل كمثال، لديها زيادة هوامش ربح تتخطى الـ 45%، بينما زادت هوامش ربح شركات فورد تيسلا وجنرال موتورز وماكدونالدوز وساب واي بنسبة 25%. هذه الزيادة في هوامش الربح جاءت من الفراغ، ولم تأتِ كتعويض عن ارتفاع أسعار المُدخلات الوسيطة.

■ بتصرّف عن:
Real Is Inflation Profit

المدينة العمالية بعدرا.. مزيد من الترهل والتراجع الخدمي!

تعاني المدينة العملية بعدرا من الكثير من المنغصات على المستوى الخدمي فيها!

■ مراسل قاسيون

وربما لا فرق بين مدينة ومنطقة وبلدة وأخرى على مستوى الخدمات العامة التي يسجل فيها المزيد من التراجع يوماً بعد آخر، لكن بالنسبة لقاطني المدينة العمالية فإن جرعة التراجع والترهل أصبحت أكبر، وتسارع ذلك بات أوضح!

مشكلة الكهرباء!

قطع الكهرباء في المدينة العمالية حالة استثنائية بالمقارنة مع غيرها من البلدات القريبة والبعيدة، فلا برنامج تقنينياً واضحاً، وفترات الوصل في بعض الأحيان لا تتجاوز 15 دقيقة، وهي غير كافية لشحن الجوالات، فكيف بالبطاريات التي اضطر الأهالي للجوء إليها بتكاليفها الباهظة، لكنها أصبحت دون فائدة من الناحية العملية نظراً لعدم التمكن من شحنها!

الأسوأ أن الغالبية المفقرة القاطنة في المدينة لم تعد تستطيع الاستفادة من البرادات في بيوتها، ليس من أجل المياه الباردة أو الثلج بهذا الجو الحار، بل لحفظ بقايا الأطعمة التي يتم التضحية بها، فهي على قلتها خسارة مكلفة بالنسبة إليهم!

يضاف إلى ذلك غياب الإنارة في غالبية شوارع المدينة، والعتم المفزع في حاراتها الفرعية، وكيف يتم استثمار ذلك في بعض الأحيان من قبل لصوص العتمة، فالسرقات تزايدت معدلاتها خلال الفترة القريبة الماضية، ما يعني تراجع عوامل الأمان في المدينة أيضاً!

المياه أشد وطأة!

أما الكارثة فهي المياه، فمن الصعب معرفة كيف تتم عملية إدارة تزويد الجزر في المدينة بها! فالتزويد بالمياه، بالإضافة إلى ارتباطه بتوفر الكهرباء شبه المعدومة، فهو غير واضح، وعندما تصل المياه إلى الشبكة في بعض الجزر فهي بالكاد تغطي جزءاً من الاحتياجات، دون التمكن من تعبئة الخزانات، وذلك لأن فترة الوصل محدودة، وقد بدأ الاضطرار للجوء إلى الصهاريج مؤخراً لتعبئة الخزانات، مع تكلفتها المرتفعة وعدم صلاحيتها للشرب!

ولا تغيب عوامل المحسوبية والوساطة في بعض الأحيان، حيث يتم تزويد جزيرة ما بالمياه على حساب استمرار قطعها عن جزيرة أخرى.. وهكذا!

120 ألف ليرة للمواصلات!

يضاف إلى كل ما سبق واقع خدمة المواصلات من وإلى المدينة التي تغيب عنها الرقابة!

فعلى الرغم من تخصيص المدينة بسفرات من قبل باصات النقل الداخلي، إلا أنها غير كافية، فسفراتها محدودة وتغيب مع غياب الشمس، مقابل ذلك فإن السرافيس العاملة على خطوط المواصلات التي تعتبر مناسبة عدداً، لكنها لا تعمل كما يجب على فترات الصباح والمساء والليل، والنتيجة هي الاضطرار للجوء إلى التكسي سرفيس الذي يطلب أحياناً مبلغ 15 ألف ليرة على كل راكب، وأكثر من ذلك في ساعات الليل!

مع العلم أن أجرة السفرة بالسرفيس أو بباص النقل الداخلي هي 1000 ليرة على كل راكب، وهذا يعني أن العامل او الطالب يتكبد شهرياً ما لا يقل عن 120 ألف ليرة للمواصلات فقط، من المدينة وإليها وداخل دمشق وصولاً إلى المكان المستهدف، عمل أو جامعة!

القمامة وترحيلها

لنأتي إلى موضوع ترحيل القمامة التي تزايد الإهمال بها بشكل كبير مؤخراً!

فأكوام القمامة غير المرحلة باتت مشهداً مألوفاً في المدينة، وفي ظل ارتفاع درجات الحرارة تتخمر وتنتشر روائحها الكريهة، بالإضافة إلى أنها تصبح بؤرة لاستقطاب الحشرات والقوارض، مع انعكاسات كل ذلك على صحة القاطنين في المدينة.

وفوق كل ذلك هناك الطرقات المحفرة والمخالفات المنتشرة والمتزايدة على قدم وساق!

لا شك أن مسؤولية كل ما سبق بالنسبة للمدينة العمالية بعدرا موزعة على عدة جهات خدمية عامة، لكن الغائب فيها هو دور البلدية نفسها، ومحافظة ريف دمشق!

فإلى متى سيستمر هذا الغياب؟

برسم محافظة ريف دمشق– بلدية المدينة العمالية بعدرا.

خبر عام وتعليق هام.. «وزير الصناعة: رؤيتنا أن يكون العامل شريكاً في الإنتاج»!

يقول الخبر، وزير الصناعة.. رؤيتنا أن يكون العامل شريكاً في الإنتاج وهذا سيسهم في تطوير العملية الإنتاجية وتحسين وضع العمال.

تعليق: لك قبل الرؤية الحكومية خلي يصير إنتاج فعلاً.. وعطي العامل أجر حقيقي يقدر يعيش فيه.. وبعدين دخل هالعامل شريك بالانتاج.. لأن ع هالوضع المزري بالإنتاج ع ايدين الحكومة فشراكة العامل بتعني زيادة ضحك ع اللحى مو أكتر!!

يقول الخبر، انتهت الجولة الأولى من الجلسات الحوارية التي أقيمت في وزارة الثقافة يومي 12–13 تموز الجاري. نوقشت خلالها ورقة عمل إطارية تناولت مكونات الهوية الوطنية وموهناتها وسبل تعزيزها ودرء الأخطار التي تهددها. وانتهت إلى عدد من التوصيات. وذلك بمشاركة وزيرة الثقافة وعدد من المثقفين والباحثين السوريين.

تعليق: رغم انو مفردة «الوهن» اللي بيتعاطى فيها الرسميين صارت انعكاساتها سلبية عند الناس.. بس بكل الأحوال منيح يكون في جلسات حوارية رسمية ع موضوع مكونات الهوية الوطنية وموهناتها.. ويمكن أهم عامل «وهن» هو الواقع المعيشي للناس والسبب الرئيسي فيه هو الأجور..

فيا ترى ورد بالتوصيات ولا تم تغييبو؟!

يقول الخبر: وزير الكهرباء يتفقد أعمال الإصلاح في محطة تحويل دير علي 400 ك.ف بعد انفجار محولة شدة التيار ويوجه بالعمل على مدار 24 ساعة من أجل إنهاء الإصلاحات بأقصى سرعة.

تعليق: لك مشكلتنا ما عادت بس بالقطع الكهربائي بسبب وبدون سبب.. المشكلة الأكبر هي بالتكاليف على عمليات الصيانة والإصلاح اللي بتطلع من جيوبنا وع حسابنا بدون ما نستفاد من الكهربا عملياً.. والسؤال على اعتبار أن المحطة مستثمرة من القطاع الخاص ح تطلع تكلفة الإصلاحات هالمرة من جيوبنا حتى يوفرو ع المستثمر ولا ع حسابو؟!

يقول الخبر: ناقش مجلس إدارة الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال خلال اجتماعه اليوم برئاسة رئيس مجلس الوزراء إستراتيجية تدخل الصندوق في تقديم الدعم للمتضررين وآليات تقديم الدعم المالي ومنح الرخص لإعادة بناء المقاسم والمباني المتهدمة وتدعيم المباني المتضررة كلياً أو جزئياً في المحافظات التي تعرضت للزلزال.

تعليق: ولووووو شو بالهم طويل.. لك مضى ع الزلزال أكتر من 5 شهور.. ولهلأ لسا عم يناقشو بإستراتيجية التدخل.. فإيمت ح يتم إقرار هي الإستراتيجية.. وإيمت المتضررين ح يستفيدو منها الله أعلم؟! بكل الأحوال لشو العجلة.. اللي إيدو بالمي مو متل اللي إيدو بالنار!!

يقول الخبر، صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم «215/م.ن» تاريخ 2023/07/13 حول السماح للمصارف الخاصة والعامة العاملة في الجمهورية العربية السورية بإحداث مكاتب مصرفية متنقلة.

تعليق، مكاتب مصرفية متنقلة بالسيارات.. فعلاً مبدعين.. لك ما سبق سمعنا عن هيك شي ولا بدولة.. وبعدين عم تحكو عن مصارف يا امة الله.. يعني المفروض بحال الاضطرار لمكاتب إضافية تكون ثابتة مو متنقلة.. شي محير عنجد.. لشو هالخطوة ومين بتخدم بالأخير ما حدا بيعرف؟!

«أثير» أينشتاين وخطأ الفصل بين المادّة والحركة «2»

ذكَر أينشتاين في محاضرته التي ألقاها في جامعة لايدن الهولندية عام 1920 بأنّه: «يمكن افتراضُ وجودِ أشياء فيزيائيّة ممتدَّة بحيث لا يمكن أن تنطبقَ عليها فكرة الحركة». ولكن هل يوجد «شيء» في الواقع، أثيراً كان أو غيره، ساكناً بالمطلق! وكيف لعديمِ الحركةِ الأينشتايِنيّ المفتَرَض أنْ يؤثّر أو يتأثّر في متحركاتٍ ماديّة؟

■ د. أسامة دليقان

تصريح أينشتاين بفصل الحركة عن المادّة

في محاضرته يعلن أينشتاين: «بالتعميم يجب أن نقول ما يلي: يمكن افتراضُ وجود أشياء فيزيائيّة ممتدَّة بحيث لا يمكن أن تَنطبقَ عليها فكرة الحركة، وبحيث لا يمكن التفكير بأنها مكوَّنةٌ من دقائق تسمح بتعقُّب مساراتها منفصلةً، عبر الزمن، وبمصطلح مينكوفسكي يتمّ التعبير عن ذلك كما يلي: ليس كلُّ تشكيل ممتدٍّ في العالَم رباعيِّ الأبعاد يمكنُ اعتبارُهُ مكوَّناً من خيوط العالَم. إنّ النظريّة النسبية الخاصّة تحظر علينا افتراضَ أنْ يكونَ الأثيرُ مكوَّناً من دقائق قابلة للرَّصد عبر الزمن. ولكنّ فرضيّة الأثير بحدّ ذاتها لا تتعارضُ مع النظرية النسبية الخاصّة، فقط يجب علينا أنْ نتحفَّظَ ضدَّ أنْ نعزو للأثير حالةَ حركة».

كلام أينشتاين يفتح أمامنا تأويلَه بطريقتَين: «1» إمّا أنّه قرّر منح مقولة «الفيزيائيّ» معنىً مختلفاً جذرياً عمّا تعارف عليه الماديّون، علماء وفلاسفة «الذين أطلقوا وصف «الفيزيائيّة» على كيفيّة محدّدة من كيفيّات المادّة المتحرّكة أو الحركة الماديّة»، فقرّر أينشتاين على ما يبدو إطلاق تسمية «أشياء فيزيائيّة» على كيانات رياضيّة؛ على أشكال هندسيّة «ممتدّة» في فضاء هندسيّ رباعيّ الأبعاد، وخاصةً على «الزمكان» الذي وَرِثه وتبنّاه عن أستاذه في الرياضيات هيرمان مينكوفسكي «1864–1909»، وبهذا يرتكب أينشتاين الخلط بين الواقع المادّي الفيزيائي وبين أحد المنتوجات الخاصة للفكر البشري «التجريدات الرياضيّة» ويقوم بـ«تشييء» هذه الصّور العقليّة، أو ربّما «تشييء» إحدى خواص المادّة أو أساليب وجودها «المكان والزمان» بعد تجريدها عنها واعتبارها ممكنة الوجود كـ«أشياء» بذاتها، كـ«موادّ» مستقلة.

«2» الاحتمال الآخر، أنّ أينشتاين يتصوّر «أشياء فيزيائية ممتدّة» بمعنى موادّ طبيعية موجودة موضوعياً باستقلال عن وعينا، ولكن يحظر عليها، تعسّفياً، أنْ تأتيَ بأيّة حركة، فيبقيها ساكنةً بالمطلق، فينتهكُ بذلك أحدَ أهمّ المبادئ العلمية التي توصّل إليها الفكر البشري العلمي في ذروة تطوّره حتى الآن، متمثّلاً بتعميمات الفلسفة الماديّة الديالكتيكيّة، ألا وهو مبدأ استحالة الفصل بين المادّة والحركة، وأنّه لا وجود سوى للمادّة المتحرّكة «أو الحركة الماديّة». وربّما يمكن تصنيف نظرة أينشتاين هذه بأحسن الأحوال كـ«ماديّة ميتافيزيكية» وفي النهاية مثاليّة، لأنّها تنطلق من التجريدات عن العالَم، من «خيوط العالَم»، من «دفعة أولى» رياضيّة أو ذهنيّة ما... وليس من العالَم الواقعي نفسه.

وكما لاحظ لينين في كتابه «المادية والمذهب النقدي التجريبي» عام 1909 «ص314 من طبعة دار «التقدم» بالعربية»: «بوسع الماديّ الميتافيزيائي، المناهض للديالكتيك، التسليم بوجود المادّة «وإنْ مؤقّتاً قبل «الدفعة الأولى» وما إلى ذلك» دون الحركة. أمّا الماديّ الديالكتيكيّ فلا يعتبر الحركةَ خاصّةً ملازمةً للمادّة لا تنفصل عنها وحسب، بل يرفضُ كذلكَ النظرة البسيطة إلى الحركة».

تشييء المكان من نيوتن إلى أينشتاين

من المفارقات أنّ أينشتاين نفسه يلاحظ، محقّاً، بأنّ نيوتن سبقه في تشييء ما ليس شيئاً: «لكي يمكن النظر إلى دوران منظومة، شكلياً على الأقل، كحقيقة، يقوم نيوتن بتشييء المكان. وبما أنّه يصنّف المكان المطلَق مع الأشياء الحقيقية، يَعتبر الدورانَ نسبةً إلى مكانٍ مطلَق أمراً حقيقياً، وكان بإمكان نيوتن أيضاً أن يدعو مكانَه المطلَق بـ«الأثير»، فالأساسيّ هو فقط أنّه إلى جانب الأجسام القابلة للملاحظة، لا بدّ أن يقوم شيءٌ آخر يمكن النظر إليه بأنّه حقيقيٌّ حتى يمكنَ النظرُ إلى التّسارع والدوران كحقيقة».

ونشعر بحاجة أينشتاين إلى «تعويض» ما عن «أثير» سابقيه، بعد أنْ سمح لنظريّته النسبية بشطبه من مصافّ الموادّ. وبما أنّ الأمواج الكهرومغناطيسية كانت تُفسَّر مادّياً بأنّها اهتزازٌ ينتابُ تلك المادّة «الوَسَط/الأثير» المتحرّكة في المكان والتي تخلّص منها أينشتاين، فماذا يتبقّى من صفاتها بعد «تفريغها» مثالياً من مادّتها؟ تبقى فيه أشباحُ مادّة، تجريدات وجودها، مثل «المكان» أو «الزمان» ولكنْ المتصوَّران خطأً بأنّهما يمكن وجودهما دونها، أو «الزمكان» «التجريد الرياضي الهندسي لدى أينشتاين ومينكوفسكي». ولكي يظلّ مرور الأمواج الكهرومغناطيسية في المكان مبرَّراً، يحاول أينشتاين حلّ مشكلة «وَسَط» المرور، عبر «تشييء» مكانه أو بالأحرى «زمكانه» «لأنه دمج المكان بالزمان» مسمّياً إيّاهُ «أثيراً» جديداً، يأمل منه أداء دور «مادّة» دون الاعتراف به كمادّة، وبما أنّه لم يعد يستطيع نسب الظواهر الكهرومغناطيسية إلى منشأ ماديّ بعد التخلّص من الأثير الماديّ، يحاول ردَّ منشئها إلى «معادلات» رياضية، علماً أنها ليست سوى تعبيرات وصياغات وعي عقليّ مجرّدة عن قوانين وجودها الموضوعية، فتصبحُ الظاهرة المادّية لديه مختزلةً في معادلاتها الرياضيّة و«غير قابلة لردّها» إلى سبب ماديّ. هكذا يمكن قراءة المقطع التالي من محاضرة أينشتاين:

وضع أينشتاين افتراضاً مثالياً عن وجودِ «أشياء فيزيائيّة ممتدَّة» عديمة الحركة

«بالطبع من وجهة نظر النسبية الخاصّة تبدو فرضية الأثير في البداية فرضيةً فارغة. في معادلات الحقل الكهرومغناطيسي، وإلى جانب كثافات الشحنة الكهربائية لا تُصادَف سوى شدّات الحقل. العمليّات الكهرومغناطيسية وإذْ تسير قُدماً في الخلاء in vacuo تبدو أنّها تتحدّد كلّياً بواسطة هذه المعادلات، بلا تأثير من كمّيات فيزيائية أخرى. تبدو الحقول الكهرومغناطيسية كوقائع نهائيّة غير قابلة لردّها إلى غيرها، ويبدو في البداية أمراً نافلاً أنْ نفترضَ وَسَطاً، أثيراً، متجانساً، متماثلاً في كلّ الاتجاهات، وأنْ نتصوَّر الحقول الكهرومغناطيسية كحالات لهذا الوَسَط. ولكنْ من جهة أخرى، ثمّة حُجَّةٌ وازنةٌ للميل إلى تشجيع فرضيّة الأثير. فأنْ نُنكرَ الأثيرَ يعني في النهاية أنْ نفترضَ عدم امتلاك المكان «الفضاء» الخالي كيفيّات فيزيائيّة أيّاً تكُن، والوقائع الأساسيّة للميكانيك لا تنسجمُ مع هذه النظرة».

ولكن يجب ألّا تغيب عن البال هنا إشكالية خلط أينشتاين بين مقولتَي «الفيزيائي» و«الرياضي»، والتي تتعزّز بقراءة إجابته عن سؤال لماذا «المكان» غير خال «فيزيائياً»: «لا يمكن أنْ يوجد مكانٌ ولا أيّ جزء من المكان بلا كمونات تجاذبية لأنّها تسبغ على المكان كيفيّاته المتريّة التي دونها لا يمكن تصوُّر المكان إطلاقاً». وهنا يجدر بالتوضيح أنّ مصطلح «المتريّ» metric يُقصَد به «الموتِّر المتريّ» metric tensor وهو، بحسب شروحات «النسبية العامة»، كيانٌ رياضيٌّ هندسيّ لتمثيل «الزمكان» رباعيّ الأبعاد «الذي هو تجريد رياضيّ بدوره».

«طاقَويّة» أينشتاين

الفصل المثاليّ بين المادّة والحركة لدى أينشتاين وثيق الصّلة بتأويله للعلاقة الشهيرة بين الطاقة والكتلة $E=mc^2$. ففي محاضرة لايدن نفسها يذكر ما يلي: «طبقاً للنظرية النسبية الخاصّة، فإنّ كلًّا من المادّة والإشعاع ليسا سوى شكلَين خاصَّين من الطاقة المتوزِّعة؛ سوى كتلة عاديّة تفقد عزلتها وتظهرُ كشكل خاصٍّ منَ الطّاقة».

ونتذكّر هنا مَذهب «الطاقويّة»، الذي يختزل المادّة إلى «طاقة»، يعني إلى «حركة»، وكان من عرّابيه فيلهلم أوستفالد الذي وصفه لينين «في كتابه الماديّة والمذهب النقدي التجريبي» بـ«الكيميائيّ الكبير والفيلسوف الصغير الذي زعم أنّه يمكن تصوّر الحركة بلا مادّة»، ورفع لينين الاحتجاج المادّي التالي ضدّ أوستفالد والطّاقويّين عموماً: «ولكنْ لا بدّ أنْ يكون للطاقة حامل!».

بين الواقع و«الرياضيّات المقدَّسة»

حذّر أينشتاين ناشري نسبيّته بعدم وجود أكثر من 12 شخصاً في العالَم يستطيعون فهم نظريّته. وكان الفيزيائي جوزيف طومسون «مكتشف الإلكترون» يرى أنه «من غير المجدي» تفصيل النظرية النسبية لإنسان الشارع لأنها «لا يمكن التعبير عنها سوى بمصطلحات رياضيّة بحتة». ربّما كان طومسون محقّاً، ولكنْ يبدو أنّ جزءاً مهماً من سبب استعصاء نسبية أينشتاين على الفهم يعود أيضاً إلى المشكلات الفلسفية المثالية في أساسها، مثل فصل المادّة عن الحركة واختزال الأولى إلى الثانية، وتشييء المكان ودمجه مع الزمان في «مُتَّصل الزمكان»، عدا عن «المفارقات» غير المعقولة الناتجة عن النسبية الخاصّة «مثلاً ما يسمّى «نسبيّة التزامن»: اعتبارُ إمكانيّة أن يكون حدثان موضوعيّان متزامنين بالنسبة لشخص وغير متزامنَين بالنسبة لشخص آخر!».

قال الفيزيائيُ أبراهام بارياس، كاتب سيرة أينشتاين: «اكتشافُ أينشتاين استدعى مواضيعَ أسطوريّة عميقة. رجُلٌ جديد، ظهر واشتهر فجأةً، الدكتور أينشتاين... لغته الرياضية مقدّسة... لقد لبّى اثنتين من الحاجات العميقة في النفس البشريّة: الحاجة إلى المعرفة، والحاجة إلى عدم المعرفة؛ إلى الإيمان».

احتجاجات فرنسا... هدوء مؤقت

يمكن القول: إن موجة الاحتجاجات الفرنسية الأخيرة قد انتهت، بيد أن ما جرى خلالها وما نتج عنها يشير إلى أن الموجات القادمة لن تكون أقل أو أصغر من سابقاتها.

■ ملاذ سعد

تعكس هذه الاحتجاجات الفرنسية وجود درجة متدنية من الرضا الاجتماعي، في الشقّين الاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي، وهي إن تجد تعبيراتها في فرنسا بشكل أكبر وأكثر تواتراً من باقي الدول الأوروبية، نظراً لظروف البلاد الخاصة الآن أو تاريخياً، إلا أنها بالعمق تعبّر عن حالة موجودة لدى أغلبية الشعوب الأوروبية.

جذور المشكلة

لا يمكن القول: إن السلطات الفرنسية استطاعت تطويق الموجة وحسرها، وذلك على الرغم من القمع وحملات الاعتقال والمواجهات العنيفة التي استمرت أسبوعين ما بين المحتجين والقوى الأمنية، بل إن الهدوء الذي جرى ويستمر حتى الآن يعد طبيعياً بالنسبة للحالة الفرنسية بكل الموجات السابقة، والذي يجري عبر تدخل الأحزاب السياسية ونقابات العمال، وإن بشكل غير مباشر أو رسمي بتهدئتها للحدّ من احتمالات حدوث فوضى قد تخرج عن السيطرة، وتودي باتجاهات خطيرة بالنسبة للبلاد ككل.

حقيقة، أن الحكومة الفرنسية لا تمتلك وغير قادرة عن تقديم أية تنازلات أو إجراء أية تغييرات أو القيام بأية حلول تفضي إلى خفض حالة عدم الرضا المذكورة، بل العكس عملياً، لن تؤدي سوى إلى احتقان شعبي أعلى وموجات نشاط سياسي أعلى مستقبلاً.

بالنسبة للفرنسيين وعموم الشعوب الأوروبية، يكمن التحدّي بإيجاد مشروع سياسي بديل ومكتمل لتحارب به. فما يجري حتى الآن، يتمثل بوصفه إما ردود أفعال تجاه حدث ما كمقتل الشاب ناهل، أو تجاه قرار ما كرفع أسعار المحروقات سابقاً، وغيرها، كشرارة تطلق تعبيرات الاحتقان الموجود، أو إضرابات واحتجاجات منظمة لها طابع اقتصادي يتعلق بالأجور أو شروط العمل، بينما يكاد يكون النشاط السياسي المنظم والحامل لمشروع تغييري بمؤشرات متواضعة حتى الآن، وتهيمن عليه التيارات المسماة «يسارياً» ويغلب عليها المنظمات غير الحكومية باتجاهاتها العديدة والمتنوعة.

إجراءات بالتزامن مع «الباستيل»

خلال العيد الوطني الفرنسي «الباستيل» يوم الجمعة عبّأت السلطة الفرنسية قرابة 45 ألف عنصر شرطة انتشروا في أرجاء البلاد استعداداً لأية احتجاجات قد تندلع، وربما كان الإعلان عن أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لن يلقي خطاباً بهذه المناسبة كما جرت العادة عاملاً مهدئاً.

بعد سقوط رواية «المهاجرين» وعدم تمكن الحكومة من تحميل ما يجري على هذا الموضوع فقط، انتقلت السمة العامة لوصف التظاهرات بـ«الاحتجاج على عنف الشرطة»، وهي محاولة سياسية وإعلامية أخرى لتقزيم ما يجري لهذا الحد... بينما ينطوي عمق ووسع المشكلة الجارية في أوروبا عموماً على تناقضٍ ما بين الشعوب والأنظمة الاقتصادية– الاجتماعية الموجودة في هذه البلاد، والتي لا خيار أمامها سوى انتزاع المزيد من حقوق شعوبها ورفاهيتهم، التي اعتادوا عليها خلال الأزمة الدولية الجارية وتراجع الهيمنة الغربية ككل، بل أكثر من ذلك، أن من كانوا مُستعمرين فيما مضى، وانتقلوا لأشكال استعمار جديدة بقيادة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ينتفلون الآن ليكونوا أشبه بالمستعمرات المهيمن عليها من قبل واشنطن لتخدم مصالحهم قدر الإمكان.

هل وساطة واشنطن بين أذربيجان وأرمينيا جادة؟

عاد ملف النزاع على قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا للتحرك مجدداً مع تدخل الولايات المتحدة تحت عنوان عقد مفاوضات لحل الملف بين البلدين، لكن سرعان ما ظهرت مساعي التوتير لاحقاً، بمطالبات وانتقادات وجهت لأذربيجان حول ممر «لاتشين»، لكن بالتوازي مع ذلك برز دور روسي أكثر جديةً لعقد اجتماع ثلاثي والتوصل لاتفاق سلام خلال الفترة المقبلة.

■ حمزة طحان

هجوم على أذربيجان

في الـ 25 من حزيران، أعلنت الخارجيتان الأذرية والأرمنية أو وزيرا الخارجية جيهون بيراموف وأرارات ميرزويان توجها إلى واشنطن ضمن جولة مفاوضات جديدة لتسوية العلاقات بين البلدين، إلا أنها لم تثمر عن شيء يذكر، بل أنتجت بعض التوترات التي أفضت إلى خلاف يتعلق بممر «لاتشين» الإنساني والذي استخدمته كل من الولايات المتحدة وفرنسا ذريعة لانتقاد أذربيجان، في محاولة لتوتير الظروف، فشدد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في 13 تموز على «ضرورة ضمان حرية الحركة للمركبات التجارية، الإنسانية، والخاصة عبر هذا الممر»، بينما قالت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية آن كلير لوغاندر: «يجب استئناف حرية التنقل عبر الممر، بموجب قرار محكمة العدل الدولية التي بتت في هذه المسألة».

موسكو تدفع نحو اتفاق سلام نهائي

بعد يومين من الحملة الغربية على ممر «لاتشين» أعلنت وزارة الخارجية الروسية عبر بيان لها: استعداد موسكو تنظيم اجتماع ثلاثي بين وزراء خارجية أذربيجان وأرمينيا وروسيا، من أجل بحث تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بإقليم قره باغ وعقد مفاوضات سلام، وجاء في البيان «اعترفت أرمينيا في شهر أكتوبر 2022 ومايو 2023، خلال قمم عقدت تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، بإقليم قره باغ كجزء من أراضي أذربيجان [...] نحترم القرار السيادي للقيادة الأرمنية، لكن هذا القرار غَيّر بشكل جذري الشروط الأساسية التي تم بموجبها التوقيع على بيان قادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا في الـ 9 نوفمبر 2020، كما أثر على حالة قوات حفظ السلام الروسية المتواجدة في المنطقة [...] نعتقد أنه في ظل الظروف الراهنة، لا ينبغي تحميل دول ثالثة مسؤولية مصير السكان الأرمن في إقليم قره باغ، بل يجب أن نبدأ بالتحضير لاتفاق سلام بين باكو ويريفان على الفور، وذلك استناداً إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا» مشدداً على «التنفيذ الصارم لجميع الاتفاقات الثلاثية بين روسيا وأذربيجان وأرمينيا، لتشمل فتح خطوط النقل والشروع في عملية ترسيم الحدود بين أرمينيا وأذربيجان [...] والاتفاق على معاهدة سلام، وعقد قمة «روسية– أذرية– أرمينية» في موسكو في وقت لاحق، للتوقيع على اتفاق السلام».

صراع بين موسكو وواشنطن

في اليوم نفسه، أعلن رئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان والرئيس الأذري إبراهيم عليف عن تكثيف في بروكسل، وذكر بيان صادر عن الحكومة الأرمنية: أنه «تم التوصل إلى اتفاق لتكثيف العمل على حل القضايا التي تم بحثها».

تشير هذه التطورات إلى أن الملف بات بخواتيمه، وأن البلدان يتجهان فعلياً نحو ترسيم للحدود واتفاق سلام أمنته ودفعت نحوه موسكو بالدرجة الأولى، ليحاول الغربيون بهذه التحركات عرقلة هذا المسار أو قطف وسرقة ثماره سياسياً لصالحهم، فإما أن يجري التوقيع في موسكو، أو بروكسل مثلاً. لكن المهم هو أن الخطوة الروسية يمكن أن تفرض توقيع اتفاق نهائي بين البلدين، وإنهاء هذا الملف الذي كان يجري النظر إليه بوصفه أحد صواعق التفجير في المنطقة.

قمّة الناتو والضرائب الباهظة على «أصدقاء واشنطن»!

مع اختتام أعمال القمة الاستثنائية لدول حلف شمال الأطلسي، التي عقدت في فيلنيوس في ليتوانيا، ظهرت جملة من المسائل على السطح مجدداً، مسائل ذات أهمية كبرى لفهم الاتجاه العام في التطورات السياسية العالمية، ومستقبل أوروبا بالتحديد، وتضاف إليها أسئلة حول معنى السلوك التركي في القمة وما بعدها، ومصير أوكرانيا التي لم تحصل على موقف واضح حول انضمامها إلى الحلف.

■ علاء أبوفرّاج

منذ دخول روسيا عسكرياً وبشكل مباشر على خط المواجهة في أوكرانيا في شُباط 2022 أخذت التطورات السياسية تتسارع لا في الساحة الأوروبية فحسب، بل على مستوى العالم، فالحرب في أوكرانيا كما بات واضحاً، ليست «حدثاً إقليمياً» كما يحاول البعض تصويرها، بل نقطة علّام لتطورات نوعية واسعة النطاق. ويمكن القول: إن «المعضلة الأوكرانية» تشكّل عامل ضغط كبير على «حلف الناتو» الذي كان يعاني بالفعل من مشاكل سياسية جدية منذ سنوات، لتتحول مسألة صياغة موقف موحد للتعامل مع أوكرانيا، أو غيرها، مسألة في غاية التعقيد.

هل يمكن ضم أوكرانيا؟

ترى أوكرانيا أن انضمامها للحلف مسألة ضرورية وتدفع باتجاهه، ولا يوفّر السياسيون الأوكران أي فرصة للحديث عن أهمية هذه الخطوة بالنسبة لهم، لكن الفكرة هذه– التي استوحتها أوكرانيا من قوى غربية حرّضت بهذا الاتجاه تاريخياً– ليست محط إجماع، وخصوصاً بعد إعلان روسيا عمّا أسمته «عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا». ففي البداية تفرض شروط الحلف ألا يكون البلد– حين تقديم طلب الانضمام– في حالة حرب، أو في حالة عدم استقرار داخلي، وبالرغم من أنّ إمكانية تجاوز هذه الشروط ممكنة، في حال توافقت حولها الدول الأعضاء، إلا أن الولايات المتحدة ترى أن انضمام أوكرانيا إلى الحلف لن يكون في صالح واشنطن، إذ سيكون الحلف أمام احتمالين: إما العمل بالمادة الخامسة التي تفرض على «الناتو» الدفاع عن العضو الجديد، ما يعني انخراطاً أميركياً مباشراً في مواجهة مع روسيا، ودفع كل دول الحلف لإعلان حالة الحرب معها، ما يهدد بتحويل الصراع الحالي إلى حرب عالمية حقيقية. أما الاحتمال الآخر فهو: أن يجد الحلف مخرجاً يعفيه من تفعيل المادة الخامسة، ليظهر بذلك بموقع الضعيف ويقوض ثقة الدول الأعضاء في قدرة الناتو على الدفاع عن أيٍ منهم، ما سيعطي زخماً جديداً لفكرة أوروبية يجري ترديدها منذ سنوات، تقول بضرورة إيجاد «بديل أوروبي» لهذا التحالف، ما يعني تحطيم واحد من أهم أركان تبعيّة الدول الأوروبية لواشنطن.

خيار واشنطن الأنسب

الولايات المتحدة حَرِصت حتى اللحظة على تحويل أوكرانيا إلى ساحة لاستنزاف كل الدول الأوروبية، لا روسيا وحدها. فالمطلوب أمريكياً، نقل كل السلاح الموجود في المخازن الأوروبية إلى أيدي القوات الأوكرانية حتى وإن شكّل ذلك تهديداً لأمن تلك الدول، وستضطر روسيا لذلك أن تتعامل مع كميات هائلة من الأسلحة التي يتم نقلها يومياً إلى أوكرانيا من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وهو ما تأمل واشنطن من خلاله أن تستنزف قدرات روسيا أيضاً. لذلك يكون وجود أوكرانيا خارج حلف الناتو أكثر فائدة بالنسبة لواشنطن اليوم، فالحلف ينخرط بشكل مكشوف في قيادة العمليات العسكرية هناك، ويقدم كل أنواع الدعم الممكنة، ويستعد لتقديم المزيد من التعهدات بإمدادات جديدة. طالما لا يؤدي ذلك إلى دفع واشنطن إلى وسط ساحة القتال إذ ستتلقى الضربات هناك بشكل مباشر.

المعضلة الأوكرانية» تشكّل عامل ضغط كبير على «حلف الناتو» الذي كان يعاني بالفعل من مشاكل سياسية جدية منذ سنوات

ما يدعم هذا التوجه هو إعلان الرئيس البولندي أندريه دودا، أن بلاده ستعمل كضامن لأمن أوكرانيا إلى جانب رومانيا، إذ صرّح دودا لصحيفة «بيلد» الألمانية: إنّ السلطات البولندية قد تنظر في احتمال إرسال قواتها إلى أوكرانيا على شكل قوات «حفظ السلام». وفي زيارته إلى مدينة لوتسك في غرب أوكرانيا يوم الأحد 9 تموز، قال الرئيس البولندي لنظيره الأوكراني: «نحن أقوى معاً» ليشير رئيس الإدارة الرئاسية الأوكرانية أندريه يرماك في وقت لاحق من هذه الزيارة إلى أن «أوكرانيا وبولندا معاً، متحدتان في النضال ضد عدو مشترك». يعتبر دفع دول جديدة للانخراط إلى جانب أوكرانيا مسألة ضرورية بالنسبة للولايات المتحدة، إذ لا تبدو الأمور على الجبهة في أوكرانيا بصورة جيدة، وقد ينقلب السحر على الساحر في أيّة لحظة، فخيار واشنطن لا يزال يعتمد على دفع الأمور باتجاه أقصى تصعيد ممكن، وتوريط أكبر عدد ممكن من «حلفائها» في هذا الصراع.

قرارات تركية «مفاجئة»!

رغم أن خيار انضمام أوكرانيا ظلّ معلقاً ولم يوضع له جدول زمني واضح، يبدو أن قمة «فيلنيوس» خطت خطوة باتجاه قبول طلب السويد للانضمام إلى الحلف، إذ أبدت كلاً من تركيا وهنغاريا قبولاً أولياً بعد معارضة دامت شهوراً طويلة، ويفترض أن يصادق البرلمان في كلا الدولتين على هذا القرار قبل اعتماده بشكل رسمي. الخطوة التي طال انتظارها غربياً تحتاج المزيد من الوقت، فالبرلمان التركي مثلاً لم يُعقد بعد، ولن تبدأ جلساته قبل شهر تشرين الأول القادم. لكن المثير للاهتمام في هذا التطور كان الموقف التركي، الذي أعطى جائزة للغرب وساعد واشنطن– حسب وصف البعض– في زيادة الضغط على روسيا، وخصوصاً أن الخطوة التركية هذه لم تكن الوحيدة، إذ أعلنت أنقرة إفراجها عن عدد من سجناء كتيبة آزوف المحتجزين على أراضيها، وهو ما اعتبرته موسكو على لسان المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف: «إخلالاً بالاتفاق الذي تم التوصل له سابقاً». كل ذلك مهّد لعدد كبير من التحليلات التي تقول: إن «تركيا عادت إلى حضن الغرب بعد مناورة واسعة في السنوات السابقة» وقال الصحفي الأمريكي سيمور هيرش: إن تركيا أخذت ضمانات من واشنطن للحصول على قروض من البنك الدولي وتسهيلات مالية أخرى في حال موافقتها على انضمام السويد، وهو ما نفته أنقرة.

تركيا تحت الضغط

لا يمكن إنكار أن القرارات التركية الأخيرة أضرّت بروسيا، لكن لا ينبغي تضخيم حجم هذا الضرر، ولا ينبغي في الوقت نفسه تضخيم الموقف الروسي، فرغم أن التصريحات الرسمية الروسية لم ترحب في السلوك التركي الأخير، حتى أن رئيس لجنة الدفاع والأمن في مجلس الاتحاد الروسي فيكتور بونداريف، قال صراحة: إن «تركيا تتحول إلى دولة غير صديقة بعد اتخاذها سلسلة من القرارات الاستفزازية» لكن المتحدث باسم الكرملين ورغم موقفه الواضح من القرار التركي قال: «في سياق الاستعدادات لقمة الناتو، تعرضت تركيا لضغوط كبيرة، وأنقرة بصفتها عضواً في الحلف تظهر تضامنها مع الناتو، وروسيا تتفهم كل تلك الأمور جيداً».

كلمات بيسكوف هذه تضع الأمور في سياقها الطبيعي، وبعيداً عن التضخيم والتفسيرات المتسرعة، فتركيا عضو أساسي في حلف الناتو، الذي يعتمد عليها في عدد من المسائل الاستراتيجية والعسكرية، وروسيا تدرك ذلك جيداً، ولم تكن هناك أوهام بأن تستغني تركيا عن موقعها هذا في الآجال القريبة، وبالتالي، لا يمكن النظر إلى تركيا بعيداً عن كونها دولة من دول الناتو. ومن هنا بالتحديد تكتسب

العلاقة مع روسيا، أو التحولات التي عاشتها تركيا في السنوات الماضية أهمية خاصة، فالعلاقات الروسية- التركية التي تتطور بشكل مستمر رغم كل العقبات كانت خرقاً لم يكُن ممكن تصديقه قبل بضعة سنوات، ويمكن أن يكون بداية لمواقف دول غربية أخرى مستقبلاً، وهو أيضاً تطور طبيعي في الموقف التركي، الذي يحاول التعامل مع الضغوط الكبرى، وفي الوقت نفسه يحاول تثبيت المصالح التركية كما يفهمها. الارتباط التركي الشديد مع المنظومة الغربية سيؤدي دوراً في تعقيد ومحاولة تكبيل الاستدارة التركية باتجاه الشرق، وبالرغم من أن منع هذه الاستدارة بشكل تام أمرٌ في غاية الصعوبة إلا أنها لن تكونَ عملية يسيرة على الإطلاق.

«الضرائب الباهظة»

العلاقات مع واشنطن والمنظومة الغربية وتحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كانت تهدف لضمان المصالح الأمريكية بشكل أساسي، وبالتالي، ترى واشنطن في أيّ نزعة استقلالية لدى أي من هذه الدول، ضرراً لهذه المصالح التي اعتمدت على «ريع الهيمنة» منذ عقود. وفي هذا السياق، حملت تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن التي قالها ممازحاً على هامش أعمال قمة «الناتو» بعض الصدق! فبحسب بايدن: كييف لا خلاص لها من واشنطن، وتوجّه إلى نظيره الأوكراني فلاديمير زيلينسكي قائلاً: «أخبار سيئة لك يا سيد زيلينسكي. لن تتمكن من التخلص منا، أنت عالق معنا. شكرا لك». ففي الحقيقة، جاءت هذه الكلمات معبّرة فعلاً! إذ لن تستطيع كييف اليوم التخلص من واشنطن ومشاريعها التي دفعت الشعب الأوكراني إلى حرب خاسرة، عبر توريط البلاد بسلسلة من الخطوات حولتها إلى مركز تهديد لدولة عظمى مجاورة، وتُصر واشنطن مع أتباعها القابعين في السلطة في كييف والدول الأوروبية الأخرى على خوض هذه المعركة إلى نهايتها، حتى وإن تفتت أوكرانيا، ولم تبق موجودة على الخريطة! وما جرى في هناك بدا مثالاً واضحاً لكثير من الدول التي كانت تدور في فلك المركز الغربي، فالابتعاد والانفكاك عن الولايات المتحدة المأزومة أصبح ضرورة وطنية، ويجب أن يكون عنصراً أساسياً في سياسة أي دولة تحاول حقاً الدفاع عن مصالحها. فواشنطن تتعامل مع كل «حلفائها» كأوراق جاهزة للإحراق، وتعتمد على الأنظمة التي جرى تثبيتها في عدد كبير من هذه الدول لتضمن «الطاعة».

السودان واتجاهات حل الأزمة

عقدت في العاصمة المصرية القاهرة يوم الخميس 13 من شهر تموز الجاري قمة دول جوار السودان الهادفة لحل الأزمة السودانية، وضمت القمة كلاً من مصر وليبيا وجنوب السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى وأريتيريا وإثيوبيا.

■ عتاب منصور

اتفق المجتمعون على خطوط عريضة، تشمل ضرورة وقف إطلاق النار، وإيجاد حل سياسي دائم، وفتح ممرات إنسانية لمساعدة السودانيين المتضررين. وجاء في البيان الختامي للقمة، الذي أعلنه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي: «التأكيد على الاحترام الكامل لسيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتعامل مع النزاع القائم باعتباره شأناً داخلياً» و«التأكيد على أهمية الحفاظ على الدولة السودانية ومقدراتها ومؤسساتها، ومنع تفككها أو تشرذمها»، و«التأكيد على أهمية الحل السياسي لوقف الصراع الدائر، وإطلاق حوار جامع للأطراف السودانية يهدف لبدء عملية سياسية شاملة» و«الاتفاق على إنشاء آلية وزارية تعقد اجتماعها الأول في تشاد، لوضع خطة عمل تنفيذية لوقف القتال والتوصل لحل شامل للأزمة في السودان».

إن مثل هذا الاتفاق والتوجه من الدول الإقليمية المحيطة بالسودان، يمكّن من التأثير على تطورات الأزمة والحدّ منها، وتأمين شروط لازمة للمضي باتجاه حل سياسي حقيقي، خاصة وإن الأطراف المعنية في الداخل السوداني باتت تعطي مؤشرات جادة برغبتها بإنهاء الصراع الجاري.

ترحيب بالخطوة

رحبت الحكومة السودانية بمخرجات قمة دول جوار السودان، مؤكدة سعيها العمل مع كافة الأطراف لوقف الحرب وعودة الأمن، وأكدت كذلك أن القوات المسلحة السودانية مستعدة لوقف العمليات العسكرية فوراً، إذا التزمت قوات الدعم السريع بذلك، والالتزام ببدء حوار سياسي فور توقف الحرب يفضي إلى تشكيل حكومة مدنية تقود البلاد خلال فترة انتقالية تنتهي بانتخابات.

ودعمت موسكو الخطوة المصرية بعقد القمة المذكورة، عبر بيان صادر عن سفارتها في القاهرة، ذكر فيه «نرحب بجهود أصدقائنا المصريين الرامية إلى حل الأزمة السودانية، ونأمل في أن تتيح صيغة الوساطة التي أطلقتها الدول المجاورة للسودان مع الدور القيادي للقاهرة إلى جانب الخطوات الأخرى على مسارات حفظ السلام الإفريقي، وفرصة لتحقيق وقف إطلاق النار المستدام، وبدء العملية السياسية، وضمان إرسال المساعدات الإنسانية إلى السودان... تدعم روسيا، مثل مصر، تقليدياً ضمان الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقضاء على أي تناقضات من خلال الحوار الشامل المباشر».

ويمكن القول: أن البحث عن حل جديّ للأزمة السودانية يعتمد بشكل أساسي على إمكانية حشد جهود الدول والأطراف صاحبة المصلحة في ذلك

كما أعلنت السعودية عن «ترحيبها بنتائج قمة دول جوار السودان التي استضافتها جمهورية مصر العربية، وبتضافر وتكامل الجهود الرامية إلى إعادة الأمن والاستقرار للسودان والحفاظ على سلامته الإقليمية»، وتوازياً مع ذلك ذكرت الأنباء: أن ممثلين عن الجيش السوداني عادوا إلى جدة لاستئناف المفاوضات مع قوات الدعم السريع التي ترعاها كلاً من السعودية والولايات المتحدة، علماً أن الأخيرتين دفعتا باتجاه تعليق المفاوضات في المرة السابقة، وأعلنت واشنطن عن «خيبة أملها»!

تبرز الآن 3 اتجاهات لحل الأزمة: الرعاية الأمريكية السعودية، وقمة دول جوار السودان برعاية مصر، وروسيا التي تقدمت الحكومة السودانية اليها بطلب رسمي بالمساعدة بحل الأزمة، ويمكن القول: إن البحث عن حل جديّ للأزمة السودانية يعتمد بشكل أساسي على إمكانية حشد جهود الدول والأطراف صاحبة المصلحة في ذلك، فالدول المحيطة في السودان ترى في النزاع الدائر حالياً تهديداً حقيقياً لأمنها القومي، وتدرك مخاطر استمرار هذا النزاع، حتى وإن كانت تميل إلى طرف من الأطراف المتصارعة. لكن الوساطة الأمريكية في هذه المسألة تثير الكثير من التساؤلات، فالسلوك الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي منذ سنوات، لم يكن يسعى لتهدئة في المنطقة، بل على العكس تماماً، أسهمت الولايات المتحدة في تعقيد مجمل هذه الملفات، مثل: الملف السوداني وملف سد النهضة مثلاً، ويمكن القول: إن الخطوة التي قامت بها مصر مع دول جوار السودان تملك حظوظاً في إيجاد حل، وخصوصاً أنها تلقى دعماً روسياً واضحاً.

الدّرس الواجب تعلُّمه من «تمرّد فاغنر»

بعد أربعة أيام من تمرّد فاغنر «الذي جرى في 23-24 حزيران 2023» نشر الدبلوماسي السيرلانكي وسفير سيرلانكا الأسبق في فرنسا، دايان جاياتيليكا، مقالاً في مجلّة «روسيا في الشؤون العالَمية» التي تصدر عن مؤسسة أبحاث السياسة الخارجية في روسيا. ورأى الكاتب بأنّ حرب أوكرانيا الحالية نتيجةٌ لسلسلة من الأحداث بدأت منذ «التآكل السرطاني للمنظومة السوفييتية منذ وصول نيكيتا خروتشوف إلى سدّة الحكم»، وأنه «سيتعيّن على القيادة والشعب الروسيين أن يقرروا ما إذا كانت المؤسسة، أي النظام والهياكل القائمة، وكذلك البنية الفوقية، واجبةَ الاستبدال من أجل تشكيل الدولة» وأنّ هناك استحقاقات تغيير داخلية واجبة لكي تتمكن روسيا من البقاء والانتصار في الحرب.

■ دايان جاياتيليكا
ترجمة: قاسيون

لقد عايشت حربين أهليّتَين طاحنتين. وعملت عن قرب مع رئيس انتصر في إحدى الحربين ثمّ تمّ اغتياله، ومع رئيس آخر انتصر في الحرب في نهاية المطاف. علَّمْتني التجربة كيف أنّ المجتمع والدولة يحتاجان إلى إعادة الهيكلة والتشكيل لتجنّب الوقوع في فخّ سلسلة من الإخفاقات. العملية ببساطة هي تجريبٌ وتطوّرٌ، حيث تعلّمك ما أسماه الجنرال الفيتنامي فو نجوي جياب: «القوانين الموضوعيّة للتطوّر» لظاهرة ما، بما في ذلك الحرب والسلام.

يتحدّث البعض في روسيا اليوم عن تكرار تجربة الصراع الشيشاني التي انتصر الروس فيها في نهاية المطاف. وجهة نظري أنّه في بعض الأحيان يجب إعادة تعلُّم الدّروس نفسها. من الواضح تماماً أنّ هناك فرقاً كبيراً بين قتال الميليشيات ومحاربة دولة تدعمها كوكبةٌ من الدول الأخرى، لكن لا تزال بعض الدروس السياسية والعسكرية قابلةً للاستخدام بشكل عالَمي وليس محلّي فقط.

ما حدث مؤخّراً مع بريغوجين يجب أنْ يتمّ اعتبارُه إنذاراً مبكراً وظهوراً لعلامات اقتراب المرض، وبالتالي يجب معالجة الأسباب التي أدّت إلى هذا التمرّد. لكن هذا يقودنا إلى سؤال أكثر جوهرية، ما هي هذه المشكلات التي يجب حلّها؟ إنّها باختصار مشكلاتٌ منهجية اجتماعية وسياسية ومؤسّساتيّة. إذا رغبتْ أيّةُ مجموعة في تجنّب مثل هذه النتيجة فعليها أن تكون مستعدةً لإجراء التغييرات والإصلاحات اللازمة لتصحيح الأخطاء وسد الثغرات – بما في ذلك المتعلقة بالتنسيق – التي قد تؤدي إلى مثل هذا السخط بين مقاتلي الخطوط الأمامية.

للانتصار في الحرب الشيشانية أجرى الرئيس بوتين تغييرات جادّة في الطريقة التي كانت تسير عليها الأمور. العدو اليوم أقوى بكثير، فنحن هنا بصدد الحديث عن الناتو، والجيش الأوكراني كرأس الحربة المقاتلة له. يعني هذا أنّ التغييرات في النظام الروسي يجب أن تكون أكبر مما كانت عليه في حالة الصراع الشيشاني. يجب على الرئيس نفسه اليوم أن يقوم من جديد بالاضطلاع بعملية التغيير المطلوبة اليوم.

الجيش السوفييتي الذي مثّل نظاماً حشد القوى وتمكّن من هزيمة الوحش النازي، وطارده عبر أوروبا وذبحه في عرينه، ورفع العلم الأحمر فوق الرايخستاغ في الوقت المناسب في الأول من أيار 1945، خسر بالمقابل حربه في أفغانستان ليسقط الاتحاد السوفييتي بعدها. كان الجيش والنظام الذي وراءه قد فقد حيويته. كان التآكل السرطاني للمنظومة السوفييتية قد بدأ قبل حرب أفغانستان بوقت طويل مع وصول نيكيتا خروتشوف إلى سدّة السلطة، وهذا التآكل الذي نشر الأوهام المميتة حول الغرب هو نقطة البداية للأزمة في أوكرانيا التي نشهدها اليوم.

اليوم مع قيام أوكرانيا المدعومة من الناتو بالدَّوس على الأعتاب الروسيّة، تواجه روسيا خطراً وجودياً. إنّ تمرّد فاغنر كان مجرّد أزمة صغيرة، ولكنّه تحذيرٌ مبكر لما قد يحدث إذا لم تربح روسيا الحرب. لاحظ أنني أقول «انتصار» وأقول «حرب»، فلا يمكنك الانتصار في حرب إنْ لم تعترف بوجودها وتعرف طبيعتها وأساسياتها. كصديقٍ مخلِص لروسيا أقولُ بأنّ الحنين للماضي القيصريّ لا يمكن أنْ يساعد على الفوز في الوقت الحاضر. كان شكلُ الدولة وروحُها ما قبل الرأسمالية في حينه، وقد عفا عليه الزمن. الأهم أنّ روسيا قد هُزمت مرّتين في القرن العشرين عندما كان ذلك النظام قائماً في 1905 وبين 1914 و1917. أيُّ نوع من «الأناقة الرّجعيّة» في الأيديولوجيا أو النظام أو الروح غير المستدامة ستنتُج عنها كارثة أثناء مواجهة الدول الحديثة الرجعيّة التي تدعم الفاشيّين المعادين للرّوس.

تمرّد فاغنر نقطة علّام لنهاية حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي والنظام المشوَّه الذي خلقتْه ويجب على روسيا اختراع إيديولوجيتها الثورية الخاصّة

جيش الفلاحين والعمّال

ببساطة وباختصار، إنْ كان الجيش الروسي يريد الانتصار فعليه القتال كما فعل الجيش الأحمر. لا يمكن أن تكون الإيديولوجيا المتفوقة هي التي تشعر بالحنين للجيش الأبيض، فإن حصل ذلك فلن يؤدّي الجيش إلّا كما أدّى الجيش الأبيض. كان الجيش الأحمر نتاج حدث تاريخي عام 1917. أنا لا أطالب أيضاً بأناقة «ثورية» تعيد عقارب الساعة إلى الوراء. اسمحوا لي أن أطرح السؤال بهذه الطريقة، هناك ثلاث أناشيد وطنية أجدها مثيرة بشكل خاص، الأمريكية، والفرنسية، والروسية. هذه الأناشيد الثلاثة نتاجُ لثورات، لكنّ واحداً فقط احتفظ باللّحن وغيّر كلمات النشيد: النشيد الروسي.

ليس الأمر أنّ الأمريكيين والفرنسيين تصرّفوا في الشؤون العالمية أو حتى محلّياً، تماشياً مع المُثُل الملهمة الأصلية لنشيدهم الوطني، لكنّهم لم يغيروا كلمات الأناشيد. لقد تمكنوا من التوفيق بين الاستمرارية والتغيير. في حالة روسيا تمّ تغيير كلمات الأناشيد، حيث تخلّت عن الكلمات ذاتها التي أنشدها الجيش الأحمر على النغمة نفسها، حيث حاربوا النازيّين. كانت تلك الكلمات ذات مغزى عسكريّ لأنّ جنود الجيش الأحمر كانوا عُمّالاً وفلاحين حصلوا على حياة جديدة بفضل الثورة والنظام الجديد – قاتلوا بدافعٍ فوقَ طاقة البشر، على عكس الجيوش القيصرية في القرن العشرين – أيضاً لأنهم كانوا يعرفون أنّهم إن هُزموا سوف يتمّ تجريدهم من كلّ ما حصلوا عليه لأوّل مرة في تاريخ عائلاتهم من قِبَل عدوّهم الخارجي والداخلي.

ربّما يجب فهم الأزمة داخل روسيا من كلمات لينين «وميض البرق الذي أضاء الواقع». ما هو هذا الواقع؟ في أكثر مستوياته وضوحاً هو أنّ الدولة والنظام العسكري يجب أن يتغيّرا من أجل تمكين إعادة إنتاج المرونة والتحفيز والفعالية القتالية للمقاتلين العقائديين. كان القتال العقائدي هو شيء أتقنه الجيش الأحمر جنباً إلى جنب مع إتقانه الحرب التقليدية والمتنقلة. الحقيقة الأعمق، والدرس، الذي يتعيّن على روسيا إقرارها الآن هي مدى جهوزيتها وقدرتها على تغيير كلّ ما يحتاج إلى تغيير، دون ترك أيّ مجال أو بُعد دون مساس، لمنع الغرب الجماعي من إلحاق الهزيمة بروسيا.

الأسئلة التي طرحها تمرّد فاغنر على روسيا هي: «مَن سيسود على مَن»، «من أين نبدأ»، «ما العمل». إنّها الأسئلة ذاتها التي طرحها لينين. سيتعيّن على القيادة والشعب الروسيين أن يقرّروا ما إذا كانت المؤسسة، أي النظام والهياكل القائمة، وكذلك «البنية الفوقية»، واجبةُ الاستبدال من أجل تشكيل الدولة. لقد غيّر الغرب 65 عاماً من سياساته وموقفه تجاه روسيا، وتحوّل إلى هجوم إستراتيجي كبير يهدف إلى تحقيق النصر المطلق عليها. يرغب الغرب في إملاء شروط نهاية الحرب ومصير روسيا ما بعد الحرب. في مواجهة هذا التهديد، لا يمكن لروسيا أن تبقى جامدة وواقعية وغير متحركة ومتحجّرة ومحافظة. لا يمكن لروسيا أنْ تبقى كما هي وأنْ تتمكّن من الدفاع عن نفسها في الوقت ذاته، ناهيك عن تحقيق النصر، والطريقة الوحيدة في البقاء والدفاع هي النصر. التغييرات التي سيتعيّن على روسيا إجراؤها هي البحث واختراع إيديولوجيتها الثورية الخاصّة. يجب أن تكون من الناحية الموضوعية ثوريّةً بقدر الإمكان. ورغم أنّ مرحلة التغيير الحالية لروسيا قد لا تصل إلى ما وصلت إليه روسيا في أيام بطرس الأكبر وجوزيف ستالين، لكن يجب أن تبدأ العملية التي تعبّر بشكل صريح عن نتيجة التغيير اللازم لروسيا بحيث يكون تمرّد فاغنر نقطة علّام لنهاية حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي والنظام المشوَّه الذي خلقتْه.

■ بتصرّف عن:
Mutiny Wagner the of Lessons The

واقع أوكرانيا يقوّي أصوات المعارضة في ألمانيا

كلّما أصبح واقع الحرب في أوكرانيا ثقيلاً على الغرب أكثر، بات موقف السياسيين الأوروبيين أصحاب الرؤوس الحامية الذين وعدوا «بانتصارات» تقضي على روسيا مرّة واحدة إلى الأبد، أضعف. في الوقت ذاته تتعالى الأصوات النقيضة لهم، الأكثر عقلانية والتي تدرك بأن الاصطفاف إلى جانب الأمريكيين لن يجلب لبلدانهم إلّا خراباً تلو آخر. ضمن هذا السياق كانت المقابلة مع سيفيم داغديلين، النائبة في البرلمان الألماني عن «حزب اليسار الاشتراكي»، مهمّةً لإظهار تصاعد التململ من الموقف الألماني من الحرب في أوكرانيا. إليكم أبرز ما جاء في هذه المقابلة مع صحيفة «غوانتشا» الصينية.

■ سيفيم داغديلين
ترجمة: قاسيون

● س- ما رأيكِ بما قاله المستشار الألماني أولاف شولتز بداية العام: «من أجل إنهاء الحرب في أوكرانيا، يجب أن تُهزم روسيا» هل لا يزال ذلك قائماً؟

ج- للحرب في أوكرانيا تاريخها الخاص، ومن المستحيل فهمها دون الأخذ بالاعتبار أنّ الغرب خرق التزام الناتو بعدم التوسّع شرقاً، وبأنّ الناتو استخدم أوكرانيا وسلّحها من أجل أن تصبح حصناً مناهضاً لروسيا. لم تبدأ الحرب الروسيّة في شباط من العام الماضي، بل بدأت في 2014، وحتّى الأمين العام للناتو اعترف بذلك. أنفقت الولايات المتحدة 5 مليارات دولار لدعم الانقلاب في كييف وفقاً لنائبة وزيرة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند الشهيرة بمقولة «[تبـاً] للاتحاد الأوروبي». بتنا نعلم اليوم أنّ اتفاق مينسك الذي تمّ التوصل إليه بمساعدة المستشارة الألمانية ميركل والرئيس الفرنسي هولاند لم يكن أكثر من محاولة استجماع القوة وتسليح أوكرانيا. من هذا المنطلق فالولايات المتحدة تتحمّل مسؤولية هذه الحرب.

خَطا المستشار الألماني خطوة مميتة بتعليق آماله عالياً على النصر العسكري في حرب الناتو الهجينة ضدّ روسيا، بينما صعّد الحرب الاقتصادية ضدّ روسيا بشكل حاد ومدمّر للذات. أعلن وزير الخارجية الألماني أنّ هدف السياسة الحكومية الألمانية هو «تدمير روسيا». كان هذا ولا يزال خطأً قاتلاً. ما نحتاجه اليوم هو نهجٌ بديل يدعم المفاوضات وإيجاد حلول سلميّة، ويوقف بشكل فوري تسليم السلاح لأوكرانيا. تسليم السلاح الثقيل لأوكرانيا والتعاون مع النازيين الجدد من الروس المتعاملين مع السلطات الأوكرانية هو أمر مقلق بشكل خاص. يجب أن يتحمّل المستشار شولتز أيضاً مسؤولية السياسة السيّئة للاتحاد الأوروبي لتسليح النازيين الجدد وزراعة بذور «داعش أوروبي».

● س- بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا بفترة قصيرة، أعلنت الحكومة الألمانية عن استثمار 100 مليار يورو إضافية في الدفاع الوطني وعدّلت على الفور سياسة تصدير السلاح. ما هي الآثار التي تحملها هذه القرارات على السياسة الدفاعية لألمانيا في المستقبل؟ هل وصل المجتمع الألماني إلى توافق على استعادة ألمانيا لوضعها كقوّة عسكرية؟

ج- لا يزال الجدال حامياً في المجتمع الألماني حول إعادة تسليح البلاد لتصبح ثالث أكبر ميزانية عسكرية في العالم، والأكبر في أوروبا. الكثير من الناس لا يفهمون الحاجة لمثل هذه السياسة. استخدام الحرب الدائرة في أوكرانيا كعذر للقيام بذلك هو أمر لا يطيقه كثيرون. ربّما الأكثر أهميّة هو أنّ تحويل ألمانيا إلى دولة مهووسة بالتسلّح سيعني بشكل واضح وجوب دفع كلفة اجتماعية مرتفعة. تركيز الحكومة الألمانية على التسلّح يعني بشكل حتمي قيادتها للتدهور الوشيك لظروف المعيشة الاجتماعية لشريحة كبيرة من سكّان ألمانيا. في الوقت الذي لا يستطيع فيه 25% من طلاب الصف الرابع في ألمانيا القراءة أو الكتابة بشكل طبيعي، تواصل الحكومة زيادةَ الإنفاق العسكري وليس الاجتماعي!

● س- ما موقفكِ من فكرة «إبعاد المخاطر الصينية عن أوروبا التي تحتلّ الجدل في ألمانيا؟

ج- إنّ ما يسمّى «إزالة المخاطر» هو في الأساس مجرّد وصف للإجراءات التدريجية «للفصل» باعتباره الهدف النهائي. نظراً لأنّ الاتحاد الأوروبي قد مرّر لتوّه الجولة الحادية عشرة من العقوبات ضدّ روسيا، وأدرج شركات أجنبية خارجية في قائمة العقوبات الثانوية لأوّل مرة، بما في ذلك ثلاث شركات مقرها في هونغ كونغ في الصين، فمن الواضح أنّه تحت ضغط من الولايات المتحدة ويسعى إلى فرض عقوبات ضدّ الصين. الحرب الاقتصادية هي الحقيقة الكامنة وراء ما يُعرف باسم «إزالة المخاطر».

هناك بالفعل نقاشات داخل الحكومة الألمانية حول مدى الانحناء لهذه الإستراتيجية. يعلم الجميع أنّ هذا يعني كارثة على الصناعة الألمانية وملايين العمّال الألمان. ومع ذلك، يدعو البعض في الائتلاف الحاكم ألمانيا بصراحة تامة إلى شنّ حرب اقتصادية مدمّرة للذات ضدّ الصين واتباع نهج أكثر عدوانية تجاهها، بل وحتى إنهاء آلية المشاورات الحكومية بين ألمانيا والصين التي أعاد تفعيلها رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ عندما زار ألمانيا مؤخراً. الصين هي الشريك التجاري الأكبر لألمانيا، وترتبط مئات آلاف الوظائف في ألمانيا ارتباطاً وثيقاً بالتعاون بين البلدين. تحتاج ألمانيا والصين إلى مزيد من التعاون بدلاً من المواجهة، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن أيضاً في مجالات العلوم والثقافة.

● س- ما رأيكِ في زيارة الرئيس ماكرون إلى الصين ودعوته أن تكون أوروبا أكثر استقلالاً من الناحية الإستراتيجية، وما ينتج عنها من الجدل في أوروبا؟ كيف تقيّمون الأهمية التي توليها فرنسا وألمانيا لتطوير العلاقات مع الصين؟

ج- أعتقد أنّ هناك فجوة متزايدة بين طموحات الرئيس الفرنسي ماكرون والواقع. عندما كان في الصين أشار إلى الحاجة إلى سياسة خارجية أوروبية مستقلة، ولكن بمجرد عودته إلى باريس تصرّف مرة أخرى مثل التابع الأمريكي حيث وافق دون تردد على جولة العقوبات الحادية عشرة، بما في ذلك العقوبات ضدّ الشركات من هونغ كونغ. أنا لا أثق في خطاب ماكرون، وأعتقد أنّ ما يفعله الغرب مع الصين اليوم يشبه ما فعلوه مع روسيا قبل اتفاقيات مينسك، تبادلات دبلوماسية هدفها فقط تغطية حقيقة أنّ سياساتهم تجاه الصين تقوم على المواجهة. وبالنظر إلى الوضع المحفوف بالمخاطر، من المهم أكثر من أيّ وقت مضى لسياسة خارجية وأمنية أوروبية مستقلة أن تحافظ على علاقات جيدة مع الصين.

لقد تضرَّر الاقتصاد الألماني بشكل خاص من الحرب الاقتصادية الغربية ضدّ روسيا. أدّى انهيار العلاقات الاقتصادية الألمانية الروسية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة المحلية. يواجه العمّال الألمان أكبر انكماش حقيقي في الأجور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما أنّ القدرة التنافسية للصناعات الألمانية كثيفة الاستخدام للطاقة معرَّضةٌ للخطر أيضاً. في نيسان تراجعت الطلبات التي تلقّتها الشركات الصناعية الألمانية مرةً أخرى بانخفاض بمعدل 9,9% على أساس سنوي. يدقُّ الاقتصاديون ناقوس الخطر، ويتوقّعون حدوث ركود آخر في ألمانيا في النصف الثاني من العام. لذلك، يجب أن نعتبر العقوبات المفروضة على روسيا بمثابة عمل أحمق لتدمير الذات تمّ إنشاؤه فقط من خلال الضغط الأمريكي وضد مصالح الجمهور الألماني.

الوضع السياسي الحالي في ألمانيا ملحّ للغاية، فقد قامت الأحزاب اليمينية المتطرفة بتعبئة الجمهور، بوصفها الأصوات الوحيدة التي تجرأت على معارضة المساعدات العسكرية لأوكرانيا وشنّ حرب اقتصادية، وقد نالت الكثير من الدعم بسبب ذلك. بينما تخشى الأطراف المتباينة في «اليسار» فعل ذلك، وحتى المقتنع بذلك منها يتحدث عنه خفية. عاجلاً أم آجلاً ستظهر آثار هذا الوضع في السياسة الألمانية. نحن بحاجة ماسّة للتواصل مع الجماهير ومحاربة هذا الاتجاه.

شكّلت أحزاب اليمين الأوروبي المتطرّف الأصوات الوحيدة المعارضة لدعم أوكرانيا عسكرياً وشن الحرب الاقتصادية بينما يخشى «اليسار» الأوروبي فعل ذلك

المضحك المبكي.. عقيدة الصدمة!

تعصر الأم ذهنها، جاهدة ومستخدمة كل ما لديها من طاقة وقدرة على التفكير «آجار البيت، مصروف الأكل، ثمن أدوية الزوج وو..»، والطفلان يجب أن يدرسا مهما كلف الأمر! ولكن حسابات الحقل والبيدر لا تكفي، تستنجد بزوجها علّه يساعدها في الإجابة على هذا السؤال المتكرر اللعين: «ماذا يجب أن نفعل؟ راتبي وراتبك من الشغلين ما بيكفوا، عصرت مخي وما طلع معي شي»، يحك الرجل المنهك من التعب رأسه: «لا أعرف..»

■ إيمان الذياب

تتكرر هذه الدراما في بداية كل شهر، في أغلب البيوت السورية. حيث تواجه النساء والرجال سؤالاً وجودياً «ما الذي سنفعله حتى نهاية هذا الشهر؟ كيف سنمرر مصاريف القادم من الإيام في ظل ظروف أسوأ من الحرب نفسها؟»، وليس في كلامهم هذا أية مبالغة، بعد أن اختبروه بأنفسهم.

مبدأ الصدمة

في سورية اليوم، تقاتل الأمهات والآباء بضراوة وبصمت للحفاظ على الحد الأدنى اللازم لتلبية الحاجات الأساسية لأطفالهن وأسرهن والبقاء على قيد الحياة. وفي سورية اليوم أيضاً، وكما جرى مرات عديدة في السابق، يطبخ القائمون على الأمر والمسؤولون الكبار قراراتهم في الظلمة، ويطلقونها على عجل، ويستخدمون ما يتفتق في أذهانهم من حجج واهية لتبريرها ووضع الناس أمام الأمر الواقع، غير آبهين بأوضاع السوريين التي وصلت إلى الحضيض.

يقوم مبدأ المعالجة بالصدمة على التصرف بسرعة خاطفة عند وقوع أزمة في سبيل فرض تغيير سريع لا رجوع عنه، يستبق استيقاظ المجتمع المرهق من الصدمة ووقوعه مجدداً رهينة «استبداد الوضع الراهن».

ربما تكون حرب العراق مثالاً صارخاً على أسلوب المعالجة بالصدمة والذي صممه أصحاب عقيدة الصدمة والترهيب العسكرية في أمريكا، واستخدموه بكل وقاحة بحيث يعمل على «التحكم في إرادة العدو وبصيرته وإدراكه فتجعله عاجزاً بكل معنى الكلمة على الفعل وردة الفعل»، حسب ما شرحته الباحثة الأمريكية نعومي كلاين في كتابها المعنون عقيدة الصدمة.

«لا أعيش يومي لكني أنجو منه فقط»

بعد حرب دامت لأكثر من عقد من الزمن، وفاقت في ضراوتها وقسوتها كل تصور وخيال، يسير الناس في الطرقات تائهين بعيون غائرة ونظرات فارغة من أي معنى، يجرجرون أنفسهم بصعوبة، أكتاف متهدّلة، وأجساد أنهكها التعب وسوء التغذية. الناس مصدومون وأذهانهم مشتتة، ليس هناك ما يسد الرمق ويلبي حاجاتهم الأساسية ليظلوا على قيد الحياة، وليتمكنوا من الاحتفاظ بأنفسهم كبشر.

ترغب أي أم وأب بمستوى لائق من التعليم لأطفالهم، في الأزمة السورية يعيش الأهل والأمهات خصوصاً بين نارين، حرمانهم من أشياء أساسية، والحصول على تعليم بالحد الأدنى المطلوب. وعند استعصاء الإجابات حول المهم والأهم، قد يخطر في بال بعضهم «بلا تعليم بلا بطيخ»، ما هي جدوى التعليم في بلد ليس فيها أفق لأي مستقبل! ثم تبدأ القلوب بالخفقان ويشعر الضمير بالوجع، كيف أترك أبنائي دون تعليم وماذا سيفعلون في حياتهم؟ هذه اللازمة تتكرر بين شرائح واسعة من السوريين أصبح التعليم فيها عبئاً على أكتاف الأهالي.

التعليم حق من حقوق الحياة ولكن عندما تفرض المفاضلة بين الحقوق نفسها، يصبح حق الحياة هو الأهم بين بقية الحقوق، لا لأنها غير هامة ولكن لأن الأولوية للبقاء.

لم يكن النظام التعليميّ في سورية في الأصل قبل الحرب مثالياً، فقد كان يعاني من علل ومشكلات كثيرة، ولكن رغم كل علّاته، تمكنت أجيال من الحصول على مستوى مقبول من التعليم، وكان شبه مجاني في كثير من مراحله خاصة التعليم ما قبل الجامعي، وكان يحظى بشكل عام باحترام أغلب السوريين.

ثمة بصيص من نور يتقد في ذهن كل الأمهات أنهم الأولاد وثمة نار تحرق القلوب سببها الحاجة

«بناء على مقتضيات المصلحة العامة»!

اليوم، تتخبط الحكومة ومسؤوليها بقراراتهم في أغلب المفاصل والقطاعات الحكومية، وعلى رأسها الخاصة بالقطاع التعليمي، قرارات متلاحقة ومجحفة بحق السوريين ولصالح قلة من المستفيدين في بلاد أنهكتها الحرب. فبعد صدور تعميم يقضي بمنع استقالات الكادر التعليمي بحجة النقص الكبير، وزيادة في أعداد المتقدمين بطلبات الاستقالة، مع العجز في سد الشواغر المتزايدة فيه. وبدلاً من مناقشة السبب الرئيسي والمباشر لقلة الكوادر وتزايد طلبات الاستقالة والمتمثل بالأجور المجحفة والظالمة، التي لم تعد تغطي تكاليف المواصلات الشهرية عملياً، حيث يجري إكراه المعلمين على العمل، «سخرة» كما عبّر بعضهم مستائين من هذا. طرحت وزارة التربية في قرار آخر عدداً من المدارس للاستثمار الخاص! ليتحول قطاع التعليم الحكومي من قطاع خدمي تنموي يضمن التعليم المجاني إلى حد ما، إلى قطاع استثماري يبحث عن الربح، حاله كحال بقية القطاعات التي تلوثت بحمّى الاستثمار، وتغول القطاع الخاص فيها!

ورغم معرفة المسؤولين عن حجم الخسائر التي لحقت بالبنى التحتية والمرافق الخدمية لقطاع التعليم، واكتظاظ الشعب الصفية بالطلاب وعدم كفاية الأبنية المدرسية لا من حيث العدد فقط، بل من حيث التجهيزات اللازمة للعملية التعليمية بحدودها الدنيا، فقد أصدروا هذا القرار ضاربين بعرض الحائط حق السوريين في التعليم الذي يكفله الدستور! والمضحك المبكي في هذه العملية هو الحاشية التي ترفق بالقرارات لتبريرها: «بناء على مقتضيات المصلحة العامة»!

والمعروف أيضاً أن الغالبية العظمى من العائلات السورية لا تستطيع دفع أقساط أبنائها في المدارس الخاصة. ومهما كانت هذه الأقساط منخفضة، فإن تأمينها يشكل تحدياً كبيراً لعوائل لا تكاد تملك قوت يومها.

ثمة ما لا يرى

ثمة بصيص من نور يتّقد في ذهن كل الأمهات، أنهم الأولاد، وثمة نار تحرق القلوب سببها الحاجة، حاجات الأطفال التي لا تستطيع العائلة في ظل الظروف والأوضاع الراهنة تلبيتها.

أمام حجم الخسائر التي يتعرض لها قطاع التعليم، ولاسيما ما دون الجامعي، خسائر فادحة في مرحلة تتطلّب أفضل استثمار لرأس المال البشري من أجل إنجاح عملية إعادة بناء البلاد. ستواجه البلاد مستقبلاً تركة صعبة، قوامها جيل كامل من غير المتعلمين، أو ممن حصلوا على تعليم تتضارب أهدافه وغاياته مع مفهوم التعليم الوطني. وبالتالي خسارة عقود من الجهود التي بُذلت وحققت نتائج لا بأس بها، إضافة إلى خسائر أخرى اجتماعية تهدد بنية المجتمع وتخلق مشكلات معقدة ومضاعفة وطويلة الأمد، لا يمكن علاجها بسهولة.

الحل السياسي والتعليم

لم يعد خافياً على أحد أن معالجة أي مشكلة في سورية لم تعد ممكنة في ظل الظرف القائم وأنها تحتاج إلى تغييرات جذرية. إن مهمة إعادة تأهيل قطاع التعليم ومعالجة مشكلاته، تحتاج إلى إمكانات بشرية ومالية غير قليلة وتحتاج، قبل ذلك، إلى التوصل إلى حلّ سياسي للأزمة، يفتح الباب أمام تغيير جذري في السياسات والقرارات الناجمة عنها لتصب في مصلحة الناس قبل كل شيء وتوفير المقوّمات الضرورية للحياة ومنها التعليم.

إضرابات الممثلين والكتّاب في هوليوود

الممثلون يعلنون الإضراب في هوليوود بعد فشل المفاوضات منذ أيام، وهو ثاني إضراب في هوليوود بعد إضراب الكتّاب في أيار الماضي، ولكن هذه المرة يشارك الكتاب والممثلون معاً في الإضراب الذي استجاب لدعوته عدد كبير من الكتاب والممثلين، بينهم مشاهير هوليوود أنفسهم. فهل وصل البل «الصراع الطبقي» إلى هذه الدرجة؟

دعت نقابة الممثلين الأمريكيين «نقابة فناني الشاشة والراديو والتلفزيون» التي تمثل 160 ألفاً في قطاع السينما الأمريكي واستديوهات هوليوود العملاقة خلال مؤتمر صحفي إلى إضراب واسع بعد موافقة مجلس إدارتها بالإجماع. يعد هذا الإضراب ثاني إضراب في صناعة السينما والتلفزيون داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الإضراب الذي دعت إليه نقابة الكتّاب في أيار الماضي والتي شارك فيها ما يقارب 11500 كاتب وكاتبة وأدى ذلك إلى توقف البرامج الحوارية وتعطيل معظم مواسم الإنتاج التلفزيوني والعديد من الأفلام ذات الميزانيّات الكبيرة.

وعلّق الإضراب الحالي العديد من الإنتاجات السينمائية والتلفزيونية الكبيرة التي تُصور حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وتوقفت برامج التكريم وتوزيع الجوائز والمهرجانات.

يطالب المضربون بالتأمين الصحي، لأن البرنامج الحالي يشترط أن يجني الممثل 26 ألف دولار حتى يحظى بالتأمين، وكما يبدو فقد وضع هذا التأمين للأغنياء. لذلك يطالب الممثلون أن تدفع الشركات من أرباحها الهائلة ثمن هذا التأمين. ويقود الإضراب أكبر نقابة في هوليوود التي تضم ممثلي التلفزيون والصحافيين وشخصيات الراديو وفناني التسجيل والمغنين والممثلين الصوتيين ومؤثري الإنترنت وعارضي الأزياء والسينمائيين. وطالب المضربون أيضاً بالحصول على مبالغ مالية عند تكرار بث الأفلام والبرامج التي مثلوا فيها، وضمان أن عملهم لن يُستبدل في المستقبل القريب أو البعيد بالذكاء الاصطناعي، خاصة أن صعود عصر البث هدد مواقع ومهن العديد منهم، وتحديداً الأسماء غير المعروفة في النقابة.

وكان تحالف منتجي الصور المتحركة والتلفزيون الذي يمثل شركات نتفليكس ووالت ديزني وشركات أخرى يماطل في المفاوضات التي تخص الأجور والتسريح التعسفي والضمان الصحي. وتصاعد الخلاف حول النسخ الرقمية للممثلين. وادّعت هذه الشركات بأنها لم تتعافَ بعد من آثار كوفيد 19 على العمل. وأمام هذه المماطلات أعلنت النقابات الإضراب عن العمل مطالبين بحصتهم من الضمان الصحي والأجور والتقاعد والحماية من التسريح التعسفي.

ويذكر أن هذا الإضراب هو ثاني الإضرابات المزدوجة للكتاب والممثلين منذ عام 1960. وتواجه فيه نقابات الكتاب والممثلين والفنانين أرباب عملهم المتمثلين في تحالف شركات ديزني ونتفلكس وغيرهم.

أخبار ثقافية

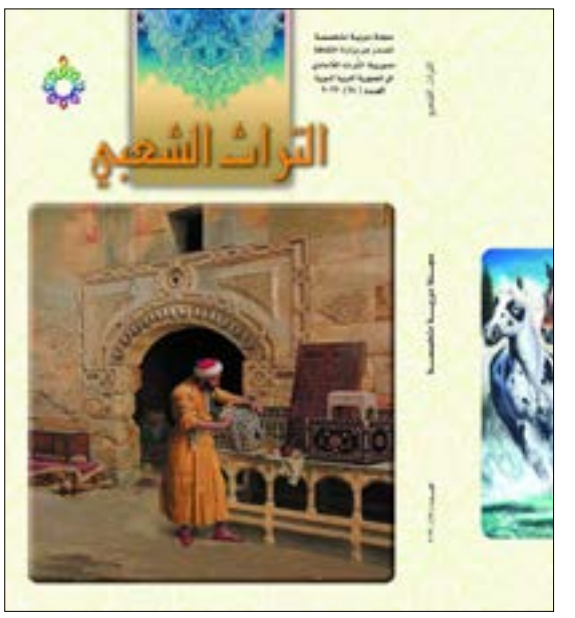

مجلة التراث الشعبي

صدر حديثاً العدد الجديد /28 –عام 2022/ من مجلة «التراث الشعبي» وهي مجلة دورية متخصصة صادرة عن مديرية التراث اللامادي في وزارة الثقافة، وجاء في العدد الجديد مجموعة من المواد المنوعة حول المتاحف والتراث اللامادي والسيف الدمشقي وتاريخ آلة العود في سورية وسوق الحرير وحول التاريخ والذكريات والقضاء العشائري في دير الزور، وتقاليد الفروسية وآدابها عند العرب، والأغنية الشعبية في الرحيبة، والذئب في الذاكرة الشعبية وغير ذلك من العناوين والمقالات التراثية.

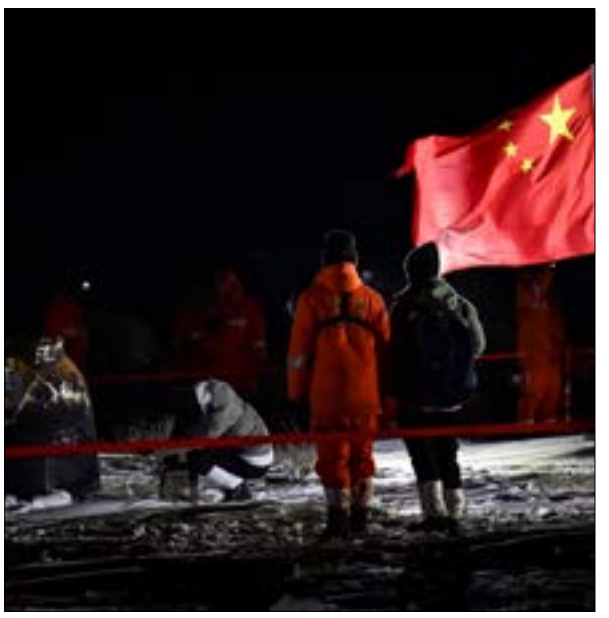

خطة صينية قمرية

أعلن مكتب الفضاء المأهول الصيني عن الخطة الأولية الصينية لرحلة الهبوط البشري على سطح القمر في الدورة التاسعة لمنتدى قمة الأعمال الصينية الذي عقد يوم 12 تموز، وستحقق الصين خطة هبوط بشري على سطح القمر لإجراء استكشاف علمي بحلول عام 2030. وتتمثل الخطة الأولية في استخدام مركبتي إطلاق لإرسال مركبة الهبوط القمرية والمركبة الفضائية المأهولة إلى مدار الانتقال بين الأرض والقمر، وسوف تلتقي المركبة الفضائية ومركبة الهبوط في المدار حول القمر، والدخول إلى مركبة الهبوط من سفينة الفضاء.

كانوا وكنا

من الكاريكاتيرات المنشورة قديماً في صحيفة قاسيون
طيران زيادة الأسعار التي تجعل المواطن في مهب الريح، حال يزداد سوءاً.

«المادة البشرية الجديدة» بين لينين وتركة الليبرالية

في عملية الانتقال التي يشهدها العالم يشهد الصراع على الوعي أهمية أساسية أكثر من أي مرحلة سابقة، انطلاقاً من أن شكل الهيمنة في العقود الماضية فرض هذا الوزن النوعي للوعي. وهذا الإنتقال «البناء بالترافق مع الصراع» الذي يعني ضمنياً التحول في نمط الحياة، أو النمط الحضاري، يستند إلى العنصر البشري الذي هو تركة المرحلة السابقة من عقود الليبرالية ونمط الحياة والتفكير المهيمنين. وهذا شديد الأهمية كونه يحسم التطور أو التقهقر في عملية الانتقال تلك.

■ د. محمد المعوش

لينين حول المادة البشرية

التجربة السوفياتية وفّرت الكثير من المادة الدراسية التي لم يستنفدها التاريخ بعد. ومن هذه الدروس تعقيد وصعوبة عملية تربية وبناء العنصر البشري. بعض العناصر التي يمكن أن نجدها بشكل مكثف في مقال لينين «من الأفضل أقل على أن يكون أحسن» «جريدة البرافدا، عدد 49، 4 آذار، 1923». ويشدد لينين على مسألة التربية «الموقف من العالم، والعقلية، والذوق والعادات، والانضباط الممارسي اليومي، والعلاقة بالعالم- بالذات وبالآخرين، إلخ»، لأن هذه المادة البشرية هي القاعدة المادية لبناء العالم الجديد. ويقول لينين «إن الأمور في جهاز دولتنا لعلى درجة من السوء، لكيلا نقول إنها مقيتة، بحيث ينبغي لنا بداية أن نفكر عن كثب في كيفية مكافحة عيوبه التي- ولا ننسين هذا- تعود إلى الماضي الذي، رغم قلبه، لم يقض عليه بعد، لم يصبح بعد من ميدان ثقافة ولّت منذ زمن بعيد. وإني أطرح هنا مسألة الثقافة على وجه الضبط، لأنه يجب في هذا الصدد ألّا نعتبر من الأمور المحققة إلا ما دخل في الثقافة، في الحياة اليومية، في العادات». موقف لينين يؤكد أن النموذج الحضاري الجديد لا ينفصل عن «عادات الحياة اليومية». فلا يمكن بناء النمط الجديد بمادة بشرية ذات تربية «قديمة». وسنركز في هذه المادة تحديداً مسألة الفئات المتعلمة والإدراية، وكذلك بعض عناوين التربية القديمة كعنصر حاسم خلال عملية البناء والمواجهة نفسها.

التفارق بين المرحلتين

ما يهم أن نلفت إليه الإنتباه هو التفارق بين المرحلة الراهنة ومرحلة لينين. وعي التفارق ضروري كون التحول الذي طال العنصر البشري منذ لينين يجعل من عملية «علاج» القضية متزامناً مع عملية الانتقال الثوري والسلطة، وليس بعدها. لماذا؟ لينين يعالج قضية العنصر البشري من عدة جوانب. الجانب الأول هو العقلية الطبقية للقوى البشرية، وضمناً الموقف من العالم، ومسألة التنظيم المرتبطة بها. والثاني هو قضية التعليم. أين التفارق إذاً؟ لدى بناء المجتمع الجديد، كان لدى لينين، من جهة، مشكلة علاقة الثقافة والمثقفين والمتعلمين بالقوى العاملة، الإيجابي منها والسلبي. ومن جهة أخرى، مشكلة ملامح تربية المجتمع ككل وضمناً الطبقة العاملة، بشكل عام.

العنصر الإيجابي

الإيجابي هو أن فئة المثقفين والمتعلمين والإداريين، يؤمّنون الخبرات في مجالات مختلفة، التقنية والإدارية والتنظيمية، في عملية بناء المجتمع القادر على إدارة نفسه ديمقراطياً، بما تجاوز شكل الديمقراطية البورجوازية وجهاز دولتها «هذا الاشتراك أساس في النموذج الحضاري البديل، «صناعة التاريخ»، على النقيض من حضارة الاستهلاك- التغريب». وهذه الخبرات كانت محصورة لدى فئات طبقية تنتمي بمجملها للطبقات المسيطرة. أما اليوم، وبعد عقود من الهيمنة الهجينة، حصل خرق في مجالات التعليم والعمل، فتوسعت القوى المتعلمة والإدارية والتنظيمية والعلمية وغيرها مما هو ضروري لاشتراك أوسع القوى من تحت في إدارة المجتمع، ولم تعد حكراً على حاشية القوى المسيطرة. هذا العنصر كان حاسماً في سنوات البناء الأولى، والتي ناقشها لينين حين تلمّس البلاشفة الصعوبات التي شكلّها قلة وجود هذا العنصر، فيقول لينين «جهاز للدولة الجديد لا نملكه، بل نملك عدداً قليلاً مضحكاً من عناصره»، مما فرض قضية علاقة الطبقة المثقفة بالطبقة العاملة، ومسألة الانتقال الثوري نفسه، وهذا تطلب شكلاً محدداً من التنظيم في جهاز الدولة، كـ«هيئة التفتيش العمالي والفلاحي» مثلاً. تلك الهيئة من ضمن أجسام رقابية أخرى فرضت رقابة على الفئات ذات الخبرة من قبل «البروليتاريا» التي تعتبر أكثر ثورية من تلك الفئات «المثقفة» «ليبرالية الهوية الفكرية والتربية والذوق والنفسية».

العنصر السلبي

لا يوجد العنصر الإيجابي المذكور أعلاه بانفصال مطلق عن الجوانب السلبية التي عالجها لينين. فتوسع العنصر الإيجابي المذكور، سار جنباً إلى جنب مع توسع العنصر السلبي الذي، وحسب لينين، تلخّص بالعقلية «الموقف من العالم» والنفسية والأخلاقيات والانضباط الذي مثلته التربية السابقة «البورجوازية وما قبل البورجوازية» والتي تلعب دوراً كبيراً في بناء نمط الحياة الجديد، الذي هو بالنهاية مسألة ممارسة يومية وعادات. وهذه العقلية لم تكن وقتها محصورة فقط بالقوى «المثقفة»، بل طالت أيضاً القوى الاجتماعية الواسعة. وأشار لينين إلى عدة ظواهر، منها، الاستهتار، الكسل والموقف السلبي من العمل، التعب الزائد لدى مختلف القوى، التذبذب والفوضوية لدى البورجوازية الصغيرة، وغيرها الكثير من الظواهر التي تؤخر إطلاق طاقة المبادرة والبناء في المجتمع. ويقول لينين، بأن عدم حل هذه القضايا يجعل الكثير من الجهد ضائعاً، لا بل يفتح الباب لعودة انقضاض العدو الطبقي، والمقصود هنا العادات القديمة، الذي هو في نقاشنا نمط الحياة الحضاري الاستهلاكي وممارساته. وحل هذه القضايا يتطلب التربية من خلال الممارسة، والتي تسمح «باكتشاف الذات» والفعالية الذاتية كما يشير لينين، وهذا يتطلب «التعلّم، ثم التعلّم، ثم التعلّم... أن يتحول العلم إلى عادة، جزءاً لا يتجزأ من الحياة... الامتحان، الفهم، التأمل، الإحساس... ألا نبخل بالوقت»، والابتعاد عن «العجلة... والبخل في الوقت» وألّا نحلّ «مشكلة بالثقافة بالقوة والهجوم المفاجئ أو بالعزم»، والابتعاد عن «التعويض عن المعرفة بالعجلة المفرطة والكميّة».

وعلى الرغم من توسع «القوى المتعلمة والإدارية»، ولكننا أيضاً أمام توسع للعنصر السلبي. فنمط الهيمنة الهجين عمّق من عادات ونمط حياة وثقافة البورجوازية الصغيرة في العالم كله. ومن جانب آخر، هناك الخراب الذي يوسع بعض الظواهر «القديمة»، كالكسل الناتج عن التعب المزمن والتذبذب، في ظل دمار وبطلان نمط الحياة الاستهلاكي- الفرداني- البورجوازي الصغير، التي تصل حد العدمية كقاعدة للتدمير والتفتيت. بالتالي، إذا كان نقاش لينين لاحقاً «للإمساك بالسلطة» فإنه اليوم سابق «لتشكيل الكتلة التاريخية».

على الرغم من توسع القوى المتعلمة والإدارية ولكننا أيضاً أمام توسع للعنصر السلبي فنمط الهيمنة الهجين عمّق من عادات ونمط حياة وثقافة البورجوازية الصغيرة في العالم كله

خلاصات مكررة

هذه الإشارة إلى نص لينين هي محاولة لتوضيح مسألة المشروع الحضاري النقيض كقضية ملموسة، لا تنفصل عن الحياة اليومية وعادات وأذواق البشر، التي هي اليوم في حالة تجاوزت عادات البورجوازية الصغيرة لتصل حد العدمية ومستوى «الوجود الرث». ومن نافل القول، إن الوجود الرث «كتوصيف لسلوك البروليتاريا الرثة» كان بالنسبة لثوريي تلك المرحلة خطيراً على بناء الجديد. وبالتالي هذا يفرض بضرورة أن مشروع الإنقاذ والمواجهة لا يمكن أن ينحصر بممارسة «القوة والهجوم المفاجئ والعزم» «تتمثل هذه القوى بالتوازن العسكري والاقتصادي للمحور الصاعد» بل يجب أن يتعداه إلى قضايا تحويل «العادات، والعقلية، والموقف من العالم»، إلى قضية «تربية جديدة». ولا نقصد، ولا لينين قصد ذلك، بأن العنصر البشري الجديد هو حرفياً جديد، بل هو العنصر البشري القديم نفسه، الذي يتحول في عملية «اكتشاف ذاته»، عبر النطق باسم الجوهر الجديد «الوجود لأجل الآخرين، الوجود الجماعي» لهذا «العنصر البشري القديم»، وإزالة «شكله القديم» «الوجود لأجل الذات، الوجود الفرداني».